

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الزَّكَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
(أَبْوَابُ الزَّكَاةِ)

هي الرُّكْنُ التَّالِثُ مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَيْهَا. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ: ثُلُقُ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ وَالْفَقْهَةِ وَالْحَقَّ وَالْعَفْوِ، وَتَعْرِيفُهَا فِي الشَّرْعِ إِعْطَاءُ جُزْءٍ مِنَ النِّصَابِ الْحَوْلِيِّ إِلَى فَقِيرٍ وَنَحْوِهِ غَيْرِ هَاشِمِيٍّ وَلَا مُطْلَبِيٍّ، ثُمَّ لَهَا رُكْنٌ وَهُوَ الْإِخْلَاصُ. وَشَرْطٌ وَهُوَ السَّبَبُ وَهُوَ مَلْكُ النِّصَابِ الْحَوْلِيِّ، وَشَرْطٌ مِنْ تَجْبَعِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرْيَةُ، وَلَهَا حُكْمٌ وَهُوَ سُقُوطُ الْوَاجِبِ فِي الدُّنْيَا، وَحُصُولُ التَّوَابِ فِي الْأُخْرَى، وَحِكْمَةٌ وَهِيَ التَّطْهِيرُ مِنَ الْأَذْنَاسِ وَرَفْعُ الدَّرَجَةِ وَاسْتِرْفَاقُ الْأَحْرَارِ إِنْهَى. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: هُوَ جَيْدٌ لِكُنْ فِي شَرْطٍ مِنْ تَجْبَعِ عَلَيْهِ اخْتِلَافٌ إِنْهَى.

٥٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِّيِّ التَّمِيمِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مُعاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوِيدٍ عَنْ أَبِي ذِرٍّ قَالَ جِئْنُتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ قَالَ فَرَانِي مُفْلِلاً فَقَالَ هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ فَقُلْتُ مَا لِي لَعْلَةُ أُنْزِلَ فِي شَيْءٍ قَالَ فَقُلْتُ مَنْ هُمْ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُمُ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا فَحَثَّا بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَائِلِهِ ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي نَسِيَ بِيَدِهِ لَا يَمُوتُ رَجُلٌ فَيَدْعُ إِلَّا أَوْ بَعْرًا لَمْ يُؤْدِ رَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ تَطْوُهُ بِأَحْفَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا كُلُّمَا نَفِدتْ أَخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهُ وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَعْنَ مَانِعِ الصَّدَقَةِ وَعَنْ قِبِيسَةَ بْنِ هُلْبِ عَنْ أَبِيهِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي ذِرٍّ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَاسْمُ أَبِي ذِرٍّ جُنْدُبُ بْنُ السَّكَنِ وَيُقَالُ أَبُنْ جُنَادَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ سُفِيَانَ التَّوْرِيِّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ قَالَ الْأَكْثَرُونَ أَصْحَابُ عَشَرَةِ آلَّفِ قَالَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِرٍ مَرْوِزِيُّ رَجُلُ صَالِحٍ

٥٦ - قَوْلُهُ: (عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوِيدٍ): الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ يُكَنِّي بِأَبِي أُمِّيَّةِ نَقْةً مِنْ الثَّانِيَةِ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً

(عَنْ أَبِي ذِرٍّ): هُوَ أَبُو ذِرٍّ الْغَفارِيُّ الصَّحَّابِيُّ الْمَسْهُورُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِسْمُهُ جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ عَلَى الْأَصَحَّ وَهُوَ مِنْ أَعْلَامِ الصَّحَّابَةِ وَرَهَادِهِمْ أَسْلَمَ قَبِيمًا بِمَكَّةَ يُقَالُ كَانَ خَامِسًا فِي الإِسْلَامِ، ثُمَّ اصْرَفَ إِلَى قَوْمِهِ فَلَاقَهُمْ إِلَى أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْحَدْقَنَ، ثُمَّ سَكَنَ الرَّبِّيَّةَ إِلَى أَنْ ماتَ سَنَةَ إِلْتَشِينَ وَثَلَاثِينَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْذَّهَبِيُّ: كَانَ يُوازِي أَبْنَ مَسْعُودٍ فِي الْعِلْمِ وَكَانَ رِزْقُهُ أَرْبَعَمَائِةَ دِينَارٍ وَلَا يَدْخُرُ مَالًا.

قَوْلُهُ: (هُمُ الْأَخْسَرُونَ): هُمْ ضَمَّنِيرٌ عَنْ غَيْرِ مَذْكُورٍ لِكُنْ يَأْتِي تَفْسِيرُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ هُمُ الْأَكْثَرُونَ إِلَخْ (وَرَبُّ الْكَعْبَةِ): الْوَأْوَ لِلْقَسْمِ

(قَالَ فَقُلْتَ): أَيْ فِي نَسِي

(فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي): بِقُتْحَنِ الْفَاءِ لِأَنَّهُ مَاضٍ خَبَرٌ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَبِحَتْمَلِ كَسْرِ الْفَاءِ وَالْقُسْرِ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَيْ يَقْدِيكَ أَبِي وَأُمِّي وَهُمَا أَعْزُ الأَشْيَاءِ عِنْدِي، قَالَهُ الْفَارِيُّ. وَقَالَ الْعَرَابِيُّ: الرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ

بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْقَصْرِ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَرُوِيَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْمَدِّ عَلَى الْجُمْلَةِ الِإِسْمِيَّةِ إِنْتَهَى  
(هُمُ الْأَكْثَرُونَ)؛ وَفِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا أَيْ الْأَخْسَرُونَ مَالًا  
(إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا)؛ أَيْ إِلَّا مَنْ أَشَارَ بِيَدِهِ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَائِلِهِ قَالَ الطَّيِّبُ  
يُقَالُ قَالَ بِيَدِهِ أَيْ أَشَارَ، وَقَالَ بِيَدِهِ أَيْ أَخَذَ، وَقَالَ بِرِجْلِهِ أَيْ ضَرَبَ، وَقَالَ بِالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ أَيْ صَبَّ،  
وَقَالَ بِثُوَبِهِ أَيْ رَفَعَهُ  
(فَحَثَّ بَيْنِ يَدِيهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَائِلِهِ)؛ أَيْ أَعْطَى فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْحَثُّ كَالَّرْمِي  
مَا رَفَعْتَ بِهِ بَدَكَ، وَحَثَّتْ لَهُ أَعْطَيْتَهُ يَسِيرًا  
(فَيَدَعُ): أَيْ يَنْزِرُ  
(إِبَلًا وَبَقَرًا): أَوْ لِلتَّفَسِيمِ  
(أَعْظَمَ مَا كُنْتَ): بِالنَّصْبِ حَالٌ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ  
(وَأَسْمَنَهُ): أَيْ أَسْمَنَ مَا كَانَتْ  
(طَوْهُ بِالْحَفَافِهَا): أَيْ تَدُوْسُهُ بِأَرْجُلِهَا، وَهَذَا رَاجِعٌ لِلْأَبِلِ؛ لِأَنَّ الْحُفَّ مَخْصُوصٌ بِهَا كَمَا أَنَّ الظَّلْفَ  
مَخْصُوصٌ بِالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالظَّبَاءِ، وَالْحَافِرَ يَخْتَصُّ بِالْفَرْسِ وَالْبَعْلِ وَالْحَمَارِ، وَالْقَدْمَ لِلْأَدْمَيِّ قَالَهُ السُّيُوطِيُّ  
(وَتَنْطَحُهُ): أَيْ تَضْرِبُهُ، وَالْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ بِكَسْرِ الطَّاءِ قَالَهُ السُّيُوطِيُّ  
(يُقْرُونَهَا): رَاجِعٌ لِلْبَقَرِ  
(كُلَّمَا نَفِدَتْ): رُوِيَ بِكَسْرِ الْفَاءِ مَعَ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مِنِ النَّفَادِ وَبِفَتْحِهَا وَالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ مِنِ الْفُؤُدِ قَالَهُ  
السُّيُوطِيُّ.  
قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ): أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ  
(وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَعَنَ مَانِعِ الزَّكَاءِ): أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ فِي  
تَارِيَخِهِ وَابْنِ النَّجَارِ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْبُورْقَيُّ كَذَابٌ يَضْعُفُ الْحَدِيثَ، كَذَابٌ فِي شِرْحِ سِرَاجِ أَحْمَدَ السَّنْدِيِّ  
(وَفَيْصَةُ بْنُ هُلْبِ عَنْ أَبِيهِ): أَيْ هُلْبُ الطَّائِيُّ قَيلَ إِنَّهُ بِضمِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ وَآخِرُهُ بَاءٌ مُوَحَّدةٌ، وَقَيلَ  
بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَتَسْدِيدِ الْبَاءِ، قَالَ إِبْنُ الْجَوْزِيُّ وَهُوَ الصَّوَابُ كَذَابٌ فِي قُوتِ الْمُعْتَدِيِّ  
(وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ): أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ  
(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ): أَخْرَجَهُ إِبْنُ مَاجَهَ وَالسَّائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَابْنُ حُرَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ.  
قَوْلُهُ: (حَدَّيْتُ أَبِي ذَرَ حَدِيثَ حَسَنَ صَحِيحً): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ  
(وَاسْمُ أَبِي ذَرٍ جُذْبُ بْنِ السَّكِنِ وَيُقَالُ بْنُ جُنَادَةَ): بِضمِ الْجِيمِ وَخَفْفَةِ التُّونِ وَإِهْمَالِ الدَّالِ، قَالَ الْعَرَاقِيُّ: مَا  
صُدِرَ بِهِ قَوْلُ مَرْجُوحٍ وَجَعَلَهُ إِبْنُ حِبَّانَ وَهُمَا، وَالصَّحِيحُ الَّذِي صَحَّحَهُ الْمُنَقَّدُونَ وَالْمُنَاحَرُونَ الثَّانِيُّ.  
قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِرٍ): بِتُونُ آخِرَهُ مُهْمَلَةٌ مُصَغَّرًا الْمَرْوَزِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزَّاهِدُ الْحَافِظُ  
الْجَوَالُ، رَوَى عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ وَوَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ وَخَلْقِيٍّ: وَعَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَقَالَ لَمْ أَرْ مِثْلَهُ وَالْتَّرْمِذِيُّ  
وَالسَّائِيُّ وَوَنَّقَهُ، ماتَ سَنَةً إِحدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ كَذَابًا فِي الْخُلَاصَةِ، وَقَدْ ضَبَطَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ لِفَطَّ  
مُنْبِرٍ بِضمِ الْمِيمِ وَكَسْرِ التُّونِ وَكَذَا ضَبَطَهُ فِي الْفَتْحِ فِي بَابِ الْغُسْلِ فِي الْمُخَضَّبِ  
(عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ): الْمَدَائِنِيُّ صَدُوقٌ

(عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُرَاجِمٍ): الْهَلَالِيُّ مَوْلَاهُمُ الْخُرَاسَانِيُّ يُكَتَّى أَبَا الْفَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا، قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيرٍ لَمْ يُلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَنَفَقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو رُزْعَةَ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: فِي جَمِيعِ مَا رَوَى نَظَرٌ، إِنَّمَا اسْتَهَرَ بِالْقَسِيرِ مَاتَ سَنَةً خَمْسٍ وَمِائَةً كَذَّا فِي الْخُلَاصَةِ، وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ كَثِيرٌ الْإِرْسَالِ

(قال الأكثرون أصحاب عشرة الآف): قال القاضي أبو بكر بن العري: يعني درهما، وإنما جعله حد الكثرة لأن قيمة النفس المؤمنة وما دونه في حد الفلة وهو فقه بالغ، وقد روی عن غيره وإليه لاستحبه قوله وأصوبه رأيا إنتهي كلامه. وفي حاشية النسخة الأحمدية هذا التقسيم من الضحاك لحديث آخر هو قوله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ ألف آية كتب من المكترين المقطرين"، وفسر المكترون بأصحاب عشرة الآف درهم، وأورد الترمذى هذا التقسيم هاما لمناسبة ضعيفة إنتهي ما في الحاشية. فلت: لم أقف على من أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ وبتقسيم الضحاك هذا والله تعالى أعلم، وقد أخرج ابن جرير عن الضحاك في قوله الفتاخير المقطورة، يعني المال الكثير من الذهب والفضة، ذكرة السيوطى في الدر المنشور.

٥٦١ - حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ دَرَاجٍ عَنْ ابْنِ حُجَيْرَةَ عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا أَدَيْتَ زَكَةَ مَالِكٍ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ روَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّهُ ذَكَرَ الرَّكَاءَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ هُلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَنْتَطُوَ وَابْنُ حُجَيْرَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُجَيْرَةَ الْمَصْرِيِّ

٥٦٢ - قوله: (عن دراج): بتنقل الراء وآخره حيم ابن سمعان أبي السمح، قيل اسمه عبد الرحمن ودراج لقبه، ونفعه ابن معين وضعفة الدارقطني، قال أبو داؤد: حديثه مستقيم إلا عن أبي الهيثم (عن ابن حجر): بضم الهمزة وفتح الحيم مصغرًا اسمه عبد الرحمن ثقة وهو ابن حجر الأكبر. قوله: (إذا أديت): أي أعطيت (زكاة مالك): الذي وجبت عليك فيه زكاة (فقد قضيت): أي أديت

(ما عليك): من الحق الواقع فيه ولا ثطالب بإخراج شيء آخر منه. قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذى: قوله ما عليك أي من حقوق المال، وهذا يقتضي أنه ليس عليه واجب مالي غير الزكاة، وباقى الصدقات كلها تطوع وهو يشكل بصدقه الفطر والتفاقات الواجبة، إلا أن يقال الكلام في حقوق المال وليس شيء من هذه الأشياء من حقوق المال بمعنى أنه يوجبه المال بل يوجبه أسباب آخر، كالفطر والقرابة والروجية وغير ذلك إنتهي.

قوله: (هذا حديث حسن غريب): وأخرجه ابن ماجه والحاكم في الزكاة. وقال الحاكم صحيح كذا في شرح الجامع الصغير للمناوي. وقال الحافظ في الفتح بعد نقل تحسين الترمذى وصححة الحكم وهو على شرط ابن حبان، وعن أم سلمة عند الحاكم وصححة ابن الفطان أيضا وأخرجه أبو داؤد، وقال ابن عبد البر في سنده مقال، وذكر شيخنا يعني الحافظ العراقي في شرح الترمذى: أن سنده جيد، قال

الحافظُ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِلْفُظِّ: إِذَا أَدْبَتْ رَكَأَةَ مَالِكٍ فَقَدْ أَذْهَبَتْ عَنْكَ شَرَّهُ، وَرَجَحَ أَبُو رُزْعَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَقَفَةً كَمَا عِنْدَ الْبَرَّارِ اثْنَتَهُ.

٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْكُوفِيِّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كُنَّا نَتَمَّى أَنْ يَأْتِي الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحْنُّ عِنْدَهُ فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَاءَ بَيْنَ يَدَيِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانَا فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَرْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَ فِي الْأَذْيَ رَفِعَ السَّمَاءَ وَبَسَطَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ الْجِبَالَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ رَسُولَكَ رَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَرْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَ فِي الْأَذْي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ رَسُولَكَ رَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَرْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَنْوُمَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَ قَالَ فِي الْأَذْي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَ قَالَ فَإِنَّ رَسُولَكَ رَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَرْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا الرَّزْكَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَ قَالَ فِي الْأَذْي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ رَسُولَكَ رَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَرْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا الْحَجَّ إِلَى الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَ فِي الْأَذْي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ فَقَالَ وَالَّذِي بَعْثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا أَجَاوِرُهُنَّ ثُمَّ وَتَبَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ صَدَقَ الْأَعْرَابِيُّ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالَمِ وَالْعَرْضِ عَلَيْهِ جَائزٌ مِثْلُ السَّمَاعِ وَاحْتَاجُ بِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْرَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٥٦ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهُ صَرَحَ بِهِ الْحَافِظُ كَمَا سَقَفُ

(حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ حُمَيْدِ الْكُوفِيِّ): الْمُعْنَى كُوفِيٌّ ثَقَةٌ وَكَانَ ضَرِبَرَا مِنْ الْعَاشرَةِ (أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةَ): الْقَيْسِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ أَبُو سَعِيدٍ ثَقَةً أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مَفْرُونًا وَتَعْلِيقًا مِنْ السَّابِعَةِ

(عَنْ ثَابِتٍ): هُوَ إِبْنُ أَسْلَمَ الْبَنَانِيُّ الْبَصْرِيُّ ثَقَةٌ عَابِدٌ مِنْ الرَّابِعَةِ.

قَوْلُهُ (بَيْنَدَى): أَيْ بِالسُّؤَالِ

(الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلُ): رُوِيَ بِالْعَيْنِ الْمُهَمَّلَةِ وَالْقَافِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَبِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْفَاءِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الَّذِي لَمَّا يَبْلُغُهُ النَّهْيُ عَنِ السُّؤَالِ. كَذَا فِي قُوتِ الْمُعْتَدِي قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ثُبَيْنَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ تَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُهُ وَتَحْنُّ سَمْعَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ، وَكَانَ أَنَسًا أَشَارَ إِلَى آيَةِ الْمَائِدَةِ، قَالَ: وَتَمَنَّوْهُ عَاقِلًا لِيَكُونَ عَارِفًا بِمَا يَسْأَلُ عَنْهُ (فَبَيْنَا تَحْنُ كَذَلِكَ): أَيْ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَهِيَ حَالَةُ النَّمَنِيِّ (إِذَا أَتَاهُ أَعْرَابِيًّا): إِسْمَهُ ضِيَامُ بْنُ نَعْلَبَةَ (فَجَاءَ): أَيْ جَلَسَ عَلَى رُكْبَتِهِ

(فَرَعَمَ لَنَا): أَيْ فَقَالَ لَنَا، وَالزَّعْمُ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُحَقَّقِ أَيْضًا كَمَا نَقَلَهُ أَبُو عَمْرٍو وَالرَّاهِدِيُّ فِي شَرْحِ فَصِيحَ شِيخِ ثَعْلَبَةَ، وَأَكْثَرُ سَيِّبَوْنِيهِ مِنْ قَوْلِهِ رَعَمَ الْخَلِيلُ فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ قَالَهُ الْحَافِظُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا هُوَ الْأَخِيرُ (إِنَّكَ تَرْعُمُ): أَيْ تَرْعُمُ.

قَوْلُهُ: (فِي الَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ): أَيْ أُقْسِمُكَ بِالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ (اللَّهُ): بِمَدِ الْهَمَرَةِ لِلِسْتِفَهَامِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { اللَّهُ أَذْنَ لَكُمْ } (لَا أَدْعُ): أَيْ لَا أَنْزِكُ

(وَلَا أَجَارِهُنَّ): أَيْ إِلَى عِيرِهِنَّ؛ يَعْنِي لَا أَرِيدُ عَلَيْهِنَّ بِاعْتِقادِ الْإِفْتِرَاضِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْفَصُ (ثُمَّ وَتَبَ): أَيْ قَامَ بِسُرْعَةٍ.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٍ): مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ذَكَرُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ هَذَا الْحَدِيثُ مُعَلَّمًا قَالَ بَعْدَ رِوَايَتِهِ حَدِيثُ أَنَسٍ بِإِسْنَادِهِ مَا لَفْظُهُ: رَوَاهُ مُوسَى وَعَلَيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِذَا إِنْتَهَى. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ مُوسَى هُوَ إِنْ إِسْمَاعِيلُ التَّبَوَذِكِيُّ وَحَدِيثُهُ مَوْصُولٌ عِنْ أَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَعِنْ أَبْنَى مَنْدَهُ فِي الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا عَلَقَهُ الْبَخَارِيُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْجُجْ بِشِيخِهِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: وَحَدِيثُ عَلَيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ مَوْصُولٌ عِنْ الرَّوْمَذِيِّ، أَخْرَجَهُ عَنِ الْبَخَارِيِّ عَنْهُ، وَكَذَّا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عَلَيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ سَوَى هَذَا الْمَوْضِعِ الْمُعَاقِبِ إِنْتَهَى.

قَوْلُهُ: (وَرُوِيَ مِنْ عَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا): رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا (قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثِ): أَيْ الْحُكْمُ الْمُسْتَبْطُ مِنْهُ، وَالْمُرَادُ بِبَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَبُو سَعِيدِ الْحَدَّادُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبْنِ حَرْيَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ أَبُو سَعِيدِ الْحَدَّادُ: عِنِّي حَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالَمِ، فَقِيلَ لَهُ قَالَ قِصَّةُ صِيمَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهِذَا، قَالَ: "تَعَمْ"، كَذَّا فِي فَتْحِ الْبَارِي (أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالَمِ وَالْعَرْضَ عَلَيْهِ جَائِزٌ مِثْلُ السَّمَاءِ): أَيْ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ جَائِزٌ كَمَا يَجُوزُ السَّمَاءُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَكَانَ يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَشَدِّدِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ لَا تَجُوزُ ثُمَّ إِنْقَرَضَ الْخِلَافُ فِيهِ وَاسْتَقَرَ الْأَمْرُ عَلَى جَوازِهِ، وَاحْتَلَفَ فِي أَنَّ أَيِّهِمَا أَرْفَعُ رُتبَةً، وَالْمَسْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ السَّمَاءَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَرْفَعُ رُتبَةً مِنِ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَعْرِضْ عَارِضٌ يُصَيِّرُ الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِ أَوْلَى، وَمِنْ ثُمَّ كَانَ السَّمَاءُ مِنْ لَفْظِهِ فِي إِمْلَاءِ أَرْفَعِ الْدَّرَجَاتِ لِمَا يَلْرُمُ مِنْهُ مِنْ تَحْرِزِ الشَّيْخِ وَالْطَّالِبِ كَذَّا فِي الْفَتْحِ.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَةِ الدَّهَبِ وَالْوَرْقِ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَةِ الدَّهَبِ وَالْوَرْقِ): أَيْ الْفِضَّةِ، يُقَالُ وَرَقٌ بِفُتْحِ الْوَاءِ وَكَسْرِهَا وَبِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا. ٥٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمَرَةَ عَنْ عَلَيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ عَوَّثَ عَنْ صَدَقَةِ الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ فَهَا ثُوا

صَدَقَةُ الرِّفَقَةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دِرْهَمٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ وَعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ قَالَ أَبُو عِيسَى رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ الْأَعْمَشُ وَأَبْوَعَانَةُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلَيٍّ وَرَوَى سُفْيَانُ الثُّوْرِيُّ وَابْنُ عُيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلَيٍّ قَالَ وَسَأَلَتْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كَلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رُوَيْ عَنْهُمَا جَمِيعًا

٥٦٣ - قَوْلُهُ: (عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ): السَّلْوَلِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ فِي التَّغْرِيبِ صَدُوقٌ، وَقَالَ فِي الْخَلَاصَةِ وَقَوْلُهُ ابْنُ الْمَدِينِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ وَتَكَلَّمُ فِيهِ غَيْرُهُمَا.

قَوْلُهُ: (قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْحَيْلِ وَالرَّقِيقِ): أَيْ إِذَا لَمْ يَكُونَا لِلِّتَجَارَةِ، وَفِي الْحَيْلِ السَّائِمَةِ اِخْتِلَافٌ وَسِيَاجِيُّهُ بِبَيْانِهِ وَتَحْقِيقُ الْحَقِّ فِيهِ فِي بَابِ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْحَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةً. قَالَ الطَّبِيبُ: قَوْلُهُ: (عَفَوْتُ) مُشْعِرٌ بِسَبَقِ ذَنْبٍ عَنْ إِمْسَاكِ الْمَالِ عَنْ الْإِنْفَاقِ أَيْ تَرَكْتُ وَجَاؤَرْتُ عَنْ أَخْذِ زَكَاتِهِمَا مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَالٍ أَنْ تُؤْخَذْ مِنْهُ الزَّكَاةُ (فَهَا تُوا صَدَقَةُ الرِّفَقَةِ): أَيْ زَكَاةُ الْفِضَّةِ، وَالرِّفَقَةُ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَحْكِيفِ الْقَافِ أَيْ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ أَصْلُهُ وَرِقٌ وَهُوَ الْفِضَّةُ، حُذِفَ مِنْهُ الْوَأْوَ وَعُوْضَ عَنْهَا النَّاءُ كَمَا فِي عِدَّةٍ وَدِيَّةٍ، قَالَهُ الْفَارِيُّ فِي الْمِرْقَادِ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: الرِّفَقَةُ الْفِضَّةُ الْخَالِصَةُ سَوَاءً كَائِنَتْ مَضْرُوبَةً أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٍ (ولَيْسَ لِي فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ): إِنَّمَا ذَكَرَ التِّسْعِينَ لِأَنَّهُ أَخْرَ عَدْ قَبْلَ الْمِائَةِ، وَالْحِسَابُ إِذَا جَاءَ الْأَحَادَ كَانَ تَرْكِيْبُهُ بِالْعُقُودِ كَالْعُشَرَاتِ وَالْمَئِينَ وَالْأَلْفَوْفِ، فَذَكَرَ التِّسْعِينَ لِيُدْلِلَ عَلَى أَنَّ لَا صَدَقَةَ فِيمَا نَفَصَ عَنِ الْمِائَتَيْنِ، وَيُدْلِلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (فَإِذَا بَلَغَتْ) أَيْ الرِّفَقَةِ (مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دِرْهَمٍ): أَيْ الْوَاجِبُ فِيهَا خَمْسَةُ دِرْهَمٍ بَعْدَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ وَعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ): أَمَّا حَدِيثُ الصَّدِيقِ فَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَأَحْمَدُ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ حَزْمٍ فَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ.

قَوْلُهُ: (يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ): أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ

(عَنْهُمَا جَمِيعًا): أَيْ عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُرَّةَ وَالْحَارِثِ كَلِيْمَهَا فَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ عَنْهُمَا، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ ذَكْرِ حَدِيثِ عَلَيٍّ هَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ وَغَيْرُهُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ اِنْتَهَى.

٥٦٤ - حَدَّثَنَا زَيَادُ بْنُ أَيُوبَ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَبَرَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلِ الْمَرْوَزِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ الرُّهْبَرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ الصَّدَقَةَ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عَمَالِهِ حَتَّى قُبِضَ فَرَنَهُ بِسَيْفِهِ فَلَمَّا قُبِضَ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ وَعُمِرٌ حَتَّى قُبِضَ وَكَانَ فِيهِ فِي حَمْسٍ مِنِ الْأَلْيَلِ شَاءَ وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ وَفِي حَمْسَ عَشَرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاهٍ وَفِي حَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى حَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى حَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَفِيهَا حِقَّةً إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ فَجَدَعَةً إِلَى حَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَفِيهَا حِقَّةً إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ حَمْسِينَ حِقَّةً وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُونٍ وَفِي الشَّاءِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ حَمْسِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ إِلَى ثَلَاثَ مِائَةٍ شَاءَ شَاءَ فَإِذَا زَادَتْ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَإِذَا زَادَتْ فَشَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ فَإِذَا زَادَتْ فَثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثَ مِائَةٍ شَاءَ شَاءَ فَإِذَا زَادَتْ

عَلَى ثَلَاثَ مِائَةٍ شَاهَةٍ فَقِي كُلُّ مِائَةٍ شَاهَةٍ شَاهَةً ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَ مِائَةً وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُنْفَرِقٍ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيلِنَّ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بِالسُّوَيْةِ وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ وَقَالَ الرُّهْرِيُّ إِذَا جَاءَ الْمُصَدَّقُ قَسَّ الشَّاءَ أَلْلَاثًا ثُلُثٌ خَيَارٌ وَثُلُثٌ أُوسَاطٌ وَثُلُثٌ شِرَارٌ وَأَحَدُ الْمُصَدَّقِ مِنَ الْوَسْطِ وَلَمْ يَذْكُرْ الرُّهْرِيُّ الْبَقَرَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ وَبَهْرَ بْنِ حَكِيمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ وَأَبِيهِ دَرَّ وَأَنْسٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثُ حَسَنٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ وَقَدْ رَوَى يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ الرُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ وَإِنَّمَا رَفَعَهُ سُعِيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ

٤٥٦ - قَوْلُهُ: (حَدَّنَا زِيَادُ بْنُ أَبْيَوبَ الْبَعْدَادِيُّ): الطُّوسِيُّ الْأَصْلُ أَبُو هَاشِمٍ يُلْفَبُ دُلُوَيَّةً وَكَانَ يَعْضَبُ مِنْهَا وَلَفَبَهُ أَحْمَدُ شُعْبَةُ الصَّغِيرُ ثَقَةٌ حَافِظٌ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاؤَدَ وَالترْمِذِيُّ وَالنَّسَانِيُّ (وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَهْرُوِيُّ): أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَزِيلٌ بَغْدَاد، قَالَ الدَّارِفُطْنِيُّ ثَقَةٌ ثَبِيتُ، وَضَعَفَهُ أَبُو دَاؤَدَ وَغَيْرُهُ لَوْفَهُ فِي الْقُرْآنِ

(وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلِ الْمَرْوَزِيُّ): ثَقَةٌ مِنْ صِغارِ الْعَاشرَةِ (الْمَعْنَى وَاحِدٌ): أَيْ الْفَاظُهُمْ مُخْلِفٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ (أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامَ): بْنُ عُمَرَ الْكَلَائِيُّ مَوْلَاهُمْ أَبُو سَهْلِ الْوَاسِطِيُّ ثَقَةٌ مِنْ النَّايمَةِ (عَنْ سُعِيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ): الْوَاسِطِيُّ ثَقَةٌ فِي غَيْرِ الرُّهْرِيِّ بِاِنْفَاقِهِمْ كَذَا فِي التَّفَرِيبِ، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: قَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ: سَأَلْتَ يَحْيَى عَنْهُ فَقَالَ ثَقَةٌ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ عَنْ الرُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ أَبَا يَعْلَى يَقُولُ: قَبِيلَ لِابْنِ مَعِينٍ حَدَّثَ، سُعِيَانَ بْنَ حُسَيْنٍ عَنْ الرُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ فِي الصَّدَقَاتِ قَفَالَ لَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَيْسَ يَصْحُّ إِنْهَى. قُلْتَ: بْلٌ تَابَعْهُ عَلَيْهِ سُلَيْمانُ بْنُ كَثِيرٍ كَمَا سَقَفُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْمُذَنْبِرِ.

قَوْلُهُ: (فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ): أَيْ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ لِإِرَادَةِ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى عُمَالِهِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ حَتَّى قُبِضَ، فَفِي الْعِبَارَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، قَالَ أَبُو الطَّيْبِ لِلسَّنْدِيِّ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ مَنَعَ مَا فِي هَذَا يُفَاقِلُ بِالسَّيْفِ، وَقَدْ وَقَعَ الْمَنْعُ وَالْقِتَالُ فِي خِلَافَةِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَبَيَانُهُ عَلَى الْقِتَالِ مَعَ مُدَافِعَةِ الصَّحَابَةِ أَوْ لَا يُشَبِّهُ إِلَى أَنَّهُ فَهُمُ الْإِشَارَةُ، قَالَ هَذَا مِنْ فَوَائِدِ بَعْضِ الْمَشَابِخِ إِنْهَى (وَكَانَ فِيهِ): أَيْ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ (ثَلَاثُ شِيَاهِ): جَمْعُ شَاهَةٍ

(وَفِي حَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاصِي إِلَى حَمْسٍ وَثَلَاثِينَ): سَتُبَدِّلُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْبُ فِيمَا بَيْنَ الْعَدِيْدِ شَيْءٌ غَيْرِ بِنْتِ مَخَاصِي خِلَافًا لِمَنْ قَالَ كَالْحَنَفِيَّةُ ثُسَنَافُ الْفَرِيضَةُ فَيَجِبُ فِي كُلِّ حَمْسٍ مِنْ الْأَلْبِلِ شَاهَةٌ مُضَافَةً إِلَى بِنْتِ الْمَخَاصِي قَالَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَقْحِ. قُلْتَ: لَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْحَنَفِيَّةِ بَعْضَهُمْ، وَإِلَّا فِي الْهَدَائِيَّةِ وَشَرْحِ الْوِقَايَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُنْتِ الْفَقِهِ الْحَنَفِيِّ الْمُعْتَبَرَةِ مُصَرَّحُ بِخِلَافِهِ مُوَافِقًا لِمَا فِي الْحَدِيثِ. وَبِنْتُ مَخَاصِي بِقْتَحِ الْمِيمِ وَالْمَعْجمَةِ الْحَنَفِيَّةِ وَآخِرُهُ مُعْجَمَةُ، هِيَ الَّتِي أَتَى عَلَيْهَا حَوْلٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِي وَحَمَلَتْ أُمُّهَا، وَالْمَاخِضُ الْحَامِلُ أَيْ دَخَلَ وَقْتُهَا وَإِنْ لَمْ تَحَلَّ (فِيهِا بِنْتُ لَبُونِ): بِقْتَحِ الْلَّامِ هِيَ الَّتِي تَمَتْ لَهَا سِنَنَانٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ سُمِّيَتْ بِهَا لَأَنَّ أُمَّهَا تَكُونُ

لِبُونًا أَيْ ذَاتُ لَبَنٍ تُرْضِعُ بِهِ أُخْرَى غَالِبًا  
(فِيهَا حَقَّةً): بِكَسْرِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْفَافِ هِيَ الَّتِي أَتَتْ عَلَيْهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ سُمِّيَتْ بِهَا  
لِأَنَّهَا إِسْتَحْقَتْ أَنْ تُرْكَبَ وَتَحْمَلَ وَيَطْرُفَهَا الْجَمَلُ  
(فِيهَا جَذَعَةً): بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْذَّالِ الْمُعْجَمَةِ هِيَ الَّتِي أَتَتْ عَلَيْهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ سُمِّيَتْ  
بِهَا لِأَنَّهَا تَجْذَعُ أَيْ تَقْلُعُ أَسْنَانَ الْلَّبَنِ  
(فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فَقِي كُلُّ حَمْسِينَ حَقَّةً وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أَبْنَةً لَبُونِ): فَوَاجِبٌ مِائَةٌ وَثَلَاثِينَ  
بِئْتَ لَبُونَ وَحِقَّةً، وَوَاجِبٌ مِائَةٌ وَأَرْبَعِينَ بِئْتَ لَبُونَ وَحِقَّاتٍ وَهَكَذَا. قَالَ فِي الْمِرْقَافِ: قَالَ الْفَاضِي: دَلَّ  
الْحَدِيثُ عَلَى إِسْتِقْرَاءِ الْحِسَابِ بَعْدَمَا جَاءَرَ الْعَدَدُ الْمُذُكَورُ يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا زَادَ الْأَبْلُ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ لَمْ  
شُتَّانِفْ الْفَرِيضَةُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ النَّحْعَنِيُّ وَالْتَّزِيُّ وَأَبُو حَيْفَةَ: شُتَّانِفُ فَإِذَا زَادَ  
عَلَى الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ خَمْسٌ لَزِمَ حِقَّاتٍ وَشَاهٌ، وَهَكَذَا إِلَى بِئْتَ مَحَاضِ وَبِئْتَ لَبُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ  
إِنْتَهَى

(وَفِي الشَّاءِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاهَ شَاهً): قَالَ أَبُو الطَّيْبِ السَّنَدِيُّ: الْمَرَادُ عُمُومُ الْحُكْمِ لِكُلِّ أَرْبَعِينَ شَاهَ  
بِاللَّظَرِ إِلَى الْأَشْخَاصِ أَيْ فِي أَرْبَعِينَ شَاهَ شَاهَ كَائِنَةً لِمَنْ كَانَ، وَأَمَّا بِاللَّظَرِ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ فَفِي  
أَرْبَعِينَ شَاهَ وَلَا شَيْءَ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى تَزِيدَ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً إِنْتَهَى.

(وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُنْقَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَحَافَةَ الصَّدَقَةِ): بِاللَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ وَالْفَعْلَانِ  
عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ حَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: قَالَ مَالِكُ فِي الْمُوْطَأِ:  
مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ النَّفَرُ التَّلَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شَاهَ وَجَبَتْ فِيهِ الرِّزْكَاهُ فَيَجْمَعُونَهَا حَتَّى  
لَا تَحِبُّ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ فِيهَا إِلَّا شَاهَ وَاحِدَةً، أَوْ يَكُونُ لِلْخَلِيلِيْنِ مِائَتَاهُ شَاهَ وَشَاتَانِ فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِيهَا ثَلَاثَ  
شَيَاهِ فَيَقْرُونَهَا حَتَّى لَا يَكُونَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا شَاهَ وَاحِدَةً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ خَطَابٌ لِرِبِّ الْمَالِ مِنْ  
جِهَةِ، وَلِلسَّاعِي مِنْ جِهَةِ، فَأَمَرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ لَا يُحْدِثَ شَيْئًا مِنَ الْجَمْعِ وَالْتَّفِيقِ حَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ،  
فَرِبُّ الْمَالِ يَخْسِي أَنْ تَكْثُرَ الصَّدَقَةُ فَيَجْمَعُ أَوْ يُفَرَّقُ لِتَقْلِيلِهِ، وَالسَّاعِي يَخْسِي أَنْ تَقْلِيلَ الصَّدَقَةُ فَيَجْمَعُ أَوْ  
يُفَرَّقُ لِتَكْثُرِهِ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ (حَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ) أَيْ حَشِيَّةَ أَنْ تَكْثُرَ الصَّدَقَةُ أَوْ حَشِيَّةَ أَنْ تَقْلِيلَ الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا  
كَانَ مُحْتَمِلًا لِلْأَمْرِيْنِ، لَمْ يَكُنْ الْحَمْلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخِرِ، فَحَمِلَ عَلَيْهِمَا مَعًا، لَكِنَّ الَّذِي يَظْهِرُ  
أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْمَالِكِ أَظْهَرَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِنْتَهَى

(وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيلِيْنِ فَإِلَيْهِمَا يَتَرَاجَعُانِ بِالسَّوْيَةِ): يُرِيدُ أَنَّ الْمُصَدَّقَ إِذَا أَحَدَ مِنْ أَحَدِ الْخَلِيلِيْنِ مَا وَجَبَ  
أَوْ بَعْضُهُ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ الْمُحَالِطَ الَّذِي أَخْدَ مِنْهُ الْوَاجِبُ أَوْ بَعْضُهُ بِقَدْرِ حِصَّةِ الَّذِي خَالَطَهُ  
مِنْ مَجْمُوعِ الْمَالِيْنِ مِثْلًا فِي الْمِثْلِيِّ كَالثَّمَارِ أَوْ الْحُبُوبِ، وَقِيمَتُهُ فِي الْمُقْوَمِ كَالْأَبْلُ وَالْبَقْرُ وَالْغَنَمِ، فَلَوْ كَانَ  
لِكُلِّ مِنْهُمَا عِشْرُونَ شَاهَ رَجَعَ الْخَلِيلُ عَلَى خَلِيلِهِ بِقِيمَةِ نِصْفِ شَاهَ لَا بِنِصْفِ شَاهَ لِأَنَّهَا عَيْنُ مِثْلِيَّةٍ، وَلَوْ  
كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَلِلآخرِ مِائَةٌ، فَأَحَدُ السَّاعِي الشَّانِيْنِ الْوَاجِبَيْنِ مِنْ صَاحِبِ الْمِائَةِ رَجَعَ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ أَوْ  
مِنْ صَاحِبِ الْخَمْسِينَ، رَجَعَ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ، أَوْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ شَاهَ رَجَعَ صَاحِبُ الْمِائَةِ بِنِصْفِ قِيمَةِ شَاهِ،  
وَصَاحِبُ الْخَمْسِينَ بِنِصْفِ قِيمَةِ شَاهِ. كَذَّا فِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ لِلْقُسْطَلَانِيِّ  
(وَلَا يُؤَخَّذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً): بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، الْكَبِيرَةُ الَّتِي سَقَطَتْ أَسْنَانُهَا

(وَلَا دَأْتُ عَيْبٍ): أَيْ مَعِينَةٌ، وَاحْتَلَفَ فِي ضَبْطِهِ، فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ مَا يَبْتَدِي بِهِ الرَّدُّ فِي الْبَيْعِ، وَقِيلَ مَا يَمْتَنِعُ الْإِجْرَاءُ فِي الْأَضْحِيَّةِ، وَيَدْخُلُ فِي الْمَعِيبِ الْمَرِيضُ وَالذُّكُورُ بِالسَّيْبَةِ إِلَى الْأُثُورَةِ، وَالصَّغِيرُ سِنًا بِالسَّيْبَةِ إِلَى سِنِّ أَكْبَرِ مِنْهُ، قَالَهُ الْحَافِظُ

(إِذَا جَاءَ الْمُصَدَّقُ): بِتَخْفِيفِ الصَّادِ وَكَسْرِ الدَّالِ الْمُشَدَّدَةِ عَامِلُ الصَّدَقَةِ، أَيْ إِذَا جَاءَ الْعَامِلُ عِنْدَ أَرْبَابِ الْمَالِ لِأَخْذِ الصَّدَقَةِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ): أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَحْمَدُ بِطْوُلِهِ (وَبَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ): أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا رَفِعَهُ سُفِيَانُ بْنُ حُسْنِ): قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَسُفِيَانُ بْنُ حُسْنِ ضَعِيفٌ فِي الزُّهْرِيِّ وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ فِي الزُّهْرِيِّ فَأَرْسَلَهُ إِنْتَهَى. وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ وَسُفِيَانُ بْنُ حُسْنِ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ إِلَّا أَنَّ حَدِيثَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِيهِ مَقْالٌ، وَقَدْ تَابَعَ سُفِيَانُ بْنُ حُسْنِ عَلَى رَفِعِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَهُوَ مِنْ إِنْقَاقِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ عَلَى الْإِحْتِجاجِ بِحَدِيثِهِ. وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْعَلَى: سَأَلَتْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا وَسُفِيَانُ بْنُ حُسْنِ صَدُوقٌ إِنْتَهَى.

٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيُّ وَأَبُو سَعِيدِ الْأَشْجُونِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامَ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي ثَلَاثَيْنِ مِنَ الْبَقِّ تَبَعَّ أَوْ تَبَيَّعَ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينِ مُسْنَةً وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا رَوَاهُ عَبْدُ السَّلَامَ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حُصَيْفٍ وَعَبْدُ السَّلَامَ تَقَهَّنَ حَفِظُهُ وَرَوَى شَرِيكُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَبِيدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبِيهِ

٥٦ - قَوْلُهُ: (عَنْ حُصَيْفٍ): بِالصَّادِ الْمُهَمَّلِيِّ مُصَعِّرًا إِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيُّ صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ كُلِّيًّا بِآخِرِهِ مِنَ الْخَامِسَةِ

(عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ): هُوَ إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ مَشْهُورٌ بِكُنْتِيَّهُ الْأَشْهَرُ أَنَّهُ لَا إِسْمٌ لَهُ غَيْرُهَا وَيُقَالُ إِسْمُهُ عَامِرٌ كُوفِيٌّ فِي تَقَهَّنِ مِنْ كِتَابِ الْمُؤْمَنَةِ. وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِيهِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ.

قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ ثَلَاثَيْنِ مِنَ الْبَقِّ تَبَعَّ): أَيْ مَا كَمْلَ لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَسُمِّيَّ بِهِ لِأَنَّهُ يَبْتَعِي أَمَّهُ بَعْدَ وَالْأُلْثَانِيَّ تَبَعَّ

(وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينِ مُسْنَةً): أَيْ مَا كَمْلَ لَهُ سَنَتَيْنِ، وَطَلَعَ سِنُّهَا وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ. وَأَخْرَجَ الطَّبرَانِيُّ عَنْ إِنْ عَبَّاسِ مَرْفُوعًا: "وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينِ مُسْنَةً أَوْ مُسِنًّا"، وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الرَّكَأَةِ فِي الْبَقِّ وَأَنَّ نِصَابَهَا مَا ذُكِرَ. قَالَ إِنْ عَبْدُ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ السَّنَةَ فِي رَكَأَةِ الْبَقِّ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ مُعاذٍ.

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلٍ): أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

قَوْلُهُ (وَرَوَى شَرِيكُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ): قَرَادَ شَرِيكَ لَفْظَ (عَنْ أَبِيهِ) بَيْنَ لَفْظِهِ عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ وَبَيْنَ لَفْظِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَشَرِيكُ هَذَا هُوَ إِنْ عَبْدُ اللَّهِ الْكُوفِيُّ الْفَاضِيُّ يُخْطِئُ كَثِيرًا، تَغْيِيرُ حِفْظُهُ مُذْدُولِيَّ الْفَضَاءِ بِالْكُوفَةِ فَرِيَادَتُهُ لَفْظَ (عَنْ أَبِيهِ) مُنْكَرَةً، وَرَوَايَةُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ بِحَدِيفِ هَذِهِ الْزِيَادَةِ، هِيَ مَحْفُوظَةٌ فَإِنَّهُ تَقَهَّنَ حَفِظُهُ، وَقِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بَدَلًا مِنْ عَنْ أَبِيهِ.

٥٦٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَاقِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ بَعْثَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَحْذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَيْنَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبَيْعَةً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعَيْنَ مُسْتَنَّةً وَمِنْ كُلِّ حَالِمِ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مَعَافَرَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ وَهَذَا أَصَحُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْيَدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ هُلْ يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا قَالَ لَا

٥٦٥ - قَوْلُهُ (أَنْ أَحْذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَيْنَ بَقْرَةً): قَالَ إِبْنُ الْهُمَّامَ: الْبَقْرُ مِنْ بَقَرٍ إِذَا شَقَّ سُمَّيَ بِهِ لِأَنَّهُ يَشُقُّ الْأَرْضَ وَهُوَ إِسْمُ جِنْسٍ، وَالثَّاءُ فِي بَقْرَةٍ لِلْوُحْدَةِ فَيَقُولُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى لَا لِلثَّانِيَثِ . قَوْلُهُ (وَمِنْ كُلِّ حَالِمِ دِينَارًا): أَرَادَ بِالْحَالِمِ مِنْ بَلْغِ الْحُلْمِ وَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الرِّجَالِ سَوَاءً إِحْتَلَمْ أَمْ لَا، وَالْمُرَادُ بِهِ أَحْذُ الْحُرْيَّةِ مِنْ لَمْ يُسْلِمْ

(أَوْ عِدْلَهُ): قَالَ الْحَطَّابِيُّ: عِدْلَهُ أَيْ مَا يُعَادِلُ قِيمَتَهُ مِنِ التَّيَابِ . قَالَ الْفَرَاءُ: هَذَا عِدْلُ الشَّيْءِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَيْ مِثْلُهُ فِي الصُّورَةِ، وَهَذَا عِدْلُهُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ مِثْلُهُ فِي القيمةِ . وَفِي التَّهَايَاةِ الْعِدْلُ بِالْكَسْرِ وَبِالْفَتْحِ وَهُمَا بِمِعْنَى الْمِثْلِ

(مَعَافِرَ): عَلَى وَرْزِنِ مَسَاجِدِ حَيٍّ مِنْ هَمْدَانَ لَا يَتَصَرَّفُ لِمَا فِيهِ مِنْ صِيَغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ وَإِلَيْهِمْ تُثْبَتُ التَّيَابُ الْمَعَافِرِيَّةُ، وَالْمُرَادُ هُنَا التَّيَابُ الْمَعَافِرِيَّةُ كَمَا فَسَرَّ بِذَلِكَ أَبُو دَاؤَدَ.

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ): وَرَعَمَ إِبْنُ بَطَّالٍ أَنَّ حَدِيثَ مَعَاذَ هَذَا مُنْتَصِلٌ صَحِيحٌ قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مَسْرُوقًا لَمْ يَلْقَ مُعَاذًا إِنَّمَا حَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ لِشَوَاهِدِهِ، فَفِي الْمُوْطَأِ مِنْ طَرِيقِ طَاؤِسٍ عَنْ مَعَاذِ نَحُوهُ، وَطَاؤِسٍ عَنْ مَعَاذِ مُنْقَطِعٍ أَيْضًا، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلَيِّ عِدْلَ أَبِي دَاؤَدَ.

قَوْلُهُ (وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلَخِ): أَيْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُرْسَلًا بِغَيْرِ ذِكْرِ مُعَاذِ، وَهَذَا الْمُرْسَلُ أَخْرَجَهُ إِبْنُ شَيْبَةَ بِسَنَدِهِ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَذَكَرَهُ كَذَا فِي نَصْبِ الرَّأْيِةِ.

٥٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرْبَبَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاً بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيَ عَنْ أَبِيهِ مَعْبِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُ إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرْدَ عَلَى فُقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فِي أَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بِيَنْهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابَ وَفِي الْبَابِ عَنِ الصُّنُابِحِيِّ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَأَبُو مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ اسْمُهُ نَافِذٌ

٥٦٨ - قَوْلُهُ (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيِّ): هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَيْفِيِّ الْمَكِّيِّ نَقْهَةٌ مِنِ السَّادِسَةِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ .

قَوْلُهُ (بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ): أَيْ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِ أَمْبَرًا أَوْ قَاضِيَا

(فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذلِكَ): أَيْ إِنْقَادُوا لِلإِسْلَامِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ حَدْفِ عَامِلِهِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّقْسِيرِ كَفَوْلِهِ تَعَالَى  
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (فَأَعْلَمُهُمْ) مِنَ الْإِعْلَامِ

(ثُوَّذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ): قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: بَابُ أَحَدُ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرُدُّ  
فِي الْفُقَرَاءِ حِيثُ كَانُوا، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، قَالَ الْحَافِظُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَرُدُّ عَلَى فُقَرَاءِ مَنْ  
أَحِدَّتْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْمُنْبِرِ: إِخْتَارُ الْبُخَارِيِّ جَوَارِ نَقْلِ الرِّكَاةِ مِنْ بَلْدِ الْمَالِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ (فَتَرُدُّ  
فِي فُقَرَائِهِمْ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَأَيُّ فَقِيرٍ مِنْهُمْ رُدَّتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ فِي أَيِّ جِهَةٍ كَانَ، فَقَدْ  
وَاقَعَ عُمُومَ الْحَدِيثِ إِنْتَهَى. وَالَّذِي يَتَبَادرُ إِلَى الدَّهْنِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَدَمُ النَّفْلِ وَأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى  
الْمُخَاطَبِينَ فَيَخْتَصُّ بِذلِكَ فُقَرَاؤُهُمْ، لَكِنْ رَجَحَ إِبْرَاهِيمُ الْمُنْبِرُ دَقِيقُ الْعِدَدِ الْأَوَّلَ. قَالَ: إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَظْهَرَ إِلَّا أَنَّهُ  
يُقَوِّيَهُ أَعْيَانَ الْأَشْخَاصِ الْمُخَاطَبِينَ فِي قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْكُلُّيَّةِ لَا تُعْتَبَرُ فِي الزَّكَاةِ كَمَا لَا تُعْتَبَرُ فِي  
الصَّلَاةِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِمُ الْحُكْمُ وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِمْ خَطَابُ الْمُوَاجِهَةِ إِنْتَهَى. وَقَدْ اخْتَافَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ  
الْمُسَالَّةِ فَأَجَازَ النَّفْلَ الْلَّيْثُ وَأَبُو حَيْنَةَ وَأَصْنَابُهُمَا، وَنَقَلَهُ إِبْرَاهِيمُ الْمُنْبِرُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَخْتَارِيِّ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ وَالْجُمُهُورِ تَرْكُ النَّفْلِ، فَلَوْ خَالَفَ وَنَقْلَ أَجْزَأِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَمْ يُجْزِي عِنْدَ  
الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَّا إِذَا فَقِدَ الْمُسْتَحْفُونَ لَهَا، وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ إِخْتَارُ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ حِيثُ كَانُوا يُشْعِرُ  
بِأَنَّهُ لَا يَنْقُلُ عَنْ بَلْدٍ وَفِيهِ مِنْهُ مُنْصِفٌ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْفَاقِ إِنْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.  
فَلَتْ: وَالظَّاهِرُ عِنْدِي عَدَمُ النَّفْلِ إِلَّا إِذَا فَقِدَ الْمُسْتَحْفُونَ لَهَا أَوْ يَكُونُ فِي النَّفْلِ مَصْلَحةً أَنْفُعُ وَأَهْمُ مِنْ  
عَدَمِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَفِيهِ إِيجَابُ الرِّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ (مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ): قَالَهُ عِيَاضُ وَفِيهِ  
بَحْثٌ، وَأَنَّ الرِّكَاةَ لَا تُنْدِفعُ إِلَى الْكَافِرِ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ فِي فُقَرَائِهِمْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ سَوَاءً فَلَنَا بِخُصُوصِ الْبَلَدِ  
أَوْ الْعُمُومِ إِنْتَهَى

(فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ): جَمْعُ كَرِيمَةٍ وَهِيَ خِيَارُ الْمَالِ وَأَفْضَلُهُ، أَيْ احْتِرِزْ مِنْ أَحْذِ خِيَارِ أَمْوَالِهِمْ  
(وَانْقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ): أَيْ انْقِ الظُّلْمَ حَشِيَّةً أَنْ يَدْعُوَ عَلَيْكَ الْمَظْلُومُ  
(فَإِنَّهَا لَيْسَ بِيَتَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابِهِ): مَانِعُ بَلْ هِيَ مَعْرُوضَةٌ عَلَيْهِ تَعَالَى. قَالَ السُّبُوطِيُّ: أَيْ لَيْسَ لَهَا مَا  
يَصْرِفُهَا وَلَوْ كَانَ الْمَظْلُومُ فِيهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُسْتَجَابُ لِمِثْلِهِ مِنْ كُونِ مَطْعَمِهِ حَرَاماً أَوْ تَحْوِيَ ذَلِكَ،  
حَتَّى وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ (وَإِنْ كَانَ كَافِراً) رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَسِّي قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْعَرَبِيُّ: لَيْسَ بَيْنَ اللَّهِ  
وَبَيْنَ شَيْءٍ شِيَءٌ حِجَابٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِذَا أَخْبَرَ عَنْ شَيْءٍ  
أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابًا فَإِنَّمَا يُرِيدُ مَعْنَاهُ إِنْتَهَى.

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنِ الصُّنَابِحِيِّ): هُوَ صُنَابِحُ بْنِ الْأَعْسَرِ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْقُرْبَيِّ: الصُّنَابِحُ بِضمِّ أَوْلَهِ  
ثُمَّ نُونٍ وَمُوحَّدَةٌ وَمُهْمَلَةٌ إِبْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ صَحَابِيُّ سَكَنَ الْكُوفَةَ وَمَنْ قَالَ فِيهِ الصُّنَابِحِيِّ فَقَدْ وَهَمْ  
إِنْتَهَى قَالَ سِرَاجُ أَحْمَدُ السَّرَّهُنْدِيُّ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ: أَخْرَجَ حَدِيثَ إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: أَبْصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةً حَسَنَةً فِي إِبْلِ الصَّدَقَةِ فَقَالَ مَا هَذِهِ؟ قَالَ صَاحِبُ الصَّدَقَةِ: إِنِّي ارْتَجَعْنَا بِبَعِيرَيْنِ  
مِنْ حَوَاسِيِّ الْأَبْلِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فَنَعَمْ إِذَا" كَذَا فِي شَرْحِ سِرَاجِ أَحْمَدَ السَّرَّهُنْدِيِّ.

**قوله** (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزَ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ  
الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَ ذَوْدَ صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسٍ أَوْاقِ  
صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَةَ أُوسُقٍ صَدَقَةٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِيهِ هُرِيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمْرِو حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ  
عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوُ حَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِيهِ سَعِيدِ حَدِيثُ حَسَنُ صَحِيفَةٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجِهٍ عَنْهُ  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَةَ أُوسُقٍ صَدَقَةً وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَنَاعًا وَخَمْسَةَ  
أُوسُقٍ ثَلَاثَ مِائَةَ صَنَاعٍ وَصَنَاعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثَ وَصَنَاعَ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
ثَلَاثَيْنِ أَرْطَالٍ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَ ذَوْدَ صَدَقَةً وَالْأُوقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَحَمْسُ أَوْاقِ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَلَيْسَ  
فِيمَا دُونَ حَمْسَ ذَوْدَ صَدَقَةً يَعْنِي لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَ مِنَ الْأَبْلِ فَإِذَا بَلَغْتَ حَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنَ الْأَبْلِ  
فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاصِيرٍ وَفِيهَا دُونَ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْأَبْلِ فِي كُلِّ حَمْسٍ مِنَ الْأَبْلِ شَاءَ  
**قوله**: (لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَ ذَوْدٍ): أَيْ مِنَ الْأَبْلِ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، وَالذَّوْدُ بِفتحِ  
الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْوَاءِ بَعْدَهَا مُهْمَلٌ. قَالَ الْحَافِظُ الْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الذَّوْدَ مِنَ التَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ وَأَنَّهُ لَا  
وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ. وَقَالَ أَبُو عِيْدَ: مِنَ التَّلَاثَيْنِ إِلَى الْعَشَرَةِ. وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: الْقِيَاسُ فِي تَمْيِيزِ ثَلَاثَةِ إِلَى  
عَشْرٍ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ جَمْعٌ فَلَيْلَةٌ فَمَحِيلَةٌ إِسْمٌ جَمِيعٌ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَلِيلٌ. وَالذَّوْدُ يَقْعُ عَلَى  
الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنِّثِ وَالْجَمِيعِ وَالْمُفَرِّدِ فَلِذَا أَضَافَ حَمْسٍ إِلَيْهِ إِنْتَهَى.

**قوله**: (ولَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَ أَوْاقِ): أَيْ مِنَ الْوَرْقِ كَمَا مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي الْمُوْطَأِ. قَالَ الْحَافِظُ: أَوْاقِ  
بِالشَّتْوِينِ وَبِإِثْبَاتِ التَّحْتَانِيَّةِ مُسْدَدًا أَوْ مُحَفَّقًا جَمْعُ أَوْقِيَّةٍ بِضمِ الْهَمْزَةِ وَتَسْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ. وَحَكَى الْجِيَابِيُّ وَقِيَةٍ  
بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَفَتْحِ الْوَاءِ. وَمِقْدَارِ الْأُوقِيَّةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا بِالْإِنْفَاقِ إِنْتَهَى.  
**قوله**: (ولَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَةَ أُوسُقٍ): جَمْعُ وَسْقٍ بِفتحِ الْوَاءِ وَبِجُوزٍ كَسْرُهَا كَمَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْمُحْكَمِ  
وَجَمْعُهُ حِينَدِ أَوْسَاقٍ كَحَمْلٍ وَأَحْمَالٍ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَهُوَ سِتُّونَ صَنَاعًا بِالْإِنْفَاقِ وَفِي رِوَايَةِ  
لِمُسْلِمٍ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَ أَوْسُقٍ مِنْ ثَمِيرٍ وَلَا حَبٌّ صَدَقَةٌ، وَلَفْظُ دُونَ فِي الْمَوَاضِعِ التَّلَاثَةِ يَعْنِي أَقْلَى  
لَا أَنَّهُ نَفِيٌّ عَنْ غَيْرِ الْحَمْسِ الصَّدَقَةِ كَمَا رَعَمَ مَنْ لَا يُعْتَدُ بِقُولِهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ.

**قوله**: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِيهِ هُرِيْرَةَ): أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ

(وَابْنُ عُمَرَ): أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

(وَجَابِرٌ): أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو): لِيُنْظَرَ مَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ.

**قوله**: (حَدِيثُ أَبِيهِ سَعِيدٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيفَةٌ): أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

**قوله**: (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَةَ أُوسُقٍ صَدَقَةً): كَذَا أَطْلَقَ التَّرْمِذِيُّ،  
وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ قَالَ صَاحِبَا أَبِيهِ حَنِيفَةَ مُحَمَّدًا وَأَبُو يُوسُفَ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى،

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَجِدُ الْعُشْرَ أَوْ نِصْفَ الْعُشْرِ فِيمَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ خَمْسَةِ أُوْسُقٍ أَوْ أَقْلَى أَوْ أَكْثَرَ . قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي الْمُوَطَّأِ بَعْدَ رِوَايَةِ حَدِيثٍ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ مَا لَفْظُهُ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَأْخُذُ بِذَلِكَ إِلَّا فِي خُصْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِيمَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ الْعُشْرُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ إِنْ كَانَتْ تَشْرَبُ سِيَّحًا أَوْ شَقِيقَهَا السَّمَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ تَشْرَبُ بِعَرَبٍ أَوْ دَالِيَّةٍ فَنِصْفُ عُشْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدِ إِنْشَئِي . كَلَامُ مُحَمَّدٍ رَحْمَةُ اللَّهُ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِنَّهُ قَالَ: فِيمَا أَبْنَيْتُ الْأَرْضَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ الْعُشْرُ . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزْاقَ وَابْنُ أَبِي شَبَّيَّةَ، وَأَخْرَجَ عَنْ مُجَاهِدِ وَالْتَّخَعِيِّ نَحْوَهُ . وَاسْتَدَلَ لَهُمْ بِحَدِيثِ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا " فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَرَبًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّاضِحِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي أَوْ النَّاضِحُ أَبِي دَاؤِدَ: " فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي أَوْ النَّاضِحُ نِصْفُ الْعُشْرِ "، وَبِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا " فِيمَا سَقَتَهُ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَّةِ نِصْفُ الْعُشْرِ "، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَبِحَدِيثِ مَعَاذِ قَالَ . بَعْثَيْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ وَمَا سُقِيَ بَعْلًا الْعُشْرَ، وَمَا سُقِيَ بِالدَّوَالِي نِصْفَ الْعُشْرِ، أَخْرَجَهُ إِبْنُ مَاجَهَ . وَتُعَقَّبَ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُبْهَمَةً، وَحَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ مُفْسَرَةً، وَالرِّيَادَةُ مِنْ النَّقْةِ مَقْبُولَةٌ فَيَجِدُ حَمْلُ الْمُبْهَمِ عَلَى الْمُفْسَرِ . وَأَجَابَ الْحَنِيفَيُّ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا وَرَدَ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ أَحَدُهُمَا عَامٌ وَالْأُخْرُ خَاصٌ فَإِنْ عُلِمَ تَقْدُمُ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِ حُصْنَ بِالْخَاصِ، وَإِنْ عُلِمَ تَقْدُمُ الْخَاصُ كَانَ الْعَامُ تَاسِخًا لَهُ فِيمَا تَنَالَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمُ التَّارِيخُ يُجْعَلُ الْعَامُ مُتَّهِرًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِيَاطِ، وَهَاهُنَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ خَاصٌ، وَحَدِيثُ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ عَامٌ، وَلَمْ يُعْلَمُ التَّارِيخُ فَيُجْعَلُ الْعَامُ مُتَّهِرًا وَيُعْمَلُ بِهِ .

قُلْتَ: لَا تَعَارِضَ بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَصْلًا، فَإِنَّ حَدِيثَ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِيقَ لِلتَّمَيِّزِ بَيْنَ مَا يَجِدُ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفَ الْعُشْرِ، وَحَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ مُسَاقٌ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُخْرِجِ مِنْهُ وَقَدْرِهِ .

قَالَ الْحَافِظُ إِبْنُ الْقِيمِ فِي إِعْلَامِ الْمُوَقِّعِينَ: الْمِثَالُ السَّابِعُ وَالثَّالِثُونُ: رُدُّ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ الْمُحْكَمَةِ فِي تَقْرِيبِ نِصَابِ الْمُعَشَّرَاتِ بِخَمْسَةِ أُوْسُقٍ بِالْمُتَشَابِهِ مِنْ قَوْلِهِ " فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ " وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ عَرَبِ فَنِصْفُ الْعُشْرِ " قَالُوا وَهَذَا يَعْلَمُ الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ وَقَدْ عَارَضَهُ الْخَاصُ، وَدِلَالَةُ الْعَامِ قَطْعِيَّةٌ كَالْخَاصِ، وَإِذَا تَعَارَضَا قَدْمَ الْأَحْوَطِ وَهُوَ الْوُجُوبُ، فَيُقَالُ يَجِدُ الْعَمَلُ بِكِلَّ الْحَدِيثَيْنِ وَلَا يَجُوزُ مَعَارَضَهُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ وَالْعَاءُ أَحَدِهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَإِنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ فَرْضٌ فِي هَذَا وَفِي هَذَا، وَلَا تَعَارِضَ بَيْنَهُمَا بِحَمْدِ اللَّهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ " فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ " إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ التَّمَيِّزُ بَيْنَ مَا يَجِدُ فِيهِ الْعُشْرُ وَبَيْنَ مَا يَجِدُ فِيهِ نِصْفُهُ، فَذَكَرَ التَّوْعِينَ مُفْرَقاً بَيْنَهُمَا فِي مِقْدَارِ الْوَاجِبِ، وَأَمَّا مِقْدَارُ النِّصَابِ فَسَكَتَ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَهُ نَصَّا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنِ النَّصِّ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ الْمُحْكَمِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْبَنَةُ إِلَى الْمُجْمَلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي غَایَتُهُ أَنْ يُتَعَلَّقَ فِيهِ بِعُمُومٍ لَمْ يُعْصَدْ، وَبَيَانُهُ بِالْخَاصِ الْمُحْكَمِ الْمُبَيَّنِ كَبَيَانِ سَائِرِ الْعُمُومَاتِ بِمَا يَحْصُلُهَا مِنَ النَّصُوصِ - إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ إِذَا حَصَصْتُمْ عُمُومَ قَوْلِهِ " فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ " بِالْقُصْبِ وَالْحَبِيشِ وَلَا ذِكْرُ لَهُمَا

فِي النَّصْ فَهَلَا حَصَصْنُوهُ بِالْقِيَاسِ الْجَلِيُّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَجْلَى الْقِيَاسِ وَأَصَحَّهُ عَلَى سَائِرِ أَثْوَاعِ الَّذِي تَحِبُّ فِيهِ الرِّكَاةُ. فَإِنْ رَكَأَةَ الْخَاصَّةِ لَمْ يُشَرِّعْهَا اللَّهُ فِي مَالٍ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ نِسَابًا كَالْمَوَاشِي وَالدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ. وَيُقَالُ أَيْضًا: هَلَا أَوْجَبْتُمُ الرِّكَاةَ فِي قَلِيلٍ كُلُّ مَالٍ وَكَثِيرٍ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} وَبِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَمَا مِنْ صَاحِبِ إِبْلٍ وَلَا بَقَرٍ لَا يُؤْدِي زَكَاتَهَا إِلَّا بُطْحَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعِ قَرَرٍ" وَبِقَوْلِهِ: "مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤْدِي زَكَاتَهَا إِلَّا صُفْحَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِسَفَائِحِ مِنْ نَارٍ" وَهَلَا كَانَ هَذَا الْعُمُومُ عِنْدَكُمْ مُقْدَمًا عَلَى أَحَادِيثِ النَّصْبِ الْخَاصَّةِ، وَهَلَا قُلْتُمْ هُنَاكَ تَعَارُضٌ مُسْقَطٌ وَمُوجَبٌ فَقَدْمَنَا الْمُوجَبِ احْتِياطًا، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ إِنَّهُ كَلَامُ ابْنِ الْقِيمِ. وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا كُلَّهُ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْقُولَ الرَّاجِحَ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ هُوَ مَا قَالَ بِهِ الْجُمُهُورُ وَأَمَّا مَا قَالَ بِهِ الْإِمامُ أَبُو حَنِيفَةَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخْعَانيَّ فَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ، وَلَذِلِكَ قَالَ الْإِمامُ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْحَجَّ مَا لَفْظُهُ: وَلَسْنًا نَأْخُذُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِبْرَاهِيمَ وَلَكِنَّنَا نَأْخُذُ بِمَا رُوِيَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَةَ أُوسُقٍ صَدَقَةً" ، إِنَّهُ كَلَامُهُ.

(وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا): أَيْ مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْحُجَّاجِ: وَالْوَسْقُ عِدْنَا سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْتَهَى  
(وَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ ثَلَاثُمَائَةٍ صَاعٍ): لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ الْخَمْسَةَ فِي السِّتِّينَ حَصَلَ هَذَا الْمِقْدَارُ.

فَوْلُهُ: (وَصَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَتِلْكُ، وَصَاعُ أَهْلِ الْكُوفَةِ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ): أَخْرَجَ الدَّارِقَطْنِيُّ فِي سُنْنَةِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَمْ قَدْرُ صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: "خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَتِلْكُ بِالْعِرَاقِيِّ أَنَا حَرَرْتُهُ" قُلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ حَالْفَتْ شِيَخُ الْقَوْمِ، قَالَ مَنْ هُوَ؟ قُلْتُ: أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ، فَعَضَّبَ عَضْبًا شَدِيدًا ثُمَّ قَالَ لِجُلْسَائِهِ: يَا فَلَانُ هَاتِ صَاعَ جَدَكِ، يَا فَلَانُ هَاتِ صَاعَ جَدَنِكِ، قَالَ إِسْحَاقُ: فَاجْتَمَعَتْ آصُعُ، فَقَالَ مَا تَحْفَظُونَ فِي هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا حَدَثَتِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْدِي بِهَذَا الصَّاعِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ هَذَا حَدَثَتِي أَبِي عَنْ أَخِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْدِي بِهَذَا الصَّاعِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ الْأَخْرُ حَدَثَتِي أَبِي عَنْ أَمْهُ أَنَّهَا أَدَتْ بِهَذَا الصَّاعِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ مَالِكُ: أَنَا حَرَرْتُ هَذِهِ فَوَجَدْتُهَا خَمْسَةً أَرْطَالٍ وَتِلْكًا إِنْتَهَى. قَالَ الْفَاضِلِ الشَّوْكَانِيُّ فِي التَّلِيلِ: هَذِهِ الْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ أَخْرَجَهَا أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ يَاسِنَادِ جَدِّهِ. وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ حَرْيَمَةَ وَالْحَاكِمَ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يُخْرِجُونَ رَكَأَةَ الْفَطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُدُّ الَّذِي يَقْتَاتُ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَلِلْبَخَارِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي رَكَأَةَ رَمَضَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُدُّ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَخْتَفِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الصَّاعِ وَقَدْرِهِ مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ إِلَيْ يَوْمِنَا هَذَا، أَنَّهُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحِجَارِ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَتِلْكُ بِالْعِرَاقِيِّ، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ إِنَّهُ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ وَهُوَ قَوْلُ مَرْدُودٍ تَنْدَعُهُ هَذِهِ الْقِصَّةُ الْمُسْنَدَةُ إِلَى صِيعَانِ الصَّحَابَةِ الَّتِي قَرَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنَ إِبْرَاهِيمَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ إِلَيْ قَوْلِ مَالِكٍ وَتَرَكَ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْتَهَى كَلَمُ الشَّوْكَانِيِّ. قُلْتُ: أَخْرَجَ الطَّحاَوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَالَ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَخْرَجَ إِلَيَّ مَنْ أَتَيَ بِهِ صَاعًا وَقَالَ هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةً أَرْطَالٍ وَتِلْكًا، قَالَ الطَّحاَوِيُّ: وَسَمِعْنَا ابْنَ أَبِي

عمران يقول الذي أخرجه لأبي يوسف هو مالك انتهى . وذكر الحافظ الزياني رواية الدارقطني المذكورة وقال بعد ذكرها قال صاحب التبيح إسناده مظلم وبعض رجاله غير مشهورين ، والمشهور ما أخرجه البهقي الحسين بن الواليد القرشي وهو ناقة قال قدما علينا أبو يوسف رحمة الله من الحج ف قال : إني أريد أن أفتح عليكم بابا من العلم أهمني ففحصت عنه فقدمت المدينة فسألت عن الصاع فقال صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت لهم ما حجكم في ذلك ؟ فقالوا ناتيك بالحج غدا ، فلما أصبحت أنا نحور من حمسين شيئا من أبناء المهاجرين والآصار مع كل رجل منهم صاع تحت ردائهم ، كل رجل منهم يخبر عن أبيه وأهله بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنظرت فإذا هي سواء ، قال عيرته فإذا حمسة أرطال وثلاث بقصان يسير ، فرأيت أمرا قويا . فترك قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الصاع وأخذت بقول أهل المدينة ، هذا هو المشهور من قول أبي يوسف رحمة الله . وقد روي أن مالكا رضي الله تعالى عنه ناظره واستدل عليه بالصياغ التي جاء بها أولئك الرهط فرجع أبو يوسف إلى قوله . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سمعت علي بن المديني يقول : عيرت صاع النبي صلى الله عليه وسلم فوجنته حمسة أرطال وثلاث رطل بالتمر انتهى كلامه ، كذا في تصنيف الرأي .

فقلت : ظهر بهذا كله أن الحق أن صاع النبي صلى الله عليه وسلم كان حمسة أرطال وثلاث رطل ، وكان الصحابة رضي الله تعالى عنهم بهذا الصاع التبوي يخرجون زكاة الفطر في عهده صلى الله عليه وسلم . وأماما صاع أهل الكوفة فهو خلاف صاع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن يخرج زكاة الفطر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم بصاع أهل الكوفة ، فالصاع الشرعي هو الصاع النبوي دون غيره . وأماما حديث الدارقطني عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء رطلين ويغسل الصاع ثماني أرطال ضعيف ، والحديث في الصحيحين عن أنس ليس فيه ذكر الوزن ، وكذا حديثه عن عائشة رضي الله عنها جرت السننة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع من ثماني أرطال ، وفي الوضوء رطلان ضعيف ، وكذا حديث ابن عدي عن جابر رضي الله عنه بمثل حديث أنس المذكور ضعيف ، صرخ الحافظ بضعف هذه الأحاديث في الدرة . وأماما ما روى أبو عبيدة عن إبراهيم النخعي قال : كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثماني أرطال ومدعا رطلين فهو مرسلا وفيه الحاجز بن أرطاة قال الحافظ ، قال وأصح من ذلك ما أخرجه البخاري عن السائب بن يزيد كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة وثلاث بمدكم اليوم ، فزيد فيه في زمان عمر بن عبد العزيز انتهى .

٥٦٩ - حدثنا أبو كريث محمد بن العلاء ومحمود بن عيلان قالا حدثنا وكيع عن سفيان وشعبه عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين في فرسه ولا في عبد صدقة وفي الباب عن علي وعبد الله بن عمرو قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم أنه ليس في الخيل السائمة صدقة ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة إلا أن يكونوا للتجارة فإذا كانوا للتجارة في أثمانهم الزكاة إذا حال عليها الحول

٥٦٩ - قوله: (عن عبد الله بن دينار): **الحدوي مولاه المداني ثقة**

(عن عراك بن مالك): يكسر العين وتحفيف الراء الغفاري المداني فقيه أهل دهلك ثقة فاضل مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المائة، ودهلك جزيرة قربة من أرض الحبشة من ناحية اليمن هو مداني الأصل، نفاه يزيد بن عبد الملك إلى دهلك لكلمة قالها أيام عمر بن عبد العزيز.

قوله: (ليس على المسلمين في قوسيه ولا عنده صدقة): أي إذا لم يكوننا للتجارة قالحافظ في الفتح واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيما مطلقا ولو كان للتجارة وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث.

قوله: (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعلي): أما حديث عبد الله بن عمرو فلينظر من آخرجهة. وأما حديث علي فأخرجه أبو داود بإسناد حسن وأخرجه الترمذى أيضا في باب زكاة الذهب والورق.

قوله: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح): وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: (والعمل عليه عند أهل العلم، أنه ليس في الخيل السائمة صدقة ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة إلا أن يكونوا للتجارة): وهو قول مالك والشافعى وأبي يوسف ومحمد صالحى أبي حنيفة رحمةهما الله. قال محمد في موطأه بعد روایة حديث الباب: وبهذا نأخذ ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير سائمة. وأما في قول أبي حنيفة رحمة الله فإذا كانت سائمة يطلب نسلها ففيها الزكاة إن شئت في كل فرس دينار وإن شئت فالقيمة. ثم في كل مائة درهم خمسة دراهم، وهو قول إبراهيم التخعي إنتمي كلام محمد قال القاري في شرح الموطأ وافقه أبي محمد أبو يوسف وأختاره الطحاوى وفي الباب الرابع: عليه الفتوى، وهو قول مالك والشافعى إنتمي كلام القاري.

وقال النووي في شرح مسلم تحت حديث الباب: هذا الحديث أصل في أن أموال الفنية لا زكاة فيها، وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة، وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف، إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سفيان، وزفر أوجبوا في الخيل إذا كانت إثنا أو ذكورا وإناثا في كل فرس دينار، وإن شاء قومها وأخرج عن كل مائة درهم خمسة دراهم، وليس لهم حجة في ذلك، وهذا الحديث صريح في الرد عليهم إنتمي. قلت: والقول الرابع المعمول عليه هو ما قال به العلماء كافة، واستدلل لأبي حنيفة بما أخرجه الدارقطنى والبيهقي من طريق الليث بن حماد الإصطخري أخبرنا أبو يوسف عن فورك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعا: في الخيل السائمة في كل فرس دينار. وأحب عنه بوجهين: أحدهما أن هذا الحديث ضعيف جدا، قال الدارقطنى نقرا به فورك وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفاء إنتمي. وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحا عند أبي يوسف لم يخالفه إنتمي، وقد استدلله بأحاديث أخرى لا تصلح للاحتجاج، وقد أجاب عنها الطحاوى في شرح الآثار جوابا شافيا. من شاء الإطلاع عليه فليرجع إليه.

٥٧٠ - حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري حدثنا عمرو بن أبي سلمة النسبي عن صدقة بن عبد الله عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل في كل عشرة أزرق رق وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سيارة المتعي وعبد الله بن عمرو قال أبو عيسى حديث ابن عمر في إسناده مقال ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء والعمل

عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ فِي الْعَسْلِ شَيْءٌ  
وَصَدَقَةً بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِحَافِظٍ وَقَدْ حُولَتْ صَدَقَةً بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ تَافِعٍ  
٥٧٠ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّسَابُورِيُّ): هُوَ الْحَافِظُ الْذُهْلِيُّ أَحَدُ الْأَعْلَامِ الْكِبَارِ، لَهُ رُحْلَةٌ  
وَاسِعَةٌ وَنَقْدٌ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَيُدْلِسُهُ، وَرَوَى عَنْهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاؤُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَهُوَ الَّذِي  
جَمَعَ حَدِيثَ الرُّهْبَرِيِّ فِي مُجْلَدِيْنِ. قَالَ الْذُهْلِيُّ: أَنْفَقْتُ عَلَى الْعِلْمِ مِائَةً وَحَمْسِينَ أَلْفًا. قَالَ الْحَافِظُ فِي  
الْتَّفَرِيبِ: ثَقَهُ حَافِظُ جَلِيلٍ مَاتَ سَنَةً تَمَانٍ وَحَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ وَلَهُ سِتُّ وَمِائَوْنَ سَنَةً  
(أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلْمَةَ التَّنَسِيِّ): بِكَسْرِ مُنَّتَّا فَوْقُ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَكَسْرُ نُونٍ مُشَدَّدَةٍ تَحْتَ وَسِينٍ  
مُهْمَلَةً، قَالَ فِي التَّفَرِيبِ: صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامُ مِنْ كِبَارِ الْعَامِرَةِ  
(عَنْ صَدَقَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ): السَّمَمِينُ الدَّمْشِقِيُّ ضَعِيفٌ مِنْ السَّابِعَةِ.  
قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَرْزَقٍ): بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الزَّايِ وَتَسْدِيدِ الْفَافِ أَفْعُلُ جَمْعَ فَلَةٍ  
(رَزْقٌ): بِكَسْرِ الزَّايِ مُفْرِدُ الْأَرْزَقِ وَهُوَ ظَرْفٌ مِنْ جَلِيلٍ يُجْعَلُ فِيهِ السَّمَمُ وَالْعَسْلُ.  
قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَيَّارَةَ الْمُتَعَنِّيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو): أَمَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ  
عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْهُ قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ الْعَسْلِ الْعُشْرُ،  
وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّرٍ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ: عَبْدُ اللَّهِ مَتَرُوكٌ وَلَا يَصْحُ فِي زَكَةِ الْعَسْلِ  
شَيْءٌ، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ. وَأَمَا حَدِيثُ أَبِي سَيَّارَةَ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاؤُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي نَخْلًا، قَالَ: "فَلَدَّ الْعُشُورَ" الْحَدِيثُ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، قَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَقُولُ بِهَذَا حَجَةً.  
وَأَمَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ  
قَالَ: جَاءَ هِلَالُ أَحْمَدُ بْنُ مَنْعَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُشُورٍ نَحْلٍ لَهُ وَكَانَ سَالَةُ أَنْ  
يَحْمِيَ لَهُ وَادِيَا فَحَمَاهُ لَهُ، فَلَمَّا وَلَى عُمَرُ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ إِنْ أَدْى إِلَيْكُ عُشُورَ نَحْلِهِ فَأَحْمَمَ لَهُ سَلَةً وَإِلَّا  
فَلَا. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ ذِكْرِهِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَى عَمْرُو، وَتَرْجَمَهُ عَمْرُو قَوْيَةً عَلَى الْمُخْتَارِ لِكِنْ  
حَيْثُ لَا تَعَارِضُ، وَقَدْ وَرَدَ مَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ هِلَالًا أَعْطَى ذَلِكَ تَطْوِعًا، فَعِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ صَالِحِ بْنِ  
دِيَنَارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ يَنْهَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ الْعَسْلِ صَدَقَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْذَهَا فَجَمَعَ عُمَانُ أَهْلَ الْعَسْلِ فَشَهَدُوا أَنَّ هِلَالَ بْنَ سَعْدٍ قَدَمَ النَّبِيَّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَسْلٍ فَقَالَ "مَا هَذَا؟" قَالَ: صَدَقَةٌ، فَأَمَرَ بِرِفْعَهَا وَلَمْ يَذْكُرِ الْعُشُورَ، لِكِنَّ الْإِسْنَادُ الْأَوَّلُ  
أَفْوَى، إِلَّا أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْحَمَىِ. كَمَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْحَطَابِ إِنْتَهَى كَلَامُ  
الْحَافِظِ.

قَوْلُهُ: (فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ): لِأَنَّهُ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا تَقَدَّمَ.  
قَوْلُهُ: (وَلَا يَصْحُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرٌ شَيْءٌ): وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ  
لَا يَصْحُ فِي زَكَةِ الْعَسْلِ شَيْءٌ.  
قَوْلُهُ: (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ فِي  
الْعَسْلِ شَيْءٌ): وَقَالَ أَبْنُ الْمُنْذِرِ لَيْسَ فِي الْعَسْلِ خَبَرٌ يَتَبَثُّ وَلَا إِجمَاعٌ فَلَا زَكَةً وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَعَنْ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقٍ: يَجْبُ الْعُشُورُ فِيمَا أَخْذَ مِنْ غَيْرِ أَرْضِ الْخَرَاجِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ نَفْلٍ

فَقُولُ ابنِ المُنْذِرِ هَذَا: وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْجُمْهُورِ مُقَابِلُهُ قَوْلُ التَّرْمِذِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَافِظُ قَوْلَ التَّرْمِذِيِّ هَذَا ثُمَّ قَالَ: وَأَشَارَ شِيخُنَا فِي شَرْحِهِ إِلَى أَنَّ الدِّيْنَى نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَقْوَى إِنْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّبْلِ: وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ وَالثَّوْرِيُّ وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ الْجُمْهُورِ إِلَى عَدَمِ وُجُوبِ الرَّكَاءِ فِي الْعَسْلِ قَالَ: وَاعْلَمُ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَيَّارَةَ وَحَدِيثَ هَلَالٍ إِنْ كَانَ غَيْرَ أَبِي سَيَّارَةَ لَا يَدْلَانُ عَلَى وُجُوبِ الرَّكَاءِ فِي الْعَسْلِ لِأَنَّهُمَا تَطَوَّعَا بِهَا وَحُمِيَ لَهُمَا بَذَلَ مَا أَخْذَ، وَعَقَلَ عُمُرُ الْعِلْمَةِ فَأَمَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ سَبِيلُهُ سَبِيلُ الصَّدَقَاتِ لَمْ يُحْبَرْ فِي ذَلِكَ، وَبِقِيمَةِ الْأَحَادِيثِ لَا تَنْهُضُ لِلْحِاجَاجِ بِهَا إِنْتَهَى.

بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاءَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ  
الْمُرَادُ بِالْمَالِ الْمُسْتَقَادِ الْمَالُ الَّذِي حَصَلَ لِلرَّجُلِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ هِبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ أَوْ مِثْلِهِ وَلَا يَكُونُ مِنْ نَتَائِجِ الْمَالِ الْأَوَّلِ.

٥٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ صَالِحِ الطَّلْحَى الْمَدْنَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ اسْتَقَادَ مَالًا فَلَا رَكَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْ دَرَبِهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَرَّاءَ بِنْتِ نَبِهَانَ الْغَنْوِيَّةِ

٥٧٣ - قَوْلُهُ: (أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ صَالِحِ الطَّلْحَى): نِسْبَةً إِلَى طَلْحَةَ جَدَّهِ، قَالَ فِي التَّقْرِيبِ صَدُوقٌ.

٥٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ التَّقِيقِيُّ حَدَّثَنَا أَيُوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ مِنْ اسْتَقَادَ مَالًا فَلَا رَكَاءَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْ دَرَبِهِ قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ أَبُو عِيسَى وَرَوَى أَيُوبُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ ضَعْفَةً أَحَمْدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلطِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا رَكَاءَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ عِنْدُهُ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الرَّكَاءُ رَفِيقُهُ الرَّكَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدُهُ سَوَى الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ مَا تَحِبُّ فِيهِ الرَّكَاءُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ رَكَاءً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَإِنْ اسْتَقَادَ مَالًا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَإِنَّهُ يُرْكِي الْمَالِ الْمُسْتَقَادَ مَعَ مَالِهِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الرَّكَاءُ وَبِهِ يَقُولُ سُعِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ

٥٧٣ - قَوْلُهُ: (مَنْ اسْتَقَادَ مَالًا فَلَا رَكَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ): اعْلَمُ أَنَّ الْمَالَ الْمُسْتَقَادَ عَلَى تَوْعِينِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ النِّصَابِ الَّذِي عِنْدُهُ، كَمَا إِذَا كَانَتْ لَهُ إِلَيْلٌ فَاسْتَقَادَ إِلَيْلًا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلَةِ، وَثَانِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَمَا إِذَا اسْتَقَادَ بَقْرًا فِي صُورَةِ نِصَابِ الْإِلَيْلِ، وَهَذَا لَا ضَمَّ فِيهِ إِنْقَافًا، بَلْ يُسْتَأْنَفُ لِلْمُسْتَقَادِ حِسَابُ أَخْرَى، وَالْأَوَّلُ عَلَى تَوْعِينٍ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَقَادَ مِنَ الْأَصْنِلِ كَالْأَرْبَاحِ وَالْأُولَادِ وَهَذَا يُضمِّنُ إِجْمَاعًا، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُسْتَقَادًا بِسَبَبِ أَخْرَى كَالْمُشْتَرَى وَالْمُؤْرُوثُ، وَهَذَا يُضمِّنُ عِنْدَ أَبِي حَيْفَةَ وَلَا يُضمِّنُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ، وَاسْتَدَلَ الْأَئْمَةُ الْتَّالِثُونَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَرْوُيِّ فِي هَذَا الْبَابِ وَبِأَثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ مَوْفُوفًا عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَرَّى) قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: بِقُتْحِ أَوْلَاهَا وَتَسْدِيدِ الرَّاءِ مَعَ الْمَدِ وَقِيلَ الْقَصْرِ بِنْتِ نَبِهَانَ الْغَنْوِيَّةِ صَحَابَيَّةً لَهَا حَدِيثٌ إِنْتَهَى، وَلَمْ

أَقْفَ عَلَى حَدِيثِهَا.

فَوْلُهُ: (وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ): أَيْ هَذَا الْمَوْقُوفُ صَحِيحٌ وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْبُلْغِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَرْفُوعِ مَا لَفْظُهُ: وَالرَّاجِحُ وَقْتُهُ، وَقَالَ فِي التَّلْخِيصِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَرْفُوعُ مَا لَفْظُهُ: قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفٌ، وَكَذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمَا وَرَوَى الدَّارَقَطْنِيُّ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحُنَيْنِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ تَحْوِهُ. قَالَ الدَّارَقَطْنِيُّ الْحُنَيْنِيُّ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ مَوْقُوفٌ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلَيٍّ وَعَائِشَةَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ مِثْلًا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَالإِعْتِمَادُ فِي هَذَا وَفِي الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى الْأَثَارِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ إِنَّهُ مَا فِي التَّلْخِيصِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَرْفُوعِ أَخْرَجَهُ الدَّارَقَطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ.

فَوْلُهُ: (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ عِنْدُهُ مَالٌ تَحْبُّ فِيهِ الرَّكَاءُ): أَيْ إِذَا كَانَ عِنْدُهُ مَالٌ سُوَى الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ وَكَانَ ذَلِكَ الْمَالُ بِقَدْرِ النِّصَابِ فَيَجِبُ الرَّكَاءُ فِي الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ وَيُنْصَمُ مَعَ مَالِهِ الَّذِي كَانَ عِنْدُهُ وَيُرِكَّ مَعَهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ الْمُسْتَقَادُ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ الَّذِي كَانَ عِنْدُهُ وَلَا يُسْتَأْنَفُ لِلْمَالِ الْمُسْتَقَادِ حِسَابًَ آخَرُ. فَقَوْلُهُ (تَحْبُّ فِيهِ الرَّكَاءُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ (مَالٌ) وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (فِيهِ الرَّكَاءُ)) رَاجِعٌ إِلَى الْمَالِ الْمُسْتَقَادِ

(وَهُوَ يَقُولُ سُفيَانُ الثُّورِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ): وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ. وَاجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، قَالُوا وَعَلَى تَسْلِيمِ ثُبُوتِهِ فَعُمُومُهُ لَيْسَ مُرَاداً لِلِّاتِفَاقِ عَلَى حُرُوجِ الْأَرْبَاحِ وَالْأَوْلَادِ فَعَلَّلُنَا بِالْمُجَانَسَةِ فَقُلْنَا إِنَّمَا أَخْرَجَ الْأَوْلَادَ وَالْأَرْبَاحَ لِلْمُجَانَسَةِ لَا لِلنَّوْلِدِ فَيَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ الْمُسْتَقَادُ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِهِ وَهُوَ أَدْفَعُ لِلْحَرَجِ عَلَى أَصْحَابِ الْحِرْفِ الَّذِينَ يَجِدُونَ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمًا فَأَكْثَرُ وَأَقْلَ، فَإِنَّ فِي إِعْتِيَارِ الْحَوْلِ لِكُلِّ مُسْتَقَادٍ حَرْجًا عَظِيمًا وَهُوَ مَدْفُوعٌ بِالنَّصْرِ. قُلْتُ: لَا شَكَّ فِي أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ الْمَرْفُوعُ ضَعِيفٌ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ. قَالَ صَاحِبُ سُبْلِ السَّلَامِ: لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ لِأَنَّهُ لَا مَسْرَحٌ لِلِّاجْتِهادِ فِيهِ إِنَّهُ. وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ اعْتِمَادَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْأَثَارِ لَا عَلَى الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جُزِيَّةً

الْجُزِيَّةُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ وَتَسْمِيَتُهَا بِذَلِكَ لِلْجِنَازَةِ بِهَا فِي حَقْنِ دَمِهِمْ. قَالَ الْعَرَابِيُّ فِي شَرِحِ التَّرْمِذِيِّ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لَا يُؤْخَذُ عَنْ ذَلِكَ الْعَامِ شَيْءٌ، قَالَ: وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُصَنَّفِينَ بِذِكْرِ الْجُزِيَّةِ بَعْدَ الْجِهَادِ، وَقَدْ أَدْخَلَهَا الْمُصَنَّفُ فِي الرَّكَاءِ تَبَعًا لِمَالِكٍ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَوْلُ مَنْ أَدْخَلَ الْجُزِيَّةَ فِي أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ، فَتَتَعَاهَدُ قَوْمٌ مِنْ الْمُصَنَّفِينَ وَتَرَكُ اِتْبَاعَهُ آخْرُونَ. قَالَ وَوَجَهَ إِدْخَالُهَا فِيهَا التَّكَلُّمُ عَلَى حُقُوقِ الْأَمْوَالِ، فَالصَّدَقَةُ حَقُّ الْمَالِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالْجُزِيَّةُ حَقُّ الْمَالِ عَلَى الْكُفَّارِ.

٥٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْمَمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي طَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَصْلُحُ فِيلَانٌ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جُزِيَّةً حَدَّثَنَا أَبُو كُرْبَيْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَجَدَ حَرْبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّقْفِيِّ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي طَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ إِذَا أَسْلَمَ وَضَعَتْ عَنْهُ جِزِيَّةَ رَفَبَتِهِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِزِيَّةَ الرَّفَبَةِ وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُفَسِّرُ هَذَا حَيْثُ قَالَ إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ

٥٧٤ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ): بِفَتْحِ الْهَمَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَفَتْحِ الْمُلْثَلَةِ قَالَ فِي التَّفَرِيبِ: يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَطْنَنِ التَّشِيمِيِّ الْمَرْوَزِيِّ أَبُو مُحَمَّدِ الْقَاضِي الْمَشْهُورُ فِيهِ صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ رُمِيَ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَقُعْ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَرَى الرَّوَايَةَ بِالْإِجَازَةِ وَالْوِجَادَةِ مِنْ الْعَاشرَةِ (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ): هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ

(عَنْ قَابُوسِ بْنِ أَبِي طَبِيَّانَ): بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحدَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةً، قَالَ الْحَافِظُ: فِيهِ لَيْسَ

(عَنْ أَبِيهِ): أَيْ أَبِي طَبِيَّانَ وَاسْمُهُ حُسْنَى بْنُ جُنْدِبِ الْكُوفِيِّ تَقَدُّمٌ

قَوْلُهُ: (لَا يَصْلُحُ قِيلَاتٌ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ): قَالَ التَّوْرِيشِيُّ: أَيْ لَا يَسْتَقِيمُ دِيَنَانِ بِأَرْضٍ وَاحِدَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْمُظَاهَرَةِ وَالْمُعَادَلَةِ، أَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ الإِقَامَةَ بَيْنَ ظَهْرَانِيَّةِ قَوْمٍ كُفَّارٍ، لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا صَنَعَ ذَلِكَ فَقَدَ أَحَلَّ نَفْسَهُ فِيهِمْ مَحَلَّ الدَّمَمِيَّ فِينَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْرُّ إِلَى نَفْسِهِ الصَّغَارَ، وَأَمَّا الَّذِي يُخَالِفُ دِيَنَهُ دِيَنَ الْإِسْلَامِ فَلَا يُمَكِّنُ مِنِ الإِقَامَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِتَذْلِيلِ الْجِزِيَّةِ ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لَهُ فِي الإِشَاعَةِ بِدِينِهِ إِلَّا تَهَمَّ.

(وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِزِيَّةً): أَيْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الدَّمَمَةِ قَبْلَ أَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِزِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يُطَالِبُ بِهِ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَلَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ جِزِيَّةُ وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدُ وَرَادٌ فِي آخِرِهِ: وَسُئِلَ سُفِيَّانُ التَّوْرِيُّ عَنْ هَذَا فَقَالَ يَعْنِي إِذَا أَسْلَمَ فَلَا جِزِيَّةَ عَلَيْهِ، وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ أَسْلَمَ فَلَا جِزِيَّةَ عَلَيْهِ".

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَجَدَ حَرْبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّقِيِّ): أَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فَلَيْبَنْظَرْ مَنْ أَخْرَجَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ جَدِ حَرْبٍ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدُ مَرْفُوعًا بِلِفْظِهِ: "إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ".

قَوْلُهُ: (وَحَدِيثُ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ إِلَيْهِ): لَمْ يَحْكُمْ التَّرْمِذِيُّ عَلَى حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ بِشَيْءٍ مِنْ الصَّحَّةِ أَوْ الْضَّعْفِ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ فِي سَنَدِهِ قَابُوسُ بْنُ طَبِيَّانَ وَفِيهِ لِيَنْ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاؤَدُ.

قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِزِيَّةُ عُشُورٍ يَعْنِي بِهِ جِزِيَّةَ الرَّفَبَةِ): أَيْ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ جِزِيَّةُ عُشُورٍ جِزِيَّةُ الرَّفَبَةِ لِإِخْرَاجِ الْأَرْضِ

(وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُفَسِّرُ هَذَا حَيْثُ قَالَ إِنَّمَا الْعُشُورُ): بِضمِّ الْعَيْنِ جَمْعُ عُشُورٍ

(عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ): أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ وَقَدْ فَهَمَ التَّرْمِذِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعُشُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ جِزِيَّةَ الرَّفَبَةِ، قَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ: طَنَّ أَبُو عِيسَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي أَمِيَّةَ عَنْ أَبِيهِ فِي الْعُشُورِ أَنَّهُ جِزِيَّةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَعْطَوْهُ الْعَهْدَ عَلَى أَنْ يَقْرُوا فِي بِلَادِهِمْ وَلَا يُعَنِّضُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَإِنَّمَا عَلَى أَنْ يَكُونُوا فِي دَارَنَا كَهْيَنَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي النَّصَرَفِ فِيهَا وَالتَّحْكُمُ بِالنَّجَارَةِ فِي مَنَاكِبِهَا فَلَمَّا أَنْ دَاهَتِ الْأَرْضُ بِالْإِسْلَامِ وَهَدَتِ الْحَالُ عَنِ الْإِضْطِرَابِ وَأَمْكَنَ الضَّرْبُ فِيهَا لِلْمَعَاشِ أَخَذَ مِنْهُمْ عُمَرُ ثَمَنَ تَصْرِيفِهِمْ وَكَانَ شَيْئًا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَفَرَأَهُ إِلَيْهِمْ وَخُفْفَ الْأَمْرُ فِيمَا يُجْلِبُ إِلَيْهِ

الْمَدِينَةِ نَظَرًا لَهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ تَقْدِيرُ حَتْمٍ وَلَا مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْلٌ، إِنَّمَا كَانَ كَمَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ حَمْلًا لِلْحَالِ كَمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَقَدْ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أُمُورًا أَفَرَّهَا الْإِسْلَامُ، فَهَذِهِ هِيَ الْعُشُورُ الَّتِي أَنْفَرَهَا بِرِوَايَتِهَا أَبُو أُمِيَّةَ، فَأَمَّا الْجُزْيَةُ كَمَا قَالَ أَبُو عِيسَى فَلَا، إِنَّهَا كَلَمُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ. وَقَالَ الْقَارِي فِي الْمِرْقَاتِ شَرْحِ الْمِشْكَاةِ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا أَفْظُهُ: قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ: أَرَادَ بِهِ عَشْرُ مَالٍ التِّجَارَةُ لَا عَشْرَ الصَّدَقَاتِ فِي غَلَاتِ أَرْضِهِمْ. قَالَ الْخَطَابِيُّ: لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ دُونَ عَشْرِ الصَّدَقَاتِ، وَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَأَلَّذِي يَلْرَمُهُمْ مِنْ الْعُشُورِ هُوَ مَا صُولِحُوا عَلَيْهِ وَقَتَ الْعَدْدُ، فَإِنْ لَمْ يُصَالِحُوا عَلَى شَيْءٍ فَلَا عُشُورٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُلْرَمُهُمْ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ الْجُزْيَةِ، فَأَمَّا عُشُورُ أَرْضِهِمْ وَغَلَاتِهِمْ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ أَبُو حَيْنَةَ: إِنْ أَحْدَوْهُ مِنَا عُشُورًا فِي بِلَادِهِمْ إِذَا تَرَدَّدُنَا إِلَيْهِمْ فِي التِّجَارَاتِ أَحَدَنَا مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُدُوهُ لَمْ نَأْخُدْ إِنَّهُمْ، وَتَبَعَهُ ابْنُ الْمَلِكِ لِكِنَّ الْمُفَرَّزَ فِي الْمَذَهَبِ فِي مَالِ التِّجَارَةِ أَنَّ الْعَشْرَ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْحَرْبِيِّ، وَنِصْفَ الْعَشْرِ مِنْ الدَّمَمِيِّ، وَرُبْعَ الْعَشْرِ مِنْ الْمُسْلِمِ بِشُرُوطٍ ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ الرَّزْكَةِ. ثَعْمَ يُعَالِمُ الْكُفَّارَ بِمَا يُعَالِمُونَ الْمُسْلِمِينَ، إِذَا كَانَ بِخَلَافِ ذَلِكَ، وَفِي شَرْحِ السَّنَّةِ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْحَرْبِ بِلَادَ الْإِسْلَامِ ثُجَارًا. فَإِنْ دَخَلُوا بِغَيْرِ أَمَانٍ وَلَا رِسَالَةٍ غَنِمُوا، وَإِنْ دَخَلُوا بِأَمَانٍ وَشَرْطُهُ أَنْ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَشْرًا أَوْ أَقْلَى أَوْ أَكْثَرًا، أَخْدَ المَشْرُوطُ، وَإِذَا طَافُوا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي السَّنَّةِ إِلَّا مَرَّةً إِنَّهَا مَا فِي الْمِرْقَاتِ.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلَى

بِضمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا فَكَسْرُ الْلَّامِ وَتَشْدِيدُ التَّحْتَيَّةِ جَمْعُ الْحُلَى بِفتحِ فَسْكُونٍ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْحُلَى بِالْفَقْحِ مَا يُرَيِّنُ بِهِ مِنْ مَصْوِغِ الْمَعْنَيَّاتِ أَوْ الْحِجَارَةِ جَهْلٌ كَذْلِيٌّ أَوْ هُوَ جَمْعٌ وَالْوَاحِدُ حَلِيلَةٌ كَظَبَيَّةٌ، وَالْحَلِيلَةُ بِالْكَسْرِ الْحُلَى جَهْلٌ وَحَلِيلٌ إِنَّهَا. وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ: الْحُلَى إِسْمٌ لِكُلِّ مَا يُتَرَيِّنُ بِهِ مِنْ مَصَاغِ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَمْعُ حُلَى بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَجَمْعُ الْحَلِيلَةِ جَهْلٌ مِثْلُ لِحَيَّةٍ وَلِحَى وَرِبَّمَا تُضَمَّنُ وَتُتَطَلُّقُ. الْحَلِيلَةُ عَلَى الصَّفَةِ أَيْضًا إِنَّهَا.

٥٧٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْنَطِيقِ عَنْ ابْنِ أَخِي رَيْبَبَ امْرَأَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَيْبَبَ امْرَأَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ ثَوْبَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَا مَعْشَرَ السَّاءِ تَصَدَّقُنَّ وَلَقَنَّ مِنْ حُلِيكُنَّ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو ذَوْدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا وَائِلَّا يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي رَيْبَبَ امْرَأَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَيْبَبَ امْرَأَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِهَ قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةِ وَأَبِي مُعَاوِيَةِ وَهُمْ فِي حَدِيثِهِ فَقَالَ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ أَخِي رَيْبَبَ وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ إِبْنِ أَخِي رَيْبَبَ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى فِي الْحُلَى رَكَأَةً وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَقَالٌ وَاحْتَكَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْتَّابِعِينَ فِي الْحُلَى رَكَأَةً مَا كَانَ مِنْهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَبِهِ يَقُولُ سُقِيَانُ التَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسَ بْنَ

مَالِكٌ لَيْسَ فِي الْحُلْيِ رَكَاءٌ وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَمْدُ وَإِسْحَاقُ

٥٧٥ - قَوْلُهُ: (فَقَالَ يَا مَعْشَرَ النَّاسِ تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنْ): قَالَ أَبُو الطَّيْبِ السَّنَدِيُّ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ: مُنَاسِبَتُهُ بِالتَّرْجِمَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لِلْوُجُوبِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ ذَلِكَ، أَيْ تَصَدَّقْنَ وُجُوبًا، وَلَوْ كَانَتِ الصَّدَقَةُ مِنْ حُلِيْكُنْ وَهُوَ الَّذِي فَهِمَهُ الْمُصَنَّفُ، وَأَمَّا الْقُولُ بِأَنَّهُ أَمْرٌ نَدِيٌّ بِالصَّدَقَةِ التَّافِلَةِ لِأَنَّهُ خَطَابٌ بِالْحَاضِرَاتِ وَلَمْ تَكُنْ كُلُّهُنَّ مِنْ فُرِضَتْ عَلَيْهِنَ الرَّكَاءُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ (وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنْ) أَيْ وَلَوْ تَبَسَّرَ مِنْ حُلِيْكُنْ، وَهَذَا لَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْحُلْيِ، إِذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي أَمْوَالِهِ الْأُخْرِ وَيُؤْدِيهِ مِنْ الْحُلْيِ، فَذَكَرُ الْمُصَنَّفُ الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءِ - فَعُدُولُ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْوُجُوبُ وَتَغْيِيرُ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ. لِأَنَّ مَعْنَاهُ تَصَدَّقْنَ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الرَّكَاءُ عَلَيْكُنْ، وَلَوْ كَانَتِ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ مِنْ حُلِيْكُنْ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ (لَوْ) لِدَفْعِ تَوْهِمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْحُلْيَ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلَيَّةِ وَلَا تَجِبُ فِيهَا الرَّكَاءُ وَيُؤْدِيهِ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلَ جَهَنَّمْ): أَيْ لِتَرْكِ الْوَاجِبَاتِ. وَأَمَّا كَوْنُ الْخَطَابِ بِالْحَاضِرَاتِ حُصُوصًا فَمَمْنُوعُ، بِلْ الْخَطَابُ لِكُلِّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْخَطَابِ، نَعَمْ فِيهِ تَلْمِيْحٌ إِلَى حُسْنِ الصَّدَقَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْغَنِيَّاتِ فَلَا يَرِدُ أَنْ كَوْنُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ لَا يَسْتَقِيمُ، وَيُؤْدِيُهُ مَا فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْبُخَارِيِّ: قَالَتْ رَبِيْبُ لِعَبْدِ اللَّهِ قَدْ أَمْرَنَا بِالصَّدَقَةِ فَأَتَهُ فَسَلَّهُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُجْزِيُ عَنِي وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمُ الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّ التَّوَافِلَ مِنِ الصَّدَقَاتِ، لَا كَلَامٌ فِي جَوَازِهَا لَوْ صَرَفْتَ إِلَى الرَّفْقِ، إِنْتَهَى كَلَامُ أَبِي الطَّيْبِ. قُلْتُ: فِي الإِسْتَدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وُجُوبِ الرَّكَاءِ فِي الْحُلْيِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِنَصٍّ صَرِيحٍ فِيهِ لِاحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنْ أَيْ وَلَوْ تَبَسَّرَ مِنْ حُلِيْكُنْ كَمَا قِيلَ، وَهَذَا لَا يَدْلِلُ عَلَى وُجُوبِ الرَّكَاءِ فِي الْحُلْيِ إِذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي أَمْوَالِهِ الْأُخْرِ وَيُؤْدِيهِ مِنْ الْحُلْيِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الطَّيْبَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ وَلَمْ يُجِبْ عَنْ هَذَا جَوَابًا شَافِيًّا فَنَفَّكُرْ.

قَوْلُهُ: (وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهُمْ فِي حِدِيثِهِ قَالَ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ أَخِي رَبِيْبَ، وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَخِي رَبِيْبَ): كَمَا قَالَ شُعْبَةُ، فَوَهْمُ أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي حِدِيثِهِ، أَنَّهُ جَعَلَ عَمْرُو بْنَ الْحَارِثِ وَابْنَ أَخِي رَبِيْبَ رَجُلَيْنِ الْأَوَّلُ يَرْوِي عَنِ الثَّانِي وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بِلْ ابْنُ أَخِي رَبِيْبَ صِفَةُ لِعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ زِيَادَةَ لَفْظِ (عَنْ) بَيْنِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ وَابْنِ أَخِي رَبِيْبَ وَهُمْ وَالصَّحِيحُ حَدْفُهُ كَمَا فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْقَطَانِ الْخِلَافَ فِيهِ عَلَى أَبِي مُعَاوِيَةَ وَشُعْبَةَ، وَخَالَفَ التَّرْمِذِيُّ فِي تَرْجِيحِ رِوَايَةِ شُعْبَةَ فِي قَوْلِهِ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ أَخِي رَبِيْبَ لِاِنْفِرَادِ أَبِي مُعَاوِيَةَ بِذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْقَطَانِ: لَا يَضُرُّهُ الْاِنْفِرَادُ لِأَنَّهُ حَافِظٌ وَقَدْ وَافَقَهُ حَفْصُ بْنُ غَيَاثٍ فِي رِوَايَةِ عَنْهُ، وَقَدْ زَادَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا لَكِنْ يَلْزُمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُنْتَوَقَ فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّ ابْنَ أَخِي رَبِيْبَ حِينَئِذٍ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ، وَقَدْ حَكَى التَّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ الْمُفَرَّدَاتِ أَنَّهُ سَأَلَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ فَحَكَمَ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ بِالْوَهْمِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَفِيقٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي رَبِيْبَ إِنْتَهَى مَا فِي الْفَتْحِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعْبَةِ إِلَخْ): أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ مَا فِيهِ مِنِ الْمَفَالِ.

قوله: (فَرَأَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْتَّابِعِينَ فِي الْحُلْيَ رَكَأَةً مَا كَانَ مِنْهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةً): يَعْنِي أَنَّ اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّمَا هُوَ فِي حُلْيِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَمَّا فِي حُلْيِ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَاللُّؤْلُؤِ فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنِّجَارَةِ. وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدَى فِي الْكَامِلِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرِ الْكُلَاعِيِّ عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعْبَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا لَا رَكَأَةً فِي حَجَرِ، وَضَعَفَ بِعُمَرِ الْكُلَاعِيِّ وَقَالَ إِنَّهُ مَجْهُولٌ لَا أَعْلَمُ حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرَ بَقِيَّةَ وَاحْدَادِيَّةَ مُنْكَرَةَ وَغَيْرَ مَحْفُوظَةِ إِنْهَى، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيِّ عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعْبَيْنِ بِهِ وَضَعَفَ الْعَرَزَمِيُّ عَنْ الْبُخَارِيِّ وَالسَّائِيِّ وَالْفَلَاسِ وَوَاقِفُهُمْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: لَيْسَ فِي حَجَرِ الْلُّؤْلُؤِ وَلَا حَجَرِ الرُّمْدِ رَكَأَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلنِّجَارَةِ، فَإِنْ كَانَ لِلنِّجَارَةِ فَفِيهِ الرَّكَأَةُ، كَذَّا فِي نَصْبِ الرَّايَةِ (وَبِهِ يَقُولُ سُفِيَانُ التَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ): وَبِهِ قَالَ أَبُو حَيْنَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَسَعِيدُ بْنُ جَبَيرٍ وَعَطَاءَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَبِيلِنَ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَمُجَاهِدُ وَالْزُّهْرِيُّ وَطَاؤِسُ وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَالضَّحَّاكُ وَعَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَدَرُّ الْهَمَدَانِيُّ وَالْأَفْزَاعِيُّ وَابْنُ شِبْرَمَةَ وَالْحَسَنُ بْنُ حَيِّ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حَرْمَ: الرَّكَأَةُ وَاجِهَةُ بِظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَذَّا فِي غُمْدَةِ الْفَارِيِّ شَرْحِ الْبُخَارِيِّ لِلْعَلَامَةِ الْعَيْنِيِّ. وَفِي نَصْبِ الرَّايَةِ: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَطَاءِ وَإِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ وَطَاؤِسِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْحُلْيَ الرَّكَأَةُ زَادَ ابْنُ الشَّدَادِ: حَتَّى فِي الْخَاتَمِ، وَأَخْرَجَ عَنْ عَطَاءِ أَيْضًا وَإِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيِّ قَالُوا: السُّنَّةُ أَنَّ فِي الْحُلْيَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الرَّكَأَةَ إِنْهَى، وَفِيهِ أَيْضًا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعَ عَنْ مُسَاوِرِ الرَّزَاقِ عَنْ شَعْبَيْنِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنْ مُرْ مَنْ قِبَلَكَ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُرْكِينَ حُلَيْمَنَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ هُوَ مُرْسَلٌ إِنْهَى. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَایَةِ: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَحْ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: فِي الْحُلْيَ الرَّكَأَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ رَوَاهُ الطَّبرَانِيُّ فِي مُعْجمِهِ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلِيُّ وَابْنُ حَجَرِ فِي تَحْرِيجهِمَا وَسَكَّتَاهُ عَنْهُ. وَرَوَى لِلدارِقطَنِي عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعْبَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو أَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ إِلَى حَازِنِهِ سَالِمَ أَنْ يُخْرِجَ رَكَأَةَ حُلَيْ نِسَائِهِ كُلَّ سَنَةٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرُو بْنِ شَعْبَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ أَنْ يُرْكِينَ حُلَيْمَنَ إِنْهَى. قَالَ فِي سُبْلِ السَّلَامِ: وَفِي الْمَسَالَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: الْأُولُّ وُجُوبُ الرَّكَأَةِ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْهَدَوِيَّةِ وَجَمَاعَةِ مِنِ السَّلَفِ وَأَحَدُ أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ عَمَلاً بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَالثَّانِي لَا تَحِبُّ الرَّكَأَةُ فِي الْحُلْيَةِ وَهُوَ مَذَهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ لِإِنَّهُ رَوَدَتْ عَنِ السَّلَفِ قَاضِيَّةً بِعَدَمِ وُجُوبِهَا فِي الْحُلْيَةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ لَا أَنْزَلَ لِإِنَّهُ رَوَدَتْ عَنِ السَّلَفِ قَاضِيَّةً بِعَدَمِ وُجُوبِهَا فِي الْحُلْيَةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقُوَّتْهُ إِنْهَى قُلْتَ: الْفَوْلُ بِوُجُوبِ الرَّكَأَةِ فِي حُلَيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ هُوَ الظَّاهِرُ الرَّاجِحُ عِنْدِي يَدْلُ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ، فَمِنْهَا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ شَعْبَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ الَّذِي رَوَى أَبُو دَاؤِدَ فِي سُنْنَتِهِ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ دَكْوَانَ الْمُعَلَّمِ عَنْهُ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ كَمَا سَتَّرَعَفُ. وَمِنْهَا حَدِيثُ أَمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَكْرٌ، الرَّابِعُ أَنَّهَا تَحِبُّ فِيهَا الرَّكَأَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً رَوَاهُ الْبَيْهِقِيُّ عَنْ أَنَسٍ، وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالُ دَلِيلًا وَجُوبُهَا لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقُوَّتْهُ إِنْهَى قُلْتَ: الْفَوْلُ بِوُجُوبِ الرَّكَأَةِ فِي حُلَيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ هُوَ الظَّاهِرُ الرَّاجِحُ عِنْدِي يَدْلُ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ، فَمِنْهَا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ شَعْبَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ الَّذِي رَوَى أَبُو دَاؤِدَ فِي سُنْنَتِهِ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ دَكْوَانَ الْمُعَلَّمِ عَنْهُ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ كَمَا سَتَّرَعَفُ. وَمِنْهَا حَدِيثُ أَمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبِسُ أُوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْنُزْ هُوْ ؟ فَقَالَ: "إِذَا أَدَبْتَ رَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ" أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ الدَّارِقطْنِيَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. كَذَا فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدِّرَائِيَّةِ: قَوَاهُ إِبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ. وَمِنْهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَفِيجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَى فِي يَدِي فَتَحَاتٍ مِنْ وَرَقِ، "فَقَالَ مَا هَذَا يَا عَائِشَةَ ؟" فَقَلَّتْ: صَنَعْتُهُنَّ أَتَرَيْتُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ "أَتَوْدِينَ رَكَاتَهُنَّ؟" قَلَّتْ: لَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ "هُوَ حَسْبُكِ مِنَ النَّارِ" وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدِرِكِهِ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدِّرَائِيَّةِ: قَالَ إِبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هُوَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَمِنْهَا حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ حَدَّثَنَا عَلَى بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حَيْيَمٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: دَخَلْتُ أَنَا وَخَالَتِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْنَا أَسْوَرَةً مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَنَا: "أَتُعْطِيَانِ رَكَاتَهَا؟" فَقُلْنَا لَا، قَالَ. "أَمَا تَخَافَانِ أَنْ يُسَوْرُ كُمَا اللَّهُ أَسْوَرَهُ مِنْ نَارِ؟ أَدْبِيَا رَكَاتَهَا؟" ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيصِ وَسَكَتَ عَنْهُ وَقَالَ فِي الدِّرَائِيَّةِ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي عُمَدةِ الْفَارِيِّ: فَإِنْ قُلْتَ. قَالَ إِبْنُ الْجُوزِيِّ وَعَلَيْهِ بْنُ عَاصِمٍ رَمَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ بِالْكَذِبِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَيْيَمٍ قَالَ إِبْنُ مَعِينٍ أَحَادِيَّهُ لَيْسَتْ بِالْقَوِيَّةِ، وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبِ قَالَ إِبْنُ عَدِيٍّ لَا يُحْجَجُ بِحَيْثِهِ، قَلَّتْ: ذُكِرَ فِي الْكَمَالِ: وَسُلِّلَ أَحْمَدُ عَنْ عَلَيِّ بْنِ عَاصِمٍ فَقَالَ هُوَ وَاللَّهِ عِنْدِي ثِقَةٌ، وَأَنَا أَحَدُثُ عَنْهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَيْيَمٍ قَالَ إِبْنُ مَعِينٍ هُوَ ثِقَةٌ حُجَّةٌ، وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبِ قَالَ أَحْمَدُ مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ وَوَقَّهُ، وَعَنْ يَحْيَى هُوَ ثِقَةٌ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ لَا بَأْسَ بِهِ. فَظَاهَرَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ سُقُوطُ كَلَامِ إِبْنِ الْجُوزِيِّ وَصِحَّةُ الْحَدِيثِ إِنَّهُ كَلَامُ الْعَيْنِيِّ. قَلَّتْ: عَلَيِّ بْنِ عَاصِمٍ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ. لَيْسَ بِالْقَوِيَّ عِنْدُهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ إِنَّهُ كَذَا فِي الْمِيرَانِ. وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبِ صَدُوقٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ وَالْأَوْهَامِ كَمَا فِي التَّقْرِيبِ، فَفِي صِحَّةِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَظَرُ، لَكِنْ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ يَصْلُحُ لِلْإِسْتِشَهَادِ. وَمِنْهَا حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَبِيقٍ فِيهِ سَبْعُونَ مِتْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ، فَقَلَّتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ خُذْ مِنْهُ الْفَرِيضَةَ فَأَخْذَ مِنْهُ مِنْقَالًا وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعَ مِنْقَالٍ. أَخْرَجَهُ الدَّارِقطْنِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو بَكْرُ الْهَذَلِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَنَصَرُ بْنُ مُزَاحِمٍ وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ، وَتَابَعَهُ عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْرَجَهُ أَبُو ثَعِيمٍ فِي تَرْجِمَةِ شَيْبَانَ بْنِ رَكَيْرَيَا مِنْ تَارِيخِهِ كَذَا فِي الدِّرَائِيَّةِ وَمِنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لِإِمْرَاتِيِّ حُلْيَا مِنْ ذَهَبٍ عِشْرِينَ مِنْقَالًا قَالَ فَادَ رَكَاتَهُ نِصْفَ مِنْقَالٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًا أَخْرَجَهُ الدَّارِقطْنِيُّ كَذَا فِي الدِّرَائِيَّةِ قَوْلُهُ: (وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ إِبْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: لَيْسَ فِي الْحُلْيَيِّ رَكَاهُ): قَالَ الْحَافِظُ فِي الدِّرَائِيَّةِ: قَالَ الْأَثْرَمُ: قَالَ أَحْمَدُ: حَمْسَةُ مِنْ الصَّحَابَةِ كَانُوا لَا يَرَوْنَ فِي الْحُلْيَيِّ رَكَاهَ: إِبْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسُ وَجَابِرُ وَأَسْمَاءُ إِنَّهُ فَأَمَّا إِبْنُ عُمَرَ فَهُوَ عِنْدَ مَالِكٍ عَنْ نَافِعِ عَنْهُ، وَأَمَّا عَائِشَةَ فَعِنْدَهُ أَيْضًا وَهُمَا صَحِيحَانِ، وَأَمَّا أَنَسُ فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلَيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ: سَأَلْتُ أَنَسًا عَنِ الْحُلْيَيِّ فَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ رَكَاهٌ، وَأَمَّا جَابِرٌ فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ سُفِيَّانَ عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ. سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنِ الْحُلْيَيِّ أَفِيهِ رَكَاهٌ قَالَ: لَا، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ: فَأَمَّا مَا يُرَوِّى عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا. لَيْسَ فِي الْحُلْيَيِّ رَكَاهٌ بَاطِلٌ لَا أَصْنَلَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُرَوِّى عَنْ جَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَمَّا أَسْمَاءُ قَرْوَى الدَّارِقطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ هَشَامَ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ

أَيْ بَكْرٍ أَنَّهَا كَانَتْ تُطْلِي بَنَاتِهَا الْذَّهَبَ وَلَا تُرْكِي نَحْوًا مِنْ خَمْسِينَ الْفَالِ إِنْتَهَى مَا فِي الدَّرَائِيَةِ.  
 (وَهَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ): كَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَالشَّعْبِيُّ فَقَالَ: لَا تَجُبُ الزَّكَاةُ فِي الْحُلَيِّ  
 (وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ): قَالَ الْعَيْنِيُّ: كَانَ الشَّافِعِيُّ بِهَذَا فِي الْعَرَاقِ وَتَوَقَّ  
 بِمِصْرَ، وَقَالَ هَذَا مِمَّا أَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ، وَقَالَ الْلَّيْثُ: مَا كَانَ مِنْ حُلَيٍ يَلِسْنٌ وَيَعْاَزُ فَلَا زَكَاةً فِيهِ وَإِنْ  
 أَنْتَدَ لِلثَّرْزِ عَنِ الرَّزْكَاهُ فَفِيهِ الرَّزْكَاهُ. وَقَالَ أَنَسٌ: يُرْكَيْ عَامًا وَاحِدًا لَا غَيْرُ إِنْتَهَى كَلَامُ الْعَيْنِيُّ. وَاحْتَجَ  
 لِمَنْ قَالَ بِعَدِمِ وُجُوبِ الرَّزْكَاهِ فِي الْحُلَيِّ بِحَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَيْسَ فِي  
 الْحُلَيِّ زَكَاةً"، رَوَاهُ إِبْنُ الْجَوْزِيُّ فِي التَّحْقِيقِ سَيِّدَهُ عَنْ عَافِيَةَ بْنِ أَيُوبَ عَنْ لَيْثٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الرَّزِيرِ  
 عَنْهُ. وَأَحِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرُوفَةِ: وَمَا يُرْوَى عَنْ عَافِيَةَ بْنِ أَيُوبَ  
 عَنِ الْلَّيْثِ عَنْ أَبِي الرَّزِيرِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: "لَيْسَ فِي الْحُلَيِّ زَكَاةً"، بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، إِنَّمَا يُرْوَى عَنْ  
 جَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِ . وَعَافِيَةَ بْنِ أَيُوبَ مَجْهُولٌ، فَمَنْ إِحْتَاجَ بِهِ مَرْفُوعًا كَانَ مَعْرُورًا بِدِينِهِ دَاخِلًا فِيمَا يَعِيبُ  
 الْمُخَالِفِينَ مِنِ الْإِحْتِجاجِ بِرِوَايَةِ الْكَذَابِيِّ إِنْتَهَى . وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْإِمَامِ: رَأَيْتُ بِخُطْهَ شِيخَ الْمُذْنِبِيِّ رَحْمَهُ  
 اللَّهُ وَعَافِيَةَ بْنِ أَيُوبَ لَمْ يُبَلَّغْنِي فِيهِ مَا يُوجِبُ تَضْعِيفَهُ، قَالَ الشَّيْخُ: وَيَحْتَاجُ مَنْ يَحْتَاجُ بِهِ إِلَى ذِكْرِ مَا  
 يُوجِبُ تَعْدِيلَهُ إِنْتَهَى . وَاحْتَجَ لَهُمْ أَيْضًا بِأَثَارِ إِبْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَسِّ وَجَابِرٍ: وَلِلْقَائِلِينَ بِعَدِمِ وُجُوبِ الرَّزْكَاهِ  
 فِي الْحُلَيِّ أَعْذَارٌ عَيْدَةٌ كُلُّهَا بَارِدَةٌ. فَمِنْهَا أَنَّ أَحَادِيثَ الرَّزْكَاهِ فِي الْحُلَيِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ  
 إِبْتِداءً إِلَّا سَلَامٌ حِينَ كَانَ الْحَلَيِّ بِالْذَّهَبِ حَرَاماً عَلَى السَّاءِ فَلَمَّا أَبْيَحَ لَهُنَّ سُقْطَتِ الرَّزْكَاهُ، وَهَذَا الْعُذْرُ  
 بَاطِلٌ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا الْقُولُ مِنْ حَدِيثِ أَمْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ  
 وَحَدِيثِ أَسْمَاءَ وَفِيهَا التَّصْرِيفُ بِلُبْسِهِ مَعَ الْأَمْرِ بِالرَّزْكَاهِ إِنْتَهَى.

وَمِنْهَا أَنَّ الرَّزْكَاهَ الْمُذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا كَانَتْ لِلرِّيَادَهُ عَلَى قُدرِ الْحَاجَهِ، وَهَذَا إِدْعَاءٌ مَحْضٌ لَا  
 دَلِيلٌ عَلَيْهِ، بَلْ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ مَا يَرْدُهُ، قَالَ الْحَافِظُ الْرَّبِيعِيُّ وَبِسَيِّدِ التَّرْمِذِيِّ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَهُ  
 وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ فِي مَسَانِيدِهِمْ وَالْفَاظُهُمْ قَالَ لَهُمَا: فَادِيَا زَكَاةَ هَذَا الَّذِي فِي أَيْدِيْكُمَا، وَهَذَا الْفَظُّ يَرْفَعُ  
 تَأْوِيلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّ الرَّزْكَاهَ الْمُذْكُورَةِ فِيهِ شُرِعْتُ لِلرِّيَادَهُ فِيهِ عَلَى قُدرِ الْحَاجَهِ إِنْتَهَى .  
 وَمِنْهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّزْكَاهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ التَّطَوُّعُ إِلَى الْفِرِيضَهِ، أَوْ الْمُرَادُ بِالرَّزْكَاهِ الْإِعَارَهُ، قَالَ الْقَارِيُّ فِي  
 الْمِرْفَقَهِ: وَهُمَا فِي عَايَهِ الْبَعْدِ إِذَا لَا وَعِيدَ فِي تَرْكِ التَّطَوُّعِ وَالْإِعَارَهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الرَّزْكَاهِ عَلَى  
 الْعَارِيَهِ لَا حَقِيقَهُ وَلَا مَجَازًا إِنْتَهَى .

٥٧٦ - حَدَّثَنَا قُتْبَيَهُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيَعَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ أَنَّ امْرَأَتِينِ أَتَتَا رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي أَيْدِيهِمَا سُوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهُمَا أَتُؤْدِيَانِ زَكَاتَهُ قَالَتَا لَا قَالَ فَقَالَ لَهُمَا  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتُهُبَانِ أَنْ يُسَوَّرُكُمَا اللَّهُ بِسُوَارِيْنِ مِنْ نَارٍ قَالَتَا لَا قَالَ فَادِيَا زَكَاتَهُ  
 قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُنْتَهَى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ تَحْوِيْ هَذَا وَالْمُنْتَهَى بْنُ

الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهِيَعَةَ يُضَعِّفُهُنَّ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ  
 ٥٧٦ - قَوْلُهُ: (وَفِي أَيْدِيهِمَا سُوَارَانِ): تَنْتِيَهُ سِوارٍ كِتَابٍ وَعَرَابٍ الْقَلْبُ كَالْأَسْوَارِ بِالضَّمَّ وَجَمْعُهُ أَسْوَرَهُ  
 وَأَسَاوِرُ وَأَسَاوِرَهُ كَذَا فِي الْقَامُوسِ، قُلْتُ يُقَالُ لَهُ فِي الْفَارِسِيَّهِ دَسْتُ بِرْنَجُونَ وَفِي الْهِنْدِيَّهِ كَنْكَنَ  
 (أَتُؤْدِيَانِ زَكَاتَهُ): أَيْ الْذَّهَبُ أَوْ مَا ذُكِرَ مِنْ السُّوَارِيْنِ، قَالَ الطَّبِيُّ الصَّمِيرُ فِيهِ بِمَعْنَى إِسْمِ الْإِشَارَهِ كَمَا

في قوله تعالى. {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكُرْ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}  
 (فَادِيَا رَكَاتَهُ): فِيهِ دَلِيلٌ وُجُوبِ الرِّكَاءِ فِي الْحُلْيِ وَهُوَ الْحَقُّ.  
 قَوْلُهُ. (لَا يَصُحُّ فِي هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ): قَالَ ابْنُ الْمُلْقَنْ: بَلْ رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدَ فِي  
 سُنْنَتِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ذَكَرَهُ مَيْرَكُ كَذَا فِي الْمِرْقَادِ، وَقَالَ الرِّيلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّأْيَةِ: قَالَ الْمُذْنِرِيُّ: لَعَلَّ  
 التَّرْمِذِيُّ قَصَدَ الطَّرِيقَيْنِ الَّذِيْنِ ذَكَرُوهُمَا، فَطَرِيقُ أَبِي دَاؤُدَ لَا مُقَالٌ فِيهَا إِنْتَهَى. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرِ فِي  
 الدَّرِيَّةِ بَعْدَ تَقْلِيْكَ لِكَلَامِ التَّرْمِذِيِّ هَذَا مَا لَفْظُهُ: كَذَا قَالَ وَغَفَلَ عَنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ إِنْتَهَى فَقُلْتَ: رَوَى  
 أَبُو دَاؤُدَ فِي سُنْنَتِهِ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ وَحُمَيْدَ بْنَ مَسْعَدَةَ الْمَعْنَى أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثَ حَدَّثُهُمْ أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ  
 عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ إِمْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهَا إِبْنَةً لَهَا  
 وَفِي يَدِ إِبْنَتِهَا مَسْكَنَانِ غَلِيْظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ لَهَا "أَنْتُعْطِينَ رِزْكَاهُ هَذَا؟" قَالَتْ: لَا، قَالَ: "أَيْسُرُكَ أَنْ  
 يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِيْنِ مِنْ نَارٍ؟" قَالَ فَخَلَعَتْهُمَا فَلَقْفَهُمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. وَإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ أَشَارَ ابْنُ الْمُلْقَنْ وَالْمُذْنِرِيُّ وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ. وَقَالَ الرِّيلَعِيُّ  
 فِي نَصْبِ الرَّأْيَةِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ أَبِي دَاؤُدَ هَذَا مَا لَفْظُهُ: قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي كِتَابِهِ إِسْنَادُ صَحِيحٍ، وَقَالَ  
 الْمُذْنِرِيُّ فِي مُخْتَصِرِهِ إِسْنَادُهُ لَا مَقَالَ فِيهِ فَإِنَّ أَبَا دَاؤُدَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي كَامِلِ الْجَدْرِيِّ وَحُمَيْدَ بْنَ مَسْعَدَةَ  
 وَهُمَا مِنْ الثَّقَاتِ احْتَاجَ بِهِمَا مُسْلِمٌ، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ إِمَامٌ فَقِيهٌ احْتَاجَ بِهِ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَكَذِلَكَ حُسَيْنٌ  
 بْنُ ذَكْوَانَ الْمُعَلَّمٌ احْتَاجَ بِهِ فِي الصَّحِيحِ. وَوَتَّقَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَعَمْرُو بْنُ شَعِيبٍ فَهُوَ  
 مِمَّنْ قَدْ عَلِمَ، وَهَذَا إِسْنَادٌ يَقُولُ بِهِ الْحُجَّةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْتَهَى. فَقُلْتَ: فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ التَّرْمِذِيِّ لَا  
 يَصُحُّ فِي هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ عَيْرُ صَحِيحٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.  
**باب ما جاء في زكاة الخضراءات**  
**بفتح الخاء المعمقة جمع حضراء والمزاد بها الرياحين والورود والبقول والخيار والفتاء والبطيخ**  
**والباذنجان وأسبابه ذلك.**

٥٧٧ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ حَسْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 بْنِ عَبِيدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مَعَاذِ اللَّهِ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضْرَاءَاتِ  
 وَهِيَ الْبَقُولُ فَقَالَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ قَالَ أَبُو عِيسَى إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَيْسَ يَصُحُّ فِي هَذَا  
 الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ وَإِنَّمَا يُرَوَى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِي الْخَضْرَاءَاتِ صَدَقَةٌ قَالَ أَبُو عِيسَى  
 وَالْحَسَنُ هُوَ أَبْنُ عُمَارَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ضَعَفَهُ شُعْبَةُ وَعَيْرُهُ وَتَرَكَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ

٥٧٧ - قَوْلُهُ: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبِيدٍ): الْفَرْشَيُّ مَوْلَى آلَ طَلْحَةَ كُوفِيٌّ ثَقَةٌ مِنْ السَّاِسَةِ  
 (عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ): بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ النَّبِيِّيِّ الْمَدِينِيِّ ثَقَةٌ فَاضِلٌ مِنْ كِبَارِ الثَّالِثَةِ  
 (وَهِيَ الْبَقُولُ): هَذَا تَقْسِيرٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ

(فَقَالَ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ): لِأَنَّهَا لَا تُقْتَاثُ، وَالرِّكَاءُ لَا تُخْتَصُ بِالْفُوتِ، وَحِكْمَتُهُ أَنَّ الْفُوتَ مَا يَقُولُ بِهِ مِنْ  
 بَدَنِ الْإِنْسَانِ، لِأَنَّ الْإِقْتَاتَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا حَيَاةَ بِدُونِهَا، فَوَجَبَ فِيهَا حَقٌّ لِأَرْبَابِ الضَّرُورَاتِ  
 قَالَهُ الْفَارِيُّ. وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الرِّكَاءِ فِي الْخَضْرَاءَاتِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ

وَقَالَا: إِنَّمَا تَجِبُ فِيمَا يُكَالُ وَيُدْخَرُ لِلْأَقْتِيَاتِ. وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تُخْرُجُ مِمَّا يُكَالُ وَيُدْخَرُ وَلَوْ كَانَ لَا يُقْتَاتُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ. وَأَوْجَبَهَا فِي الْخَضْرَاوَاتِ الْهَادِيِّ وَالْفَاسِمُ إِلَّا الْحَشِيشُ وَالْحَطَبُ لِحَدِيثِ النَّاسِ شُرَكَاءِ فِي ثَلَاثٍ، وَوَافَقُهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّهُ إِسْتَنْتَنَى السَّعْفَ وَالثَّبَنَ. وَاسْتَنَلُوا عَلَى وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْخَضْرَاوَاتِ بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} وَقَوْلُهُ {وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} وَقَوْلُهُ {رَأَيْنَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} وَبِعُمُومِ حَدِيثِ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ وَتَحْوِهِ، قَالُوا: وَحَدِيثُ الْبَابِ ضَعِيفٌ لَا يَصْلُحُ لِتَحْصِيصِ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ. وَأَحِيبَ بِأَنَّ طَرْفَهُ يُقْوِي بَعْضَهَا بَعْضًا فَيَنْتَهِي لِتَحْصِيصِ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ، وَيُقْوِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَالطَّبرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى وَمُعاَدِ حَيْنَ بْنِ عَنْهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ يُعْلَمُنَ النَّاسُ أَمْرَ دِينِهِمْ فَقَالَ: "لَا تَأْخُذُ الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالرَّبَّيْبِ وَالثَّمَرِ"، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَاهُ تَقَاتٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ، وَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ عَنْ عُمَرَ قَالَ: إِنَّمَا سَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَذَكَرَهَا، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عُمَرَ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ مُوسَى عَنْ عُمَرَ مُرْسَلٌ، وَمَا أَخْرَجَهُ أَبْنُ مَاجَةَ وَالْأَذْرَقْطَنُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ بِلْفَطِ: إِنَّمَا سَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالرَّبَّيْبِ، رَأَدَ أَبْنُ مَاجَةَ: وَالدَّرَّةُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزَمَيُّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ قَالَ: لَمْ تَكُنِ الصَّدَقَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي حَمْسَةٍ فَذَكَرَهَا، وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ فَقَالَ: لَمْ يَفْرُضْ الصَّدَقَةُ فِي حَمْسَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي عَشْرَةِ، فَذَكَرُ الْحَمْسَةَ الْمُذَكُورَةَ وَالْإِلَيْلَ وَالْبَقَرَ وَالْعَنَمَ وَالْدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَحُكِيَ أَيْضًا عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: "إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالرَّبَّيْبِ"، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذِهِ الْمَرَاسِيلُ طُرْفُهَا مُخْتَلَفةٌ وَهِيَ يُؤَكِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا إِنْهَى. فَلَا أَقْلَ مِنْ اِنْتِهَا ضِرِّ هَذِهِ الْأَحَادِيدِ لِتَحْصِيصِ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ الَّتِي قَدْ دَخَلَهَا التَّحْصِيصُ بِالْأُوْسَاقِ وَالْبَقَرِ وَالْعَوَامِلِ وَغَيْرِهَا، فَيَكُونُ الْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ مِنْ أَنَّ الْزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالرَّبَّيْبِ، لَا فِيمَا عَدَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ مِمَّا أَخْرَجَتُ الْأَرْضُ. وَأَمَّا زِيادةُ الدُّرَّةِ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَتْرُوكًا وَلَكِنَّهَا مُعْتَصِدَةٌ بِمُرْسَلِ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ إِنْهَى كَلَامَ الشَّوْكَانِيِّ. قُلْتُ: فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى وَمُعاَدِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ قَالَهُ الْحَافِظُ أَبْنُ حَاجِرٍ فِي الدِّرَائِيةِ ص ١٦٤: وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَرِكِ مَرْفُوعًا بِالْفَظِ الْمُذَكُورِ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلْفَطِ أَنَّهُمَا حَيْنَ بْنُ عَيْنَ إِلَى الْيَمَنِ لَمْ يَأْخُذُوا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي الْإِمَامِ: وَهَذَا غَيْرُ صَرِيحٍ فِي الرَّفِيعِ كَذَا فِي نَصْبِ الرَّايَةِ. وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ فَفِي سَنَدِهِ حُصِيفٌ، قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: الْحُصِيفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَرِيُّ صَدُوقٌ سَيِّدُ الْحَفْظِ خَلِطَ بِآخِرِهِ. وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ طَرِيقَ الْحَسَنِ فَفِي سَنَدِهِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ وَهُوَ مُتَكَلَّمٌ فِيهِ عَلَى مَا قَالَ الرَّازِلِعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ): وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ وَأَنَسٍ وَطَلْحَةَ لَكِنَّهَا كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَقَدْ ذَكَرَهَا مَعَ بَيَانِ ضَعْفِهَا الْحَافِظُ الزَّلَاعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ وَقَالَ بَعْدَ ذَكْرِهَا: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيدُ يُشَهِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَمَعْهَا قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، تُمَ

أَخْرَجَ عَنِ الْبَيْتِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عُمَرَ قَالَ: لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ. قَالَ الشَّيْخُ فِي الْإِمَامِ: لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ قَدْ عَلَّ الْبَيْهَقِيُّ بِهِ رِوَايَاتٍ كَثِيرَةً، وَمُجَاهِدٌ عَنْ عُمَرَ مُنْقَطِعٌ، وَأَخْرَجَ عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلَىٰ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ وَالْبَعْولِ صَدَقَةٌ، قَالَ الشَّيْخُ: وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ إِنْتَهَىٰ

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُرَوَى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا): رَوَاهُ الدَّارِقطْنِيُّ فِي سُنْنَةِ

(وَالْحَسَنُ هُوَ إِبْنُ عِمَارَةِ الْحُكْمِ): قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّغْرِيبِ: الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ الْجَلِيلِ مَوْلَاهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ قَاضِي بَعْدَادَ مَتْرُوكٌ مِنْ السَّابِعَةِ.

٥٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُشْرٍ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجَ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُشْرٍ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَكَانَ هَذَا أَصَحُّ وَقَدْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ عَامَةِ الْفَقَهَاءِ

٥٧٨ - قَوْلُهُ: (الْمَدِينِيُّ): حَبْرٌ مُبْدِداً مَحْدُوفٌ أَيْ هُوَ مَدِينِيٌّ

(أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ): بِضمِّ الْمُعْجَمَةِ وَبِمُوَحدَتِينَ صَدُوقٌ يَهُمُّ مِنَ الْخَامِسَةِ (وَبُشْرٍ بْنِ سَعِيدٍ): بِضمِّ أَوْلَهِ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ ثِقَةٌ جَلِيلٌ مِنَ التَّانِيَةِ.

قَوْلُهُ: (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ): أَيْ الْمَطَرُ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْمَحَلِّ وَإِرَادَةِ الْحَالِّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ الْمَطَرِ بِلِ السَّيْلِ وَالْأَنْهَارِ كَذَلِكَ

(وَالْعُيُونُ): أَيْ الْجَارِيَةُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَا يُتَكَفَّفُ فِي رَفْعِ مَائِهَا لِإِلَهٍ وَلَا لِحَمْلِ (الْعُشْرُ): مُبْدِداً وَحَبَرَةً فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، أَيْ الْعُشْرُ وَاجِبٌ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ

(وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ): بِفَتْحِ الْوُنُونِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا مُهْمَلَةٌ أَيْ بِالسَّانِيَةِ وَهِيَ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْأَبْلِ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا ذَكْرُ الْأَبْلِ كَالْمِثَالِ وَإِلَّا فَالْبَلْقُرُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ، كَذَالِكَ فِي الْفَتْحِ، وَالنَّضْحُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى السَّقِيِّ، قَالَ الْجَرَرِيُّ فِي النَّهَايَةِ: التَّوَاضِعُ هِيَ الْأَبْلُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا وَالْوَاحِدُ التَّأْضِيُّ إِنْتَهَىٰ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ): أَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ النَّجَارِ عَنْ أَبْنَاءِ عَنْ أَنَسِ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَصْحَابُ السُّنْنِ، وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاؤِدَ.

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ عَامَةِ الْفَقَهَاءِ): قَالَ النَّوْويُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي شَرْحِ حَدِيثِ جَابِرٍ: فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعَيْمُ الْعُشُورُ وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ مَا لَفْظُهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ وُجُوبُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ وَنَحْوُهَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مُؤْنَةٌ كَثِيرَةٌ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِالنَّوَاضِحِ وَغَيْرُهَا مِمَّا فِيهِ مُؤْنَةٌ كَثِيرَةٌ، وَهَذَا مُنْقَقٌ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّهُ هَلْ تَجْبُ الرِّزْكَاهُ فِي كُلِّ مَا أَخْرَجَتْ

الأرض من الشمار والزروع والرياحين وغيرها إلا الحشيش والخطب وتحوها أم يختص؟ فعمم أبو حنيفة وخصص الجمهوه على اختلاف لهم فيما يختص به إنتهى. قلت: قد تقدم الكلام في هذا في الباب السابق. وقال الحافظ في الفتح: دل الحديث على التفرقة في القدر المخرج الذي يُسقى بوضح أو بغير تضليل. فإن وجد ما يُسقى بهما فظا هر الله يجب فيه ثلاثة أرباع العشر إذا شأوا ذلك، وهو قول أهل العلم، قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافا، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعا للأكثر، نص عليه أحمسد. وهو قول التوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي، والثاني يوحده بالقسط، ويحتمل أن يقال إن أمكن فصل كل واحد منهمما أخذ بحسابيه. وعن ابن القاسم صاحب مالك: العبارة بما تم به الزرع وإنتهى ولو كان أقل إنتهى.

٥٧٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَنَّ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيْوُنُ أَوْ كَانَ عَنِّيَا الْعَشْرَ وَفِيمَا سُقِيَ بِالْتَّضْرِبِ نِصْفَ الْعَشْرِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٍ ٥٧٩ - قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِيهِ): أَيْ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ سَنَّ): أَيْ شَرَعَ وَقَرَرَ

(أَوْ كَانَ عَنِّيَا): بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُلْتَثَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَتَشْبِيدِ الْحَتَّابِيَّةِ، قَالَ فِي الْهَاهِيَّةِ: هُوَ مِنَ التَّخْلِ الَّذِي يَشْرُبُ بِعُرُوقِهِ مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ يَجْتَمِعُ فِي حَيْرَةِ، وَقِيلَ هُوَ الْعُدُقُ الَّذِي لَا يَسْقِيْهِ إِلَّا مَاءُ الْمَطَرِ، قَالَ الْفَاضِيُّ: وَالْأَوَّلُ هَا هُنَا أَوْلَى لِئَلَّا يَلْزَمُ التَّكْرَارُ وَعَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَقِيلَ: مَا يُرْزَعُ فِي الْأَرْضِ تَكُونُ رَطْبَةً أَبْدًا لِفِيهَا مِنَ الْمَاءِ، كَذَا فِي الْمِرْفَاقَةِ

(الْعُشُورُ): قَالَ التَّوَوِيُّ: ضَبَطْنَا بِضَمِّ الْعَيْنِ جَمْعُ عَشْرِ، وَقَالَ الْفَاضِيُّ عِيَاضُ: ضَبَطْنَا مِنْ عَامَةِ شُيُوخِنَا بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَقَالَ هُوَ إِسْمَ الْمُخْرِجِ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَطَالِعِ: أَكْثَرُ الشُّيوُخِ يَقُولُونَهُ بِالضَّمِّ وَصَوَابِهِ الْفَتْحُ، قَالَ التَّوَوِيُّ: وَهَذَا الَّذِي إِدْعَاهُ مِنَ الصَّوَابِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَقَدْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ أَكْثَرَ الرُّؤَا رَوْهُ بِالضَّمِّ وَهُوَ الصَّوَابُ جَمْعُ عَشْرِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلِهِمْ: عُشُورُ أَهْلِ الدَّمَّةِ بِالضَّمِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَظْيَنِ إِنْهَى.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٍ): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

ثَالِيَّةُ: مَذَهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ: وُجُوبُ الْعَشْرِ فِي جَمِيعِ الْحُبُوبِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَدَسِ وَالْحِمَصِ وَالْأَرْزُ وَتَحْوِي ذَلِكَ. قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ فِي مُوَطَّدِهِ: وَالْحُبُوبُ الَّتِي فِيهَا الرَّزْكَاهُ: الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ وَالدَّرَرُ وَالدَّحْنُ وَالْأَرْزُ وَالْعَدَسُ وَالْجُلْبَانُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْجَلَانُ وَمَا أَشْبَهَهُ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ الَّتِي تَصِيرُ طَعَاماً فَالرَّزْكَاهُ تُؤْخَذُ مِنْهَا كُلُّهَا بَعْدَ أَنْ تُحْصَدَ وَتَصِيرَ حَبَّاً إِنْهَى. وَتَمَسَّكُوا بِعُمُومِ أَحَادِيثِ الْبَابِ وَبِعُمُومِ الْآيَاتِ الَّتِي تَدْلُلُ عَلَى وُجُوبِ الْعَشْرِ. وَدَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَالْتُّورِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَجْبُ الرَّزْكَاهُ إِلَّا فِي الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالزَّبِيبِ وَالنَّمْرِ، فَوُجُوبُ الْعَشْرِ عِنْ هَؤُلَاءِ مُنْحَصِرٌ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَاحْتَجُوا بِمَا رَوَى الطَّبَرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْأَذْرَقُطْنُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعاذِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُمَا: "لَا تَأْخُذَا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ

الأربعة الشعير والحنطة والربيع والثمر". قال صاحب سبل السلام: قال البهقي رواه ثقات وهو مُتّصل، وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر: إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها، قال أبو زرعة الله مرسى، ورجح هذا المذهب حيث قال: فالأوضح دليلاً مع الحاصرين للوجوب في هذه الأربعة إنّه. وكذا رجح الشوكاني في النيل هذا المذهب حيث قال: فالحق أن الزكاة لا تجب إلا في البر والشعير والثمر والربيع لا فيما عدا الأربعة مما أخرجت الأرض. قال: وإن زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت أن في إسنادها مثروكاً لكنها معتقدة بمرسلي مجاهد والحسن إنّه.

فُلِتْ: في سند حديث أبي موسى ومعاذ المذكور طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه، قال الحافظ في الدرية: وروى الحاكم من طريق أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ حين بعضهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن: "لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة" فذكرها، ورواه البهقي عنهم موقوفاً، وفي الإسناد طلحة بن يحيى مختلف فيه، وهو أمثل مما في الباب إنّه كلام الحافظ. ثم الحصر فيه ليس حصرًا حقيقياً وإلا يلزم أن لا تجب الزكاة في صنفٍ غير هذه الأصناف الأربعة، واللازم باطل فالملزوم مثله، بل الحصر فيه إضافي. قال القاري في المرقاة في شرح هذا الحديث: والحصر فيه إضافي إنّه. والدليل على كون هذا الحصر إضافياً ما رواه الحاكم في المستدرك عن معاذ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "فيما سقط السماء والبعل والسيول العسر"، "ويفيما سُقِي باللّضح نصف العسر، وإنما يكون ذلك في الثمر والحنطة والحبوب"، وإنما الفتاء والبطيخ والرمان والقصب فقد عفى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يحرجاً. فالحق عيني ما ذهب إليه الجمّهور والله تعالى أعلم.

تبيه آخر: قال الحافظ: إن العسر والخارج لا يجتمعان على مسلم ويستدلّون بحديث: لا يجتمع عشر وخارج في أرض مسلم. فُلِتْ: لم يقم دليل صحيح على قوله هذا، وإنما هذا الحديث الذي يستدلّون به بباطل لا أصل له، قال الحافظ الزيلعي في نصب الرأية: الحديث الثالث قال عليه السلام: "لا يجتمع عشر وخارج في أرض مسلم"، قُلْتَ رواه ابن عدي في الكامل عن يحيى بن عتبة حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عقبة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجتمع على مسلم خراج وعشر" إنّه. قال ابن عدي: يحيى بن عتبة منكر الحديث وإنما يروي هذا من قول إبراهيم، وقد رواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قوله: ف جاء يحيى بن عتبة فأنبطل فيه ووصله إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويحيى بن عتبة مكتشوف الأمر في ضعفه لروايته عن النّقّات الموضوعات إنّه. قال ابن حبان: ليس هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحيى بن عتبة نسبه دجال يضع الحديث لا يحل الرواية عنه إنّه. وقال الدارقطني: يحيى هذا دجال يضع الحديث وهو كذب على أبي حنيفة ومن بعده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. وقال البهقي: هو حديث باطل ويحيى هذا متهماً بالوضع إنّه ما في نصب الرأية. قُلْتَ: وأحاديث الباب بعمومها تدل على الجمع بين الخارج والعشر. قال الزيلعي في نصب الرأية: يستدلّ ابن الجوزي في التّحقيق للشافعى في الجمع بين العشر والخارج بعموم الحديث عن ابن عمر عن النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُنَّ فِي مَا سَقَتُ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَرِيًّا الْحُشُورُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالثَّنْجِ  
نِصْفُ الْعُشْرِ تَقَرَّدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَهَذَا عَامٌ فِي الْخَرَاجِيَّةِ وَغَيْرِهَا إِنْتَهَى. وَقَالَ الرَّزِيلُعِيُّ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ  
إِسْنَدَ الشَّيْخَ تَقْيُ الدِّينَ فِي الْإِمَامِ لِلشَّافِعِيِّ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهِقِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ حَدَّثَنَا سُفِيَانَ بْنَ سَعِيدَ  
عَنْ عَمْرُو بْنِ مَيْمُونَ بْنِ مَهْرَانَ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الْمُسْلِمِ يَكُونُ فِي يَدِهِ أَرْضُ  
الْخَرَاجِ، فَيُسَأَلُ الرَّكَاهَةَ فَيَقُولُ إِنَّمَا عَلَى الْخَرَاجِ، فَقَالَ: الْخَرَاجُ عَلَى الْأَرْضِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْحَبِّ إِنْتَهَى.  
فَقُلْتَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَائِيَّةِ. وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ قَالَ إِنَّمَا  
عَلَى الْخَرَاجِ: الْخَرَاجُ عَلَى الْأَرْضِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْحَبِّ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهِقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ فِي  
الْخَرَاجِ لَهُ، وَفِيهَا عَنِ الرَّهْرِيِّ. لَمْ يَزَلْ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَهُ  
يُعَامِلُونَ عَلَى الْأَرْضِ وَيَسْتَكْرِونَهَا وَيُؤْدُونَ الزَّكَاهَ عَمَّا يُخْرِجُ مِنْهَا وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ إِبْنِ عُمَرَ: فِيمَا  
سَقَتُ السَّمَاءُ وَالْعُشْرُ، مُنْقَقُ عَلَيْهِ وَيُسْتَدَلُ بِعُمُومِهِ إِنْتَهَى مَا فِي الدَّارِيَّةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ  
عَلَى أَنَّ الْخَرَاجَ وَالْعُشْرَ لَا يُجْتَمِعُانِ عَلَى مُسْلِمٍ، بَلْ حَدِيثُ إِبْنِ عُمَرَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِعُمُومِهِ يَدُلُّ عَلَى  
الْجَمْعِ، وَأَثْرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَثْرُ الرَّهْرِيِّ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ كَانَ عَلَى ذَلِكَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدِهِ.

تَشْيِيَّهُ آخَرُ: قَالَ صَاحِبُ الْهَدَىِّيَّةِ: لَمْ يَجْمِعْ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ بِيَتْهُمَا يَعْنِي بَيْنَ الْخَرَاجِ وَالْعُشْرِ،  
وَكَفَى بِإِجْمَاعِهِمْ حُجَّةً إِنْتَهَى. فَقُلْتَ: دَعْوَى الْإِجْمَاعِ بِأَطْلَهُ جَدًا. قَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَائِيَّةِ رَادًا عَلَى صَاحِبِ  
الْهَدَىِّيَّةِ: وَلَا إِجْمَاعَ مَعَ خِلَافِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْرَّهْرِيِّ بَلْ لَمْ يَبْثُتْ عَنِ غَيْرِهِمَا التَّصْرِيْخُ بِخَلَافِهِمَا  
إِنْتَهَى.

٥٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُتَّنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ  
عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ أَلَا مَنْ وَلَيَ  
يَتَبَيَّنَ لَهُ مَالُ فَلَيَتَّجِرْ فِيهِ وَلَا يَتَرَكْهُ حَتَّى تَكُلُّهُ الصَّدَقَةُ قَالَ أَبُو عِيسَى وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا  
الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ لِأَنَّ الْمُتَّنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ  
عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَدْ اخْتَافَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ فَرَأَى غَيْرُ  
وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَالِ الْيَتَمِ رَكَاهَ مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَلِيُّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ  
وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالَتْ طَافِقَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتَمِ رَكَاهَ وَبِهِ يَقُولُ  
سُفِيَانُ التَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَعَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ العاصِ  
وَشَعِيبٍ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ وَقَالَ  
هُوَ عِنْدَنَا وَاهِ وَمَنْ ضَعَفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو وَأَكْثَرُ  
أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ فَيُثْبِتُونَهُ مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرِهِمَا

٥٨٠ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ

(أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى): بْنُ يَزِيدَ بْنُ زَادَنَ التَّنِيمِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّازِيُّ الْفَرَاءُ الْمُعْرُوفُ بِالصَّغِيرِ  
رَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ الصَّنْعَانِيِّ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا وَعَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاؤَدَ، وَرَوَى  
الْبَاقُونَ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ تِقْهَةِ حَفِظَ كَذَا فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ وَالنَّقْرِيبِ.

قوله: (إِلَّا) : للتبني

(من ولِيٍ) : بفتح الواو وكسر اللام، قال القاري في المرقاة: وفي سخة أي من المشكاة بضم الواو وتشديد اللام المكسورة أي صار ولِيٌ ليتيم مال (له مال): صفة ليتيم أي من صار ولِيٌ ليتيم ذي مال (فأينحر): بتضليل الفوقيه أي بالبيع والشراء (فيه): أي في مال اليتيم (ولا يتركه): بالنهي وقيل بالتفريح (حَنَى تَأْكُلُه الصَّدَقَةُ): أي تقصصه وتقتنه، لأن الأكل سبب الفتاء. قال ابن الملك: أي يأخذ الزكاة منها فينفع شيئاً فشيئاً، وهذا يدل على وجوب الزكوة في مال الصبي، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك، وعند أبي حنيفة لا زكوة فيه إنماهـ. قوله: (وفي إسناده مقال إلخ): قال الحافظ في بلوغ المراة: ولهم شاهد مرسلاً عند الشافعي إنماهـ. وقال في التلخيص: رواه الدارقطني من حديث أبي إسحاق الشيباني أيضاً عن عمرو بن شعيب لكن راويه عنه متذر بن علي وهو ضعيف، ومن حديث العززمي عن عمرو والعززمي ضعيف متروك، رواه ابن عدي من طريق عبد الله بن علي وهو الإفريجي وهو ضعيف، قال الحافظ: روى الشافعي عن عبد المحييد بن أبي روايد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهوك مرسلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ابتعوا في أموال اليتامي لا تأكلوها الزكوة، ولكن أكده الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكوة. وفي الباب عن أنس مرفوعاً: إنجرروا في مال اليتامي لا تأكلوها الزكوة، رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعد إنماهـ.

قوله: (وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب ذكر هذا الحديث): قال الدارقطني في العلل: رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر، رواه ابن عبيدة عن عمرو بن ديار عن عمرو بن شعيب عن عمر لم يذكر ابن المسيب وهو أصح وإيه عي الترمذى إنماهـ كذا في التلخيص.

قوله: (منهم عمر وعليه وعاشرة وابن عمر): روى مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب قال: إنجرروا في أموال اليتامي لا تأكلوها الزكوة، رواه البيهقي وقال إسناده صحيح قال الحافظ في التلخيص، وبه في روى الشافعي عن ابن عبيدة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أيضاً قال: روى الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر ذلك من طريق عن علي بن أبي طالب وهو مشهور عنه إنماهـ، روى مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: كانت عاشرة تليني وأحلا لي يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكوة.

قوله: (وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق): واستدلوا بأحاديث الباب وهي وإن كانت ضعيفة لكنها يؤيددها آثار صحيحة عن الصحابة رضي الله عنهم وبعموم الأحاديث الواردة في إيجاب الزكوة.

قوله: (وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال اليتيم زكوة وبه يقول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك): وبه يقول أبو حنيفة، واستدل هؤلاء بحديث عاشرة وعليه وغيرهما رضي الله عنهم: أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن الميت حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكتب". قال ابن الهمام في فتح القدير: وأما ما روي عن عمر وابنه وعائشة رضي الله عنهم من القول بالوجوب في مال الصبي والمحتون لا يستلزم كونه عن سباع إذ يمكن الرأي فيه فيجوز كونه بناء عليه، فحاصله قول صحابي عن اجتهاد عارضه رأي صحابي آخر. قال محمد بن الحسن في كتاب الآثار: أبا أبو حنيفة حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: ليس في مال النبي زكاة، وليث كان أحد العلماء العباد وقيل احتلطا في آخر عمره، ومعולם أن آبا حنيفة لم يكن ليذهب فيأخذ عنه حال احتلاته ويرويه وهو الذي شد أمر الرواية ما لم يشده غيره، وروي مثل قول ابن مسعود عن ابن عباس تفرد به ابن لهيعة إنها.

فُلت: لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بسند صحيح عدم القول بوجوب الزكاة في مال الصبي. وأما أثر ابن مسعود فهو ضعيف من وجهين الأول أنه مقطع والثاني أن في إسناده ليث بن أبي سليم، قال الحافظ ابن حجر في الترقب: صدوق احتلطا أحيرًا ولم يتميز حديثه، وقال الزيلعي في نصب الرأي، قال البهقي: وهذا أثر ضعيف فإن مجاهدا لم يلق ابن مسعود فهو مقطع وليث بن أبي سليم ضعيف عند أهل الحديث إنها. وأجاب ابن الهمام عن الوجه الأول ولم يحب عن الوجه الثاني، وفيما أجاب عن الوجه الأول كلام فتفكر. وأما أثر ابن عباس فقد تفرد به ابن لهيعة كما صرّح به ابن الهمام وهو ضعيف عند أهل الحديث قاله الثرمذني في باب الرخصة في استقبال الفيلة بعائط أو بول. وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: يروى حديثه في المتابعت ولا يحتج به إنها.

أما حديث عائشة وعلي المذكور في الاستدلال به على عدم وجوب الزكاة في مال الصبي نظر، كيف وقد رواه عائشة وعلي رضي الله عنهم وهما قائلان بوجوب الزكاة في مال الصبي. وقال الزيلعي في نصب الرأي: قال ابن الجوزي: والجواب أن المراد قلم الإناث أو قلم الأذى إنها. وقال القاضي ابن العربي في عارضة الأحوذي: وزعم أبو حنيفة أن الزكاة أوجبت سكر نعمة المال كما أن الصلاة أوجبت سكر نعمة البدن ولم يتبع بعد على الصبي سكر، فلذا محل الصلاة يضعف عن سكر النعمة فيه، ومحل الزكاة وهو المال كامل لسكر النعمة، فإن قيل لا يصح منه القراءة، فلذا يؤدى عنه كما يؤدى عن المعمى عليه: وعن الممتنع جبرا. وكما يؤدى عنه العشرة والفطرة وهو دين يقضى عنه لمستحقه وإن لم يعمل به لأن الناظر لم يحكم به إنها.

قوله: (وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو): وأما قول ابن حبان: لم يصح سباع شعيب من جده عبد الله فقال الدارقطني هو خطأ. وقد روى عبيد الله بن عمر العمري وهو من الأئمة العدول عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: كنت جالسا عند عبد الله بن عمرو فجاء رجل فاستفنته في مسألة فقال: يا شعيب امض معه إلى ابن عباس، فقد صح بهذه سباع شعيب من جده عبد الله وقد أثبتت سباعه منه أحmed بن حبلي وغيره كذا في نصب الرأي ص 783 تحرير الهدایة. فُلت: وقد أستد ذلك الدارقطني في السنن قال حدثنا أبو بكر بن زياد النيسابوري حدثنا محمد بن يحيى الذهلي وغيره قالوا حدثنا محمد بن عبيد حدثنا عبيد الله بن عمر رواه الحاكم أيضا من هذا الوجه ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب وقال فيه: وقد صرّح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سباعه كما تقدم، وكما روى حماد بن

سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ عَنْ شُعْبِيْ قَالَ: قَالَ سَمِعْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو فَذَكَرَ حَدِيثًا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِنْتَهَى.

قُلْتَ: وَقَدْ سَمِعَ عَمْرُو مِنْ أَبِيهِ شُعْبِيْ، فَفِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ الْجُوَرْجَانِيُّ قُلْتُ لِأَحْمَدَ: عَمْرُو سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا قَالَ يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبِي إِنْتَهَى (وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هُوَ الْقَطَانُ

(فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبِيْ وَقَالَ هُوَ عِنْدَنَا وَإِنْ): أَيُّ ضَعِيفٌ وَكَذَّالِكَ تَكَلَّمُ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئْمَةِ الْحَدِيثِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمَا عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ قَابِلٌ لِلْحِاجَاجِ كَمَا صَرَّخَ بِهِ التَّرمِذِيُّ

(وَمَنْ ضَعَفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَفَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو): يَعْنِي تَضَعِيفُ مِنْ ضَعَفَهُ لَيْسَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ: قَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ: قَالَ السَّاجِيُّ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: هُوَ ثَقَةٌ فِي نَفْسِهِ وَمَا رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَا حُجَّةٌ فِيهِ وَلَيْسَ بِمُتَّصِّلٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنْ قَبِيلِ أَنَّهُ مُرْسَلٌ وَجَدُّ شُعْبِيْ كَتَبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو فَكَانَ يَرْوِيْهَا عَنْ جَدِّهِ إِنْسَالًا وَهِيَ صِحَّاحٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا: قَالَ الْحَافِظُ: فَإِنَّا شَهَدْنَا لَهُ ابْنَ مَعِينٍ أَنَّ أَحَادِيثَهُ صِحَّاحٌ غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا وَصَحَّ سَمَاعُهُ لِبَعْضِهَا، فَغَايَةُ الْبَاقِي أَنْ يَكُونَ وِجَادَةً صَحِيقَةً وَهُوَ أَحَدُ وُجُوهِ التَّحْمُلِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إِنْتَهَى.

قُولُهُ (وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعْبِيْ وَبِتِبْيُونَهُ مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا): قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ صِ ٥١ جِ ٢: تَرْجَمَةُ عَمْرُو قَوِيَّةٌ عَلَى الْمُحْتَارِ لِكُنْ حَيْثُ لَا تَعَارُضُ إِنْتَهَى. وَفِي شِرْحِ أَفْيَةِ الْعِرَاقِيِّ لِلْمُصَنَّفِ: وَقَدْ أَخْتَلَفَ فِي الْإِحْتِاجَاجِ بِرِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ شُعْبِيْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَأَصَحُّ الْأَقْوَالُ أَنَّهَا حُجَّةٌ مُطْلَقاً إِذَا صَحَّ السَّنْدُ إِلَيْهِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَمْلًا لِلْجَدِّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو دُونَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ وَالِّي شُعْبِيْ لِمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ إِطْلَاقِهِ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَأَيْتَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبِلَ وَعَلَيِّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهْوَيْهِ وَأَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا حَيْثَمَةَ وَعَامَّةَ أَصْحَابِنَا يَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعْبِيْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَا تَرَكَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَتَبَيَّنَهُ، فَمَنْ النَّاسُ بَعْدَهُمْ؟ وَقَوْلُ ابْنِ حَبَّانَ: هِيَ مُنْقَطِعَةٌ لَأَنَّ شُعْبِيَّاً لَمْ يُلْقَ عَبْدَ اللَّهِ مَرْدُودٌ، فَقَدْ صَحَّ سَمَاعُ شُعْبِيْ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو كَمَا صَرَّخَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ وَأَحْمَدُ، وَكَمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنْنِ بِإِسْنَادٍ صَحِيقٍ إِنْتَهَى.

٥٨١ - حَدَّثَنَا قُتَّيْبَةُ حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ وَالْمَعْدُنُ جُبَارٌ وَالْبَلْرُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْحُمْسُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعَمْرُو بْنِ عَوْفِ الْمُرْزَنِيِّ وَجَابِرٍ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيقٌ

٥٨١ - قُولُهُ (الْعَجْمَاءُ): أَيُّ الْبَهِيمَةُ وَهِيَ فِي الْأَصْنَلِ تَأْنِيْثُ الْأَعْجَمِ وَهُوَ الدِّيْنُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ (جَرْحُهَا): بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ النَّهَايَةِ نَفْلًا عَنْ الْأَزْهَرِيِّ أَنَّهُ بِالْفُتْحِ لَا غَيْرُ لِأَنَّهُ مَصْدَرُ وَبِالضَّمِّ الْجَرَاحَةُ

(جُبَارٌ): بِضمِّ الْجِيمِ أَيْ هَدَرَ، أَيْ إِذَا أَنْتَفْتُ الْبِيْمَةُ شَيْئًا وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا فَائِدٌ وَلَا سَاقِقٌ وَكَانَ نَهَارًا فَلَا ضَمَانٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا أَحَدٌ فَهُوَ ضَامِنٌ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ حَصَلَ بِتَقْسِيرِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ لَبِلًا لِأَنَّ الْمَالِكَ قَصَرَ فِي رِبْطِهِ إِذَا العَادَةُ أَنْ تُرْبِطَ الدَّوَابُ لَيْلًا وَتُشْرَحَ نَهَارًا، كَذَا ذَكْرُ الطَّبِيعِيِّ وَابْنُ الْمَالِكِ (وَالْمَعْدِنُ): بِفتحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الدَّالِ مَكَانٌ يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَادِ الْمَعْدِنِيَّةِ مِنَ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالثِّنَاسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عَدَنَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ (وَالْبَيْرُ): بِهَمْزٍ وَبَيْدَلٍ

(جُبَارٌ): أَيْ إِذَا إِسْتَأْجَرَ حَافِرًا لِحَفْرِ الْبَيْرِ أَوْ إِسْتَخْرَاجِ الْمَعْدِنِ فَإِنَّهَا عَلَيْهِ لَا ضَمَانٌ، وَكَذَا إِذَا وَقَعَ فِيهِ إِنسَانٌ فَهَلَكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَفْرُ عُدْوَانًا وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَلَفٌ

(وَفِي الرِّكَازِ): بِكَسْرِ الرَّاءِ

(الْخُمُسُ): إِاعْلَمْ أَنَّ مَالِكًا رَحْمَةُ اللَّهُ وَالشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهُ وَالْجُمُهُورُ حَمَلُوا الرِّكَازَ عَلَى كُنُوزِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَدْفُونَةِ فِي الْأَرْضِ، وَقَالُوا لَا خُمُسَ فِي الْمَعْدِنِ بَلْ فِيهِ الرِّكَازُ إِذَا بَلَغَ قَدْرَ التَّصَابِ، وَهُوَ الْمَأْتُورُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَصَلَّهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي كِتَابِ الْأُمُوَالِ وَعَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ. وَأَمَّا الْحَنَفِيَّةُ فَقَالُوا الرِّكَازُ يَعْمَلُ الْمَعْدِنَ وَالْكَنْزَ فَقِيَ كُلُّ ذَلِكَ الْخُمُسُ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمُهُورُ مِنَ التَّفَرِقَةِ بَيْنَ الرِّكَازِ وَالْمَعْدِنِ هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ". عَطَفَ الرِّكَازُ عَلَى الْمَعْدِنِ وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، فَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْدِنَ لَيْسَ بِرِكَازٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ هُمَا شَيْئَانِ مُتَعَابِرَانِ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْدِنُ رِكَازًا عِنْدَهُ لَقَالَ الْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَفِيهِ الْخُمُسُ، وَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّهُ غَيْرُهُ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَدْلُلُ عَلَى الْمُعَايِرَةِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَمْرَ في فَتْحِ الْبَارِيِّ: وَالْحُجَّةُ لِلْجُمُهُورِ لِلتَّفَرِقَةِ مِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ بِوَاوِ الْعَطْفِ فَصَحَّ أَنَّهُ غَيْرُهُ إِنْتَهَى.

وَلِأَنَّ الرِّكَازَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَارَ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمُهُورُ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ النَّبِيَّ الْحِجَارِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَارَ وَأَرَادَ بِهِ مَا يُرِيدُونَ مِنْهُ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ: الرِّكَازُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَارِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَدْفُونَةِ فِي الْأَرْضِ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْمَعَادِنِ، وَالْقُولَانِ تَحْتَمِلُهُمَا اللُّغَةُ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا مَرْكُوزٌ فِي الْأَرْضِ أَيْ ثَابِتٌ يُقَالُ رَكَزٌ يُرْكُزُ رَكَزاً إِذَا دَفَنَهُ وَأَرْكَزَ الرَّجُلُ إِذَا وَجَدَ الرِّكَازَ، وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْقَسِيرِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْكَنْزُ الْجَاهِلِيُّ، وَإِنَّمَا كَانَ فِيهِ الْخُمُسُ لِكُثْرَةِ نَفْعِهِ وَسُهُولَةِ أَخْذِهِ إِنْتَهَى. وَفِي الْمُرْقَافَةِ لِعَلَيِّ الْقَارِيِّ: وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ"، قَبَلَ وَمَا الرِّكَازُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْذَّهَبُ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ الْأَرْضَ". رَوَاهُ الْبَيْهِيقِيُّ وَذَكَرَهُ فِي الْإِمَامَ، فَهُوَ وَإِنْ سَكَتَ عَنْهُ فِي الْإِمَامِ مُضَعَّفٌ بِعَدْبِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ إِنْتَهَى.

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعَمْرُو بْنِ عَوْفِ الْمَرْنَيِّ وَجَابِرِ): وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَرَبِيْدَ بْنِ أَرْقَمَ وَأَبِي ثَعْلَبَةِ الْحُسَنَى وَسَرَّاءَ بْنِتِ نَبَهَانَ الْغَوَوِيَّةِ. فَحَدِيثُ أَنَسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْبَزَارِ مُطَوَّلًا وَفِيهِ: هَذَا رِكَازٌ وَفِيهِ الْخُمُسُ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرْبَةِ جَاهِلِيَّةٍ: "إِنْ وَجَدْتُهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ

الْخُمُسُ". وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمَ مَاجِهُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عِبَادَةِ  
بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: فَصَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمَعْدِنَ جُبَارٌ وَجُرْحُهَا جُبَارٌ"، وَهَذَا  
مُنْتَطَعٌ لِأَنَّ إِسْحَاقَ لَمْ يُدْرِكْ عِبَادَةً، وَحَدِيثُ عَمْرُو بْنِ عَوْفٍ الْمُرْنَيِّ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا، وَحَدِيثُ جَابِرِ  
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَرَّارُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
السَّائِبَةُ، الْحَدِيثُ وَفِيهِ: "فِي الرَّكَازِ الْخُمُسُ"، كَذَا فِي عُدْدَةِ الْقَارِيِّ وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ  
وَغَيْرِهِ مَذْكُورٌ فِيهِ أَيْضًا مَنْ شَاءَ الْوُثُوقَ عَلَيْهِ فَلِيرَجِعُ إِلَيْهِ.  
قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ): أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ

الْخَرْصُ فِي الْلُّغَةِ هُوَ الْحَزْرُ وَالْخَمِينُ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُ مَا هُوَ الْمُرَازُ مِنْ الْمُؤَلَّفِ.  
٥٨٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أُبُو دَاؤُدُ الطِّيلِسِيُّ أَخْبَرَنَا شَعْبَةُ أَحْبَرِنِيْ حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
قَالَ سَعِنْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ نَيَارٍ يَقُولُ جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَمْمَةَ إِلَى مَجْلِسِنَا فَخَدَّثَ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ إِذَا حَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا التَّلَاثَ فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا التَّلَاثَ فَدَعُوا  
الرُّبْعَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَتَابِ بْنِ أَسِيدٍ وَابْنِ عَبَاسٍ قَالَ أُبُو عِيسَى وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ سَهْلٍ  
بْنِ أَبِي حَمْمَةَ عِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْخَرْصِ وَبِحَدِيثِ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَمْمَةَ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْخَرْصُ  
إِذَا أَدْرَكَتِ النَّمَارُ مِنْ الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ مِمَّا فِيهِ الرِّزْكَاهُ بَعْثَ السُّلْطَانُ خَارِصًا يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ وَالْخَرْصُ أَنْ  
يَنْظُرُ مَنْ يُبَصِّرُ ذَلِكَ فَيَقُولُ يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الرَّبِيبِ كَذَا وَكَذَا وَمِنْ التَّمْرِ كَذَا وَكَذَا فَيُحْصِي عَلَيْهِمْ وَيَنْظُرُ  
مَبْلَغَ الْعُشْرِ مِنْ ذَلِكَ فَيُبَيِّنُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُخْلِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّمَارِ فَيُصْنَعُونَ مَا أَحَبُوا فَإِذَا أَدْرَكَتِ النَّمَارُ أَخْذَ  
مِنْهُمُ الْعُشْرُ هَكَذَا فَسَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِذَا يَقُولُ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ  
٥٨٢ - قَوْلُهُ: (أَحْبَرِنِيْ حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): أُبُو الْحَارِثِ الْمَدْنَيِّ تَقَهُّنُهُ مِنِ الْرَّابِعَةِ  
(قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ نَيَارٍ): بِكَسْرِ النُّونِ وَبِالنَّحْتَانِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّ الْمَدْنَيِّ مَقْبُولٌ مِنْ  
الرَّابِعَةِ

(جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَمْمَةَ): بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُثَلَّثَةِ صَحَابِيٌّ صَغِيرٌ  
(إِذَا حَرَصْتُمْ): أَيْ حَرَثُمْ وَحَمَّثُمْ أَيْهَا السَّعَادَةِ  
(فَخُذُوا): أَيْ رِزْكَاهُ الْمَخْرُوصِ

(وَدَعُوا التَّلَاثَ): أَيْ اُتْرَكَاهُ، قَالَ الطَّبِيعِيُّ: فَخُذُوا جَوَابَ لِلشَّرْطِ، وَدَعُوا عُطْفَ عَلَيْهِ، أَيْ إِذَا (حَرَصْتُمْ)  
فَبَيْنُوا مِقْدَارَ الرِّزْكَاهِ ثُمَّ حُذُوا ثُلَثَيْ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ وَأُتْرُكُوا التَّلَاثُ لِصَاحِبِ الْمَالِ حَتَّى يَتَصَدَّقَ بِهِ إِنْتَهَى. وَقَالَ  
الْقَاضِيُّ: الْخِطَابُ مَعَ الْمُصَدَّقَيْنِ أَمْرَهُمْ أَنْ يُتْرُكُوا لِلْمَالِكِ ثُلَثَ مَا حَرَصُوا عَلَيْهِ أَوْ رُبْعُهُ تَوْسِعَةً عَلَيْهِ حَتَّى  
يَتَصَدَّقَ بِهِ هُوَ عَلَى جِيرَانِهِ وَمَنْ يَمْرُ بِهِ وَيَطْلُبُ مِنْهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَعْرِمَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ، وَهَذَا قَوْلُ  
قَدِيمٍ لِلشَّافِعِيِّ وَعَامَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَعِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ لَا عِبْرَةَ بِالْخَرْصِ لِإِفْضَالِهِ إِلَى الرِّبَا، وَرَعَمُوا أَنَّ  
الْأَحَادِيثَ الْوَارَدَةَ فِيهِ كَانَتْ قَبْلَ تَحْرِيمِ الرِّبَا، وَبَرِدُهُ حَدِيثُ عَتَابِ بْنِ أَسِيدٍ فَإِنَّهُ أَسْلَمَ يَوْمَ الْفُتْحِ وَتَحْرِيمُ الرِّبَا  
كَانَ مُقْدَمًا إِنْتَهَى. قَالَ الْفَارِيُّ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الْقَاضِيِّ هَذَا: وَحَدِيثُ جَابِرِ الطُّوْبِلِ فِي الصَّحِيحِ صَرِيقٌ فَإِنَّ  
تَحْرِيمَ الرِّبَا كَانَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ إِنْتَهَى.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: قال الخطابي إنكر أصحاب الرأي الخرص وقال بعضهم: إنما كان يفعل تخويلاً للمرأتين ليلًا يخونوا. لا يلزم به الحكم لأنّه تخمين وغزو، أو كان يجور قبل تحريم الرأي والقمار، وتعقبه الخطابي بآن تحريم الرأي والميسير متقدم والخرص عمل به في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات ثم أبو بكر وعمر فمن بعدهم، ولم ينفل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي قال: وأماماً قولهم إنّه تخمين وغزو فليس كذلك بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير. قال: واعتزل الطحاوي بآن يجور أن يحصل للثمرة آفة فتافتها فيكون ما يوحده من صاحبها مأخوذاً بدلاً مما يسلمه له. وأجيب بآن القائلين به لا يضمون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص. قال ابن المنذر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخرص إذا أصابته جائحة قبل الجذب فلا ضمان إنتهى.

قال الحافظ ابن القيم في أعلام المؤugin: المثال التاسع والعشرون: رد السنّة الصريحة الصريحة المُحكمة في خرص التمار في الزكاة والعرابي وغيرها إذا بدا إصلاحها، ثم ذكر أحاديث الخرص ثم قال: فردت هذه السنّة كلها بقوله تعالى {إنما الخمر والميسير والآلات رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه} قالوا: والخرص من باب القمار والميسير فيكون تحريمه ناسحاً لهؤلئة الآثار، وهذا من أبطل الباطل فإن الفرق بين القمار والميسير والخرص المشروع كالفرق بين البيع والرّأي، والميّنة والمذكى، وقد نَزَّهَ اللَّهُ رَسُولُهُ وَاصحابه عَنْ تَعَاطِيِ الْقِمَارِ وَعَنْ شَرِعِهِ وَإِدْخَالِهِ فِي الدِّينِ، وَيَا اللَّهِ الْعَجَبُ ! أَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُقَامِرُونَ إِلَى زَمِنٍ خَيْرٍ ثُمَّ اسْتَمْرُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَى عَهْدِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ، ثُمَّ انْقَضُوا عَصْرَ الصَّحَابَةِ وَعَصْرَ التَّابِعِينَ عَلَى الْقِمَارِ وَلَا يَعْرِفُونَ أَنَّ الْخِرْصَ قِمَارٌ حَتَّى بَيْنَهُ بَعْضُ فَقَهَاءِ الْكُوفَةِ؟! هَذَا وَاللَّهِ الْبَاطِلُ حَقًا وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ إِنْتَهَى كَلَامُ ابنِ القيم.

قوله: (وفي الباب عن عائشة): أخرجـه أبو داود

(وعتاب): بفتح العين المهملة وتسديد المتناة الفوقانية

(بن أبيه): بفتح الهمزة وكسر المهملة وحديـه أخرـه أبو داود والترمذـي.

قولـه: (وبـ الحديث سهل بن أبي حمـة يـقول إسـحـاق وأـحمد): قالـ الحـافظ في فـتح الـبارـي بـعد ذـكرـ حـديث سـهلـ بنـ أبيـ حـمـةـ: قالـ بـطـاهـرـهـ الـلـيـثـ وأـحـمـدـ وـإـسـحـاقـ وـغـيـرـهـ، وـفـهـمـ مـنـهـ أـبـوـ عـيـدـ فـيـ كـتـابـ الـأـمـوـالـ أـنـهـ الـقـدـرـ الـذـيـ يـأـكـلـونـهـ بـحـسـبـ اـحـتـيـاجـهـ إـلـيـهـ، فـقـالـ يـتـرـكـ قـدـرـ اـحـتـيـاجـهـ. وـقـالـ مـالـكـ وـسـفـيـانـ: لـاـ يـتـرـكـ لـهـمـ شـيـءـ. وـهـوـ الـمـسـهـورـ عـنـ الشـافـعـيـ. قـالـ بـنـ الـعـرـابـيـ: وـالـمـتـحـصـلـ مـنـ صـحـيـحـ النـظـرـ أـنـ يـعـمـلـ بـالـحـدـيـثـ وـهـوـ قـدـرـ الـمـؤـنـةـ، وـلـدـ جـرـيـناـهـ فـوـجـدـنـاـهـ كـذـلـكـ فـيـ الـأـعـلـبـ مـمـاـ يـوـكـلـ رـطـبـاـ إـنـتـهـىـ.

قولـه: (والـخـرـصـ إـذـ أـدـرـكـتـ الـتـمـارـ إـلـحـ): مـنـ إـدـرـاكـ الشـيـءـ بـلـغـ وـقـتـهـ كـذـاـ الـقـامـوسـ. قالـ الحـافظـ ابنـ حـجرـ: وـفـائـدـةـ الـخـرـصـ التـوـسـعـةـ عـلـىـ أـرـبـابـ الـتـمـارـ فـيـ التـنـاؤـلـ مـنـهـاـ وـالـبـيـعـ مـنـ زـهـوـهـاـ وـإـبـنـ الـأـهـلـ وـالـجـিـرـانـ وـالـفـقـرـاءـ لـأـنـ فـيـ مـنـعـهـمـ مـنـهـاـ تـضـيـيقـاـ لـاـ يـخـفـيـ إـنـتـهـىـ.

٥٨٣ - حـدـثـنـاـ أـبـوـ عـمـرـ مـسـلـمـ بـنـ عـمـرـ الـحـدـاءـ الـمـدـنـيـ حـدـثـنـاـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ نـافـعـ الصـانـعـ عـنـ مـحـمـدـ بـنـ صـالـحـ الـتـمـارـ عـنـ أـبـنـ شـهـابـ عـنـ سـعـيـدـ بـنـ الـمـسـيـبـ عـنـ عـتـابـ بـنـ أـسـيـدـ أـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ كـانـ يـبـعـثـ عـلـىـ النـاسـ مـنـ يـخـرـصـ عـلـيـهـمـ كـرـومـهـمـ وـثـمـارـهـمـ وـبـهـاـ إـسـنـادـ أـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ

قال في زكاة الكروم إنها تُحرص كما يُحرص النخل ثم تؤدى زكاته زبيباً كما تؤدى زكاة النخل نمرة قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب وقد روى ابن جرير هذا الحديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال حديث ابن جرير غير محفوظ وحديث ابن المسيب عن عثّاب بن أبي سعيد أثبت وأصح

٥٨٣ - قوله: (عن محمد بن صالح التمّار): بفتح المثلثة الفوقيانية وتشديد الميم صدوق يُخطيء من السابعة

(كرومهم): بضمتين جمع الكرم وهو شجر العنب. قال ابن حجر: ولا ينافي تسمية العنب كرمًا خبر الشيوخين: لا تسموا العنب كرمًا فإن الكرم هو المسلم، وفي رواية: فإنما الكرم قلب المؤمن. لأنَّه نهى تزييه. على أن تلك التسمية من لفظ الرأوي فعله لم يبلغه النبي أو خطب به من لا يعرفه إلا به إنْتَهى (زبيباً): هو اليابس من العنب.

٥٤ - حدثنا أحمد بن متّيع حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا يزيد بن عياض عن عاصم بن عمر بن فتّادة ح و حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن فتّادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته قال أبو عيسى حديث رافع بن خديج حديث حسن ويزيد بن عياض ضعيف عند أهل الحديث وحديث محمد بن إسحاق أصح

٥٤ - قوله: (العامل على الصدقة بالحق): متعلق بالعامل أي عملاً بالصدق والصواب، أو بـالإخلاص والإحسان

(كالغازي في سبيل الله): أي في تحصيل بيت المال واستحقاق التواب في تمثيل أمر الدارين قاله القاري

(حتى يرجع): أي العامل. قال ابن العربي في شرح الترمذى: وذلك أن الله ذو الفضل العظيم، قال من جهَّرَ فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا، والعامل على الصدقة خليفة الغازي لـأنَّه يجمع مال سبيل الله فهو غاز بعمله وهو غاز ببنيه، وقال عليه السلام: إن بالمدينة قوماً ما سلكتم وادياً ولا قطعتم شيئاً إلا وهم معكم حبستم العذر، وكيف بمن حبسه العمل للغازي وخلافته وجمع ماله الذي ينفعه في سبيل الله. وكما لا بد من الغزو فلا بد من جمع المال الذي يغزو به، فهما شريكان في النية شريكان في العمل، فوجب أن يشتريكا في الأجر إنْتَهى

(حديث رافع بن خديج حديث حسن): وأخرجه أبو داود.

قوله (وزير بن عياض ضعيف عند أهل الحديث): قال الحافظ في التقرير: كتبه مالك وغيره.

قوله (وحدث محمد بن إسحاق أصح): ومحمد بن إسحاق ثقة قد اعترف به العلماء المالكيون والحنفية أيضاً. قال ابن العربي في عارضة الأحوذى: محمد بن إسحاق ثقة إمام إنْتَهى. قلت: وقد وثقه العلامة ابن الهمام في فتح الدير. وقال العيني في شرح البخاري ص ٢٠١ ج ٣: ابن إسحاق من النقائص الكبار عند الجمهور إنْتَهى.

٥٨٥ - حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبِ عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعْهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثُ غَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ أَحْمَدُ بْنُ حَبْلٍ فِي سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ وَهَكَذَا يَقُولُ الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبِ عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ وَيَقُولُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنُ لَهِيَعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبِ عَنْ سِنَانٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ وَسِمْعَتْ مُحَمَّدًا يَقُولُ وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ وَقَوْلُهُ الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعْهَا يَقُولُ عَلَى الْمُعْتَدِي مِنْ الْإِثْمِ كَمَا عَلَى الْمَانِعِ إِذَا مَنَعَ

٥٨٥ - قَوْلُهُ (الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعْهَا): الْإِعْتَدَاءُ مُجَاوِرَةُ الْحَدِّ، فَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْمُرْكَبُ الَّذِي يَعْتَدِي بِإِعْطَاءِ الزَّكَاةِ غَيْرُ مُسْتَحْقِبِهَا وَلَا عَلَى وَجْهِهَا أَوِ الْعَامِلِ. قَالَ التَّورِشِتِيُّ: إِنَّ الْعَامِلَ الْمُعْتَدِي فِي أَحْدِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمِقْدَارِ الْوَاجِبِ هُوَ فِي الْوَزْرِ كَلَذِي يَمْنَعُ عَنِ الْأَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، كَذَا فِي الْمُعَاتِ. وَقَالَ فِي شَرْحِ السَّنَّةِ: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عَلَى الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ مِنْ الْإِثْمِ مَا عَلَى الْمَانِعِ فَلَا يَحِلُّ لِرَبِّ الْمَالِ كِتْمَانُ الْمَالِ إِنْ اعْتَدَ عَلَيْهِ السَّاعِي إِنْتَهَى. وَقَبْلَ الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ هُوَ الَّذِي يُجَاوِرُ الْحَدِّ فِي الصَّدَقَةِ بِحِيثُ لَا يُبْقَى لِعِبَالِهِ شَيْئًا، وَقَبْلَهُ هُوَ الَّذِي يُعْطِي وَيَمْنَعُ وَيُؤْذِي، فَالْإِعْطَاءُ مَعَ الْمَنِّ وَالْأَذْى كَالْمَنْعُ عَنِ الْأَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَبَعُهَا أَدَى} قُلْتَ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ الْعَامِلَ الْمُعْتَدِي فِي أَحْدِ الصَّدَقَةِ، وَيُؤْيِدُهُ حَدِيثُ بَشِيرِ بْنِ الْحَصَاصِيَّةِ قَالَ: فَلَنَا إِنَّ أَهْلَ الصَّدَقَةِ يَعْتَدُونَ عَلَيْنَا أَفْكَمُمْ مِنْ أَمْوَالِنَا بِقُرْمَ مَا يَعْتَدُونَ؟ قَالَ: لَا، رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدُ. فَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عَلَى الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ مِنْ الْإِثْمِ مَا عَلَى الْمَانِعِ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا اعْتَدَ فِي الصَّدَقَةِ بِأَنَّ أَحَدَ خِيَارِ الْمَالِ أَوِ الزِّيَادَةَ عَلَى الْمِقْدَارِ الْوَاجِبِ رُبِّمَا يَمْنَعُهَا الْمَالِكُ فِي السَّنَّةِ الْأُخْرَى، فَيَكُونُ فِي الْإِثْمِ كَالْمَانِعِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، لِيُنْظَرُ مَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُمْ وَحَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثُ غَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ): وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حُرَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ، كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَنَسٍ كَذَا فِي التَّرْغِيبِ.

قَوْلُهُ (وَقَدْ تَكَلَّمَ أَحْمَدُ بْنُ حَبْلٍ فِي سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ): قَالَ الدَّهْبِيُّ فِي الْمِيزَانِ فِي تَرْجِمَتِهِ: قَالَ أَحْمَدُ: لَمْ أَكْتُبْ أَحَادِيثَهُ لِأَنَّهُمْ اضْطَرُبُوا فِيهِ وَفِي حَدِيثِهِ. وَقَالَ الْجُورَجَانِيُّ: أَحَادِيثُهُ وَاهِيَّةٌ. وَقَالَ س: مُكْرَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الدَّارَرُطْنِيُّ: ضَعِيفٌ. وَنَقَلَ ابْنُ الْقَطَانِ أَنَّ أَحْمَدَ يُوَثِّقُهُ إِنْتَهَى. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: سَعْدُ بْنُ سِنَانٍ، وَيُقَالُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ الْكِنْدِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَصَوْبَ الْثَانِي الْبُخَارِيُّ وَابْنُ يُونُسَ، صَدُوقُ لَهُ أَفْرَادٌ مِنْ الْخَامِسَةِ.

قَوْلُهُ (وَهَكَذَا يَقُولُ الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ إِلَّا): حَاصِلُهُ أَنَّ الرُّوَاةَ مُخْتَلِفُونَ فِي إِسْمِ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، فَقَالَ الْلَّيْثُ: سَعْدُ بْنُ سِنَانٍ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنُ لَهِيَعَةَ: سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ. وَنَقَلَ التَّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ الصَّحِيحَ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ وَيَقُولُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنُ لَهِيَعَةَ

(عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ): لَمْ تُوجَدْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي بَعْضِ النُّسُخِ (سِمْعَتْ مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ): قَدْ بَسَطَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَقْامِ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ

الثَّدْبِيرُ فِي تَرْجِمَةِ سَعْدِ بْنِ سَيَّانٍ فَعَلَيْكَ أَنْ تُرَاجِعَهُ فَإِنَّهُ نَافِعٌ.

قَوْلُهُ (وَقَوْلُهُ الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعْهَا، يَقُولُ: عَلَى الْمُعْتَدِي مِنَ الْإِثْمِ إِلَّا): قَالَ ابْنُ الْأَثْيَرِ فِي النَّهَايَةِ: الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعْهَا هُوَ أَنْ يُعْطِي الرَّزْكَةَ غَيْرَ مُسْتَحْقَقَةً، وَقَيْلَ: أَرَدَ أَنَّ السَّاعِيَ إِذَا أَخْذَ خِيَارَ الْمَالِ رُبَّمَا مَنَعَهُ فِي السَّنَةِ الْأُخْرَى فَيَكُونُ سَبَباً فِي ذَلِكَ فَهُمَا فِي الْإِثْمِ سَوَاءٌ إِنَّهُمْ .

### بَابُ مَا جَاءَ فِي رِضَا الْمُصَدِّقِ

بِتَحْكِيفِ الصَّادِ أَيْ أَخْذُ الصَّدَقَةِ وَهُوَ الْعَامِلُ.

٦٥٨ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدِّقُ فَلَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثَ حَدَّثَنَا سُفيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ دَاؤَدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنْ حَوْهَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ دَاؤَدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ وَقَدْ ضَعَفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ

٦٥٨ - قَوْلُهُ: (إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدِّقُ فَلَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا): وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدِّقُ فَلَيَصْدُرُ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ. قَالَ الطَّبِيعِيُّ: ذَكَرَ السَّبَبَ وَأَرَادَ الْمُسَبَّبَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لِلْعَامِلِ وَفِي الْحَقِيقَةِ أَمْرٌ لِلْمُرْكَبِيِّ. وَالْمَعْنَى تَلَاقُهُ بِالنَّرْحِيبِ وَأَدُوا رَزْكَاهُ أَمْوَالَكُمْ لِيُرْجِعَ عَنْكُمْ رَاضِيَا، وَإِنَّمَا عَدَلَ إِلَى هَذِهِ الصَّفَةِ مُبَالَغَةً فِي إِسْتِرْضَاءِ الْمُصَدِّقِ وَإِنْ ظَلَمَ إِنَّهُمْ . قَالَ السُّيوْطِيُّ فِي ثُوْتِ الْمُعْتَدِيِّ: إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدِّقُ بِتَحْكِيفِ الصَّادِ وَهُوَ الْعَامِلُ فَلَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يُوْفُوهُ طَائِعِينَ وَيَتَلَاقُوهُ بِالنَّرْحِيبِ لَا أَنْ يُؤْتُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا لَيْسَ عَلَيْهِمْ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنْنَةِ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ مُحْتَمِلٌ لَوْلَا مَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاؤَدَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَهِيَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ ظَلَمُونَا؟ قَالَ: أَرْضُوا مُصَدَّقِيْكُمْ وَإِنْ ظَلِمْتُمْ فَكَانَهُ رَأْيُ الصَّبَرِ عَلَى تَعْدِيهِمْ إِنَّهُمْ .

قَوْلُهُ: (حَدِيثُ دَاؤَدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ): وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

(وَقَدْ ضَعَفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا): فِي التَّقْرِيبِ: مُجَالِدٌ بِضَمْ أَوْلَهُ وَتَحْكِيفِ الْجِيمِ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهَمَدَانِيِّ أَبُو عَمْرُو الْكُوفِيُّ لَيْسَ بِالْقَوْيِيِّ وَقَدْ تَعَيَّنَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ مِنْ صِعَارِ السَّادِسَةِ إِنَّهُمْ . وَقَالَ الدَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ: لَا يُحْتَجُ بِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ: يَرْفَعُ كَثِيرًا مِمَّا لَا يَرْقَعُهُ النَّاسُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوْيِيِّ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُضَعِّفُهُ، وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَرْوَي عَنْهُ إِنَّهُ مُخْتَصِّا.

٦٥٧ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَوْنَ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَجَعَلَهَا فِي قُرَائِنَا وَكُنْتُ عَلَمًا يَتَبَيَّنُ مِنْهَا فَلَوْصًا

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ حَدِيثُ حَسَنٌ

٦٥٧ - قَوْلُهُ: (عَنْ عَوْنَ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ): بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ عَلَى الْحَاءِ كَجُهِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (فَأَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَجَعَلَهَا فِي قُرَائِنَا): قَالَ فِي حَاشِيَةِ النُّسْخَةِ الْأَحْمَدِيَّةِ: أَيْ فُقَرَاءُ ذَلِكَ الْقَرْمِ وَالْبَلْدِ وَهَذَا مُسْتَحَبٌ، اللَّهُمَّ إِذَا كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجُهُمْ وَأَحَقُّهُمْ فَيَحْمِلُ الصَّدَقَةَ مِنْ بَلْدٍ إِلَى بَلْدٍ وَمِنْ

فَقِيمٍ إِلَى قَوْمٍ آخَرَ إِنْتَهَى بِلِفْظِهِ.

فَقُلْتَ: قَدْ اخْتَارَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَجَازَ النَّقْلَ الْلَّيْثُ وَأَبْو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمَا. وَنَقَلَهُ أَبْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْخَتَارِيِّ وَالْأَصْحَاحِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْجُمُهُورِ تَرْكُ النَّقْلِ، فَلَوْ خَالَفَ وَنَقَلَ أَجْزًا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى الْأَصْحَاحِ وَلَمْ يُجْزِئْ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْأَصْحَاحِ إِلَّا إِذَا فَقِدَ الْمُسْتَحْقُونَ لَهَا، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ. وَفِيهِ: وَلَا يَبْعُدُ اللَّهُ اِخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ حَيْثُ كَانُوا يُشْعُرُ بِإِنَّهُ لَا يَنْقُلُهُمَا عَنْ بَلْدِهِمْ فِيهِ مِنْ هُوَ مُتَصِّفٌ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ إِنْتَهَى.

فَقُلْتَ: قَدْ عَقَدَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِلِفْظِهِ: بَابُ أَحَدُ الصَّدَقَةِ مِنِ الْأَعْيَاءِ وَتَرْدُ فِي الْفُقَراءِ حَيْثُ كَانُوا، وَأَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ: إِنَّكَ سَنَّاًتِي قَوْمًا أَهْلَ الْكِتَابِ الْحَدِيثِ وَفِيهِ: فَأَخْبَرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ثُوَّخَذَ مِنْ أَعْيَائِهِمْ وَتَرْدَ عَلَى فُقَرَائِهِمْ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَرْدُ عَلَى فُقَراءِ مِنْ أَحَدَتْ مِنْ أَعْيَائِهِمْ. وَقَالَ أَبْنُ الْمُنْذِرِ: اِخْتَارَ الْبُخَارِيُّ جَوَازَ نَقْلِ الزَّكَاةِ مِنْ بَلْدِ الْمَالِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: فَتَرْدُ فِي فُقَرَائِهِمْ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَأَيُّ فَقِيرٍ مِنْهُمْ رُدِّثَ فِيهِ الصَّدَقَةُ فِي أَيِّ جِهَةٍ كَانَ فَقْدًا وَافَقَ عُمُومَ الْحَدِيثِ إِنْتَهَى. قَالَ: وَالَّذِي يَتَبَادرُ إِلَى الدَّهْنِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَدَمُ النَّقْلِ وَأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ فَيَخْتَصُ بِذَلِكَ فُقَرَاؤُهُمْ، لَكِنْ رَجَحَ أَبْنُ دَقِيقَ الْعِيدِ الْأَوَّلَ وَقَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَطْهَرُ إِلَّا أَنَّهُ يُؤْكِبُهُ أَنَّ أَعْيَانَ الْأَشْخَاصِ الْمُخَاطَبِينَ فِي قَوْاعِدِ الشَّرْعِ الْكُلِّيَّةِ لَا تُعْتَبِرُ فِي الرَّكَأَةِ كَمَا لَا تُعْتَبِرُ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَخْتَصُ بِهَا الْحُكْمُ وَإِنْ اخْتَصَ بِهِمْ خِطَابُ الْمَوَاجِهَةِ إِنْتَهَى مَا فِي الْفَتْحِ.

فَقُلْتَ: لَا شَكَّ أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادرِ إِلَى الدَّهْنِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ عَدَمُ النَّقْلِ، وَبِيُؤْيِدُهُ حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ الَّذِي أَوْرَدَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ وَحَدِيثُ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ أَسْتَعْمَلَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا رَجَعَ قَبْلَهُ أَبْنُ الْمَالِ؟ قَالَ: أَوْ لِلْمَالِ أَرْسَلْتَنِي؟ أَخْدَنَاهُ مِنْ حَيْثُ كَنَّا نَأْخُذُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَضَعْنَاهُ حَيْثُ كَنَّا نَضَعُهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ وَابْنُ مَاجَهْ وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاؤِدَ وَالْمُنْذِرُ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ. فَالرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّ الصَّدَقَةَ تَرْدُ فِي فُقَراءِ مِنْ أَحَدَتْ مِنْ أَعْيَائِهِمْ إِلَّا إِذَا فَقِدُوا أَوْ تَكُونُ فِي نَقْلِهِمَا مَصْلَحةٌ أَنْفَعُ مِنْ رَدِّهَا إِلَيْهِمْ، فَحِينَئِذٍ تَنْقُلُ لِمَا عُلِمَ بِالصَّرُورَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَدِعِي الصَّدَقَاتِ مِنِ الْأَعْرَابِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَيَصْرِفُهَا فِي فُقَراءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، كَمَا أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ التَّقِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: كَدْتُ أَقْتُلُ بَعْدَكِ فِي عَنَاقٍ أَوْ شَاءَ مِنِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْلَا أَنَّهَا تُعْطَى فُقَراءِ الْمُهَاجِرِينَ مَا أَخْدَنَهَا"، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (فُلُوصًا): يُفْتَحُ الْفَاقِ الْنَّافِعُ الشَّابَّةُ وَيُجْمَعُ عَلَى قِلَاصِ بِكْسِرِ الْفَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ): أَخْرَجَهُ الشِّيْخَانِ (حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٍ): قَالَ فِي النَّبِيِّ: رِجَالٌ هَذَا الْحَدِيثِ تِقَاتُ إِلَّا أَشْعَثَ بْنَ سِوارٍ فَقِيهِ مَقَالٌ وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ مُتَابِعَةً إِنْتَهَى.

٥٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَعَلَيْهِ بْنُ حُجْرٍ قَالَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ وَقَالَ عَلَيْهِ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُعْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسَأْلَتُهُ فِي وَجْهِهِ حُمُوشٌ أَوْ حُدُوشٌ أَوْ كُدوْحٌ قَبْلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُعْنِيهِ قَالَ حَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثُ حَسَنٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ حَتَّىٰ مَحْمُودُ بْنُ عَيْلَانَ حَتَّىٰ يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَتَّىٰ سُفِيَّانُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ صَاحِبُ شُعْبَةَ لَوْ غَيْرُ حَكِيمٍ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ لَهُ سُفِيَّانُ وَمَا لِحَكِيمٍ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةً قَالَ نَعَمْ قَالَ سُفِيَّانُ سَمِعْتُ رُبِيدَاً يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَالْعَمَلُ عَلَىٰ هَذَا عِنْدَ بَعْضٍ أَصْحَابِنَا وَبِهِ يَقُولُ التَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ قَالُوا إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ حَمْسُونَ دِرْهَمًا لَمْ تَحِلْ لَهُ الصَّدَقَةُ قَالَ وَلَمْ يَدْهُبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ وَوَسَعُوا فِي هَذَا وَقَالُوا إِذَا كَانَ عِنْدَ حَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرُ وَهُوَ مُحْتَاجٌ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ ٥٨٨ - قَوْلُهُ: (الْمَعْنَى وَاحِدٌ): أَيْ لَفْظُ حَدِيثِ فَتْيَةَ وَعَلَيْ بْنِ حُجْرٍ مُخْلِفٌ وَمَعْنَى حَدِيثِهِمَا وَاحِدٌ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ مَا يُعْنِيهِ): أَيْ عَنِ السُّؤَالِ (وَمَسَأْلَتُهُ): أَيْ أَثْرَهَا

(فِي وَجْهِهِ حُمُوشٌ أَوْ حُدُوشٌ أَوْ كُدوْحٌ): بِضمِّ أَوَّلِهَا الْفَاظُ مُتَقَارِبَةُ الْمَعَانِي جَمْعُ حَمْشٍ وَحَدْشٍ وَكَدْحٍ، فَأَوْ هَنَا إِمَّا لِشَكِ الرَّاوِي إِذَا الْكُلُّ يُعرِبُ عَنْ أَثْرٍ مَا يَظْهَرُ عَلَى الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ مِنْ مُلَاقةِ الْجَسَدِ مَا يُقْسِرُ أَوْ يَجْرُحُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادُ بِهَا آثَارٌ مُسْتَكَرَّةٌ فِي وَجْهِهِ حَقِيقَةً أَوْ أَمَارَاتٍ لِيُعْرَفَ وَيُسْهَرَ بِذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْمَوْقِفِ، أَوْ لِتَقْسِيمِ مَنَازِلِ السَّائِلِ فَإِنَّهُ مُقْلٌ أَوْ مُكْثَرٌ أَوْ مُفْرَطٌ فِي الْمَسَأَةِ، فَذِكْرُ الْأَفْسَامِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ، وَالْحَمْشُ أَبْلَغُ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْحَدْشِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْكَدْحِ، إِذَا الْحَمْشُ فِي الْوِجْهِ، وَالْحَدْشُ فِي الْجِلْدِ، وَالْكَدْحُ فَوْقَ الْجِلْدِ، وَقِيلَ الْحَدْشُ قُشْرُ الْجِلْدِ بِعُودٍ، وَالْحَمْشُ قُشْرُهُ بِالْأَطْفَارِ، وَالْكَدْحُ الْعَضُّ، وَهِيَ أَصْلِهَا مَصَادِرُ لَكِنَّهَا لَمَّا جُعِلْتِ أَسْمَاءَ لِلآثَارِ جُمِعْتُ، كَذَا فِي الْمِرْفَأَةِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا يُعْنِيهِ): أَيْ كَمْ هُوَ أَوْ أَيْ مِقْدَارٍ مِنَ الْمَالِ يُعْنِيهِ (قَالَ حَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ): أَيْ قِيمَةُ الْحَمْسِينِ مِنَ الذَّهَبِ. قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو): أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِلْفِطِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فَهُوَ الْمُلْحَفُ".

قُلْتُ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ لَهُ صُحْبَةٌ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ مَرْفُوعٍ قَالَ فِيهِ: "مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَّةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ إِلَحَافًا"، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ سَأَلَ وَعِنْهُ مَا يُعْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْثِرُ مِنَ التَّارِ"، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُعْنِيهِ؟ قَالَ: "قَدْرُ مَا يُعْدِيهِ وَيُعْشِيهِ"، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ وَصَحَّحَهُ إِبْنُ حِبَّانَ، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي (حَدِيثُ أَبْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثُ حَسَنٍ): وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْدَارَمِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ): وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُهُ أَيْضًا. قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: شِيعِيٌّ مُقْلٌ. قَالَ أَحْمَدُ: ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْفَوْقِيِّ. وَقَالَ الدَّارَفُطْنِيُّ: مَثْرُوكٌ. وَقَالَ الْجُوزَجَانِيُّ: حَكِيمٌ بْنُ جُبَيْرٍ كَذَابٌ إِنْتَهَى مُخْتَصِرًا. وَقَالَ الْحَافَظُ فِي التَّقْرِيبِ: ضَعِيفٌ رُمِيَ

بِالشَّيْءِ.

فَوْلُهُ: (فَقَالَ لَهُ): أَيْ لِسْفِيَانَ، وَقَائِلُ هَذَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ  
(أَوْ غَيْرُ حَكِيمٍ حَدَّثَ بِهَا): كَلْمَةُ لَوْ لِلنَّمَّيِ  
(فَقَالَ لَهُ): أَيْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ

(لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةُ): بِتَقْدِيرِ هَمْرَةِ الْإِسْقِفَاهَمِ أَيْ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةُ

(فَالَّتِي نَعَمْ): أَيْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ: نَعَمْ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةُ. قَالَ الدَّهْبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: قَالَ مَعَاذُ:  
فَتَلَتْ لِشُعْبَةَ: حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ حَكِيمٍ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ أَخَافُ النَّارَ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ، فَتَلَتْ فَهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ  
شُعْبَةَ تَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ بَعْدَ إِنْتَهَى

(قَالَ سُفِيَانُ سَمِعْتُ رُبِيدًا يُحَدِّثُ بِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ): وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاؤِدَ قَالَ  
يَحْيَى: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ لِسُفِيَانَ: حَفْظِي أَنَّ شُعْبَةَ لَا يَرْوِي عَنْ حَكِيمٍ بْنِ جُبَيرٍ، فَقَالَ سُفِيَانُ: فَقَدْ  
حَدَّثَنَا رُبِيدٌ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ. فَتَلَتْ: رُبِيدٌ هَذَا هُوَ إِبْنُ الْحَارِثِ الْيَامِيُّ الْكُوفِيُّ ثَقَهُ ثَبَّتْ  
عَابِدٌ مِنْ السَّادِسَةِ. قَالَ الْحَافِظُ الْمُذْدِرِيُّ فِي تَلْخِيصِ السُّنْنِ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَضَعَفُوا الْحَدِيثُ لِلْعِلَّةِ الَّتِي  
ذَكَرَهَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالُوا: أَمَا مَا رَوَاهُ سُفِيَانُ فَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لَهُ أَسْنَدَهُ وَإِنَّمَا قَالَ فَقَدْ حَدَّثَنَا رُبِيدٌ عَنْ  
مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ حَسْبُ. وَحَكَى التَّرمِذِيُّ أَنَّ سُفِيَانَ صَرَحَ بِإِسْنَادِهِ فَقَالَ سَمِعْتُ رُبِيدًا يُحَدِّثُ  
بِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَدَيٍّ أَيْضًا، وَحَكَى أَيْضًا أَنَّ التَّوْرِيَ قَالَ: فَأَخْبَرَنَا بِهِ  
رُبِيدٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوْرِيَ حَدَّثَ بِهِ مَرَّتَيْنِ لَا يُصَرِّحُ فِيهِ بِالْإِسْنَادِ وَمَرَّةً يُسْتَدِّهُ فَتَجْتَمِعُ الرِّوَايَاتُ.  
وَسُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: يَرْوِيهِ أَحَدُ غَيْرِ حَكِيمٍ؟ فَقَالَ يَحْيَى: نَعَمْ يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ رُبِيدٍ. وَلَا أَعْلَمُ  
أَحَدًا يَرْوِيهِ إِلَّا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَهَذَا وَهُمْ لَوْ كَانَ كَذَا لَحَدَّثَ بِهِ النَّاسَ جَمِيعًا عَنْ سُفِيَانَ، لَكِنَّهُ حَدِيثٌ  
مُنْكَرٌ. هَذَا الْكَلَامُ قَالَهُ يَحْيَى أَوْ نَحْوُهُ إِنْهَى كَلَامَ الْمُذْدِرِيِّ مُلَخَّصًا.

فَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ): وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ غَيْرًا بِالدُّرْهَمِ مَعَ  
الْكَسْبِ وَلَا يُعْنِيهِ الْأَلْفُ مَعَ ضَعْفِهِ فِي نَفْسِهِ وَكُتْرَةِ عِيَالِهِ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ مَذَاهِبُ أُخْرَى، أَحَدُهُا قَوْلُ أَبِي  
خَنِيفَةَ: إِنَّ الْغَنِيَّ مَنْ مَلَكَ نِصَابًا فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَحْدُ الزَّكَاءِ. وَاحْتَاجَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَاسٍ فِي بَعْثَ مُعَاذِ إِلَى  
الْيَمَنِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ: "تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ وَتُرْدَ عَلَى قُرَائِهِمْ، فَوَصَّفَ مَنْ تُؤْخَذُ  
الزَّكَاةُ مِنْهُ بِالْغَيْرِ". وَقَدْ قَالَ: "لَا تَحْلُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ".

ثَالِثِهَا: أَنَّ حَدَّهُ مَنْ وَجَدَ مَا يُعْدِيهِ وَمَا يُعَشِّيهِ عِلْمُهُ ظَاهِرٌ حَدِيثُ سَهْلٍ بْنِ الْحَاظِلِيَّةِ حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ  
بَعْضِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ وَجْهُهُ مَنْ لَا يَجِدُ غَدَاءً وَلَا عَشَاءً عَلَى دَائِمِ الْأَوْقَاتِ.

ثَالِثِهَا: أَنَّ حَدَّهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَ بْنِ سَلَامٍ عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ  
مِنْ تَصْرِفِ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّهُ أَتَبَعَ ذَلِكَ قَوْلَهُ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَحَافًا، وَقَدْ تَضَمَّنَ الْحَدِيثُ الْمَذُكُورُ أَنَّ مَنْ  
سَأَلَ وَعِنْدَهُ هَذَا الْقَدْرِ قَدْ سَأَلَ إِلَحَافًا، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ. وَالْمُرَادُ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ  
وَفِيهِ: وَمَنْ سَأَلَ وَلَهُ أُوقِيَّةٌ فَقَدْ الْحَفَّ.

٥٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاؤِدَ الطِّبَالِسِيُّ حَدَّثَنَا سُفِيَانُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ  
بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ أَخْبَرَنَا سُفِيَانُ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَيْحَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمِّرو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ وَقَبِيْصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حِدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِّرٍو حِدِيثُ حَسَنٍ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الْحِدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَقَدْ رُوِيَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحِدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَحِلُ الْمَسَالَةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَوِيًّا مُحْتَاجًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتُصْدِقَ عَلَيْهِ أَجْرًا عَنِ الْمُتَصَدِّقِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَوَجْهُ هَذَا الْحِدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْمَسَالَةِ

٥٨٩ - قَوْلُهُ: (وَلَا لِذِي مِرَّةٍ): بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ أَيْ قُوَّةٌ (سَوِيٌّ): أَيْ مُسْتَوْيِ الْخَلْقِ قَالَهُ الْجَوَهَرِيُّ وَالْمُرَادُ إِسْتِوَاءُ الْأَعْضَاءِ وَسَلَامَتُهَا.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (وَحُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ): أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ (وَقَبِيْصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ): أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (حِدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِّرٍو حِدِيثُ حَسَنٍ): وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ وَالدَّارِمِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَوَجْهُ هَذَا الْحِدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْمَسَالَةِ): أَيْ حِدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِّرٍو الْمَذْكُورِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَسَالَةِ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: لَا تَحِلُ الصَّدَقَةُ. لَا تَحِلُ الْمَسَالَةُ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ حِدِيثُ حَبِشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ الْأَتِيُّ لِكُلِّهِ ضَعِيفٌ.

٥٩٠ - حَدَّثَنَا عَلَيْهِ بْنُ سَعِيدِ الْكِنْدِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَامِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حَبِشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلْوَلِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَجَةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعِرْفَةَ أَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ بِطَرَفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِبَاهُ فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ فَعِنْدَ ذَلِكَ حَرَمَتُ الْمَسَالَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الْمَسَالَةَ لَا تَحِلُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ إِلَّا لِذِي مِرَّةٍ قَفْرُ مُدْقِعٍ أَوْ غُرْمٌ مُفْطِعٍ وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُنْتَرِي بِهِ مَالَهُ كَانَ خُمُوشًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَضِفًا يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ وَمَنْ شَاءَ فَلِيُقْلِلَ وَمَنْ شَاءَ فَلِيُكْثِرَ

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ تَحْوِهَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حِدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ

٥٩٠ - قَوْلُهُ: (عَنْ حَبِشِيِّ): بِضَمِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ (بْنِ جُنَادَةَ): بِضَمِ الْجِيمِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا لِذِي مِرَّةٍ): أَيْ لِذِي قُوَّةٍ عَلَى الْكَسْبِ (سَوِيٌّ): صَحِيحٌ سَلِيمٌ الْأَعْضَاءِ (إِلَّا لِذِي قَفْرٍ مُدْقِعٍ): بِضَمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ وَهُوَ الْقَفْرُ الشَّدِيدُ الْمُلْصِقُ صَاحِبَهُ بِالْدَّفْعَاءِ وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَا تَبَاتُ بِهَا (أَوْ غُرْمٌ مُفْطِعٌ): بِضَمِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَهُوَ مَا يَلْزَمُ أَدَأْهُ تَكَلُّفًا لَا فِي مُقَابَلَةِ عَوْضٍ؛ وَالْمُفْطِعُ بِضَمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ وَبِالْغَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الشَّدِيدُ الشَّنِيعُ الَّذِي جَاءَرَ الْحَدَّ. كَذَا فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ. وَقَالَ الْفَارِي فِي الْمِرْقَافِ: قَالَ الطَّبِيُّ: وَالْمُرَادُ مَا إِسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ فِي

مُبَاحٍ. قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَا لَزَمَهُ مِنَ الْغَرَامَةِ بِتَحْوِيَّةِ وَكَفَارَةِ إِنْتَهَى  
(البُّرْيَى): مِنَ الْإِثْرَاءِ

(بِهِ): أَيْ سِبَبِ السُّؤَالِ وَبِالْمَأْخُوذِ

(مَالَهُ): قَالَ الْقَارِي فِي الْمِرْقاَةِ: بِفَتْحِ الْلَّامِ وَرَفْعِهِ أَيْ لِيُكْثِرَ مَالَهُ مِنْ أَثْرَى الرَّجُلِ إِذَا كَثُرَتْ أَمْوَالُهُ، كَذَا  
قَالَهُ بَعْضُ الشُّرَّاحِ. وَفِي التَّهَايَةِ. التَّرْيُى الْمَالُ، وَأَثْرَى الْقَوْمُ كَثُرُوا وَكَثُرُتْ أَمْوَالُهُمْ. وَفِي الْقَامُوسِ. التَّرْوَةُ  
كَثْرَةُ الْعَدْدِ مِنَ النَّاسِ وَالْمَالِ، وَأَثْرَى الْقَوْمُ كَثُرُوا وَنَمُوا، وَالْمَالُ كَذَلِكَ، وَتَرْيَى كَرَصِيَّ كَثُرَ مَالُهُ، كَاثْرَى.  
إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْلُمْ أَنَّ فِي أَكْثَرِ النُّسُخِ مَالَهُ بِفَتْحِ الْلَّامِ، وَهُوَ خَلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْلُّغَةِ مِنْ أَنَّ أَثْرَى لَازِمٌ  
قَدْ تَعَيَّنَ رَفْعُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ "مَا" مَوْصُولَةً وَ "لَهُ" جَازٌ وَمَجْرُورٌ إِنْتَهَى

(كَانَ): أَيْ السُّؤَالُ أَوْ الْمَالُ

(خُمُوشًا): بِالضَّمَّ أَيْ عَبَسًا

(وَرَضْفًا): بِفَتْحِ فَسْكُونٍ أَيْ حَجْرًا مَحْمِيًّا

(فَمَنْ شَاءَ فَلِيُقُلُّ): أَيْ هَذَا السُّؤَالُ أَوْ مَا يَرْتَبِطُ عَلَيْهِ مِنْ النَّكَالِ

(وَمَنْ شَاءَ فَلِيُكْثِرُ): وَهُمَا أَمْرٌ تَهْدِيدٌ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ شَاءَ فَلِيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلِيَكُفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا  
لِلظَّالِمِينَ نَارًا).

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ): لَمْ يَحْكُمْ التَّرْمِذِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّحَّةِ أَوْ  
الضَّعْفِ، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ فِيهِ سَدِّهُ مُجَالِدًا وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٥٩١ - حَدَّثَنَا قَتَّانِيَّةُ حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي  
سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دِينُهُ  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دِينِهِ فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَرْمَائِهِ خُدُوْمًا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجُوَيْرِيَّةَ وَأَنْسِ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

٥٩١ - قَوْلُهُ (أَصِيبَ رَجُلٌ): أَيْ أَصَابَهُ آفَةٌ، قَيلَ هُوَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
(فِي ثِمَارٍ): مُتَعَلِّقٌ بِأَصِيبَ

(ابْتَاعَهَا): أَيْ اشْتَرَاهَا، وَالْمَعْنَى لِحَقَّهُ حُسْرَانٌ بِسِبَبِ إِصَابَةِ آفَةٍ فِي ثِمَارٍ اشْتَرَاهَا وَلَمْ يَنْفُذْ ثَمَنَهَا

(فَكَثُرَ دِينُهُ): أَيْ فَطَالَهُ الْبَائِعُ بِتَمَنٍ تِلْكَ الثِّمَارِ، وَكَذَا طَالَهُ بَقِيَّةُ غُرْمَائِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ يُؤَدِّيَهُ

(فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ): أَيْ مَا تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ

(غُرْمَائِهِ): جَمْعُ غَرِيمٍ وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَدْبُونِ وَالْدَّائِنِ، وَالْمُرَادُ هَاهُنَا هُوَ الْآخِرُ

(وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ): أَيْ مَا وَجَدْتُمْ، وَالْمَعْنَى لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا أَخْذُ مَا وَجَدْتُمْ، وَالْإِمْهَالُ بِمُطَالَبَةِ الْبَاقِي إِلَى  
الْمَيْسَرَةِ. وَقَالَ الْمُظْهَرُ. أَيْ لَيْسَ لَكُمْ رَجُرْهُ وَحَبْسُهُ لِأَنَّهُ ظَهَرَ إِفْلَاسُهُ، وَإِذَا تَبَتَّ إِفْلَاسُ الرَّجُلِ لَا يَجُوزُ

حَبْسُهُ فِي الدِّينِ بَلْ يُخْلِي وَيَمْهُلُ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مَالٌ فَيَأْخُذُهُ الْغُرْمَاءُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا مَا  
وَجَدْتُمْ وَبَطَلَ مَا بَقَيَ مِنْ دُيُونِكُمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِنْ كَانَ دُوْعُ عُسْرَةٍ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} كَذَا فِي الْمِرْقاَةِ.

فَقُلْتَ: مَا نَفَاهُ الْمُظْهَرُ قَدْ قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَهُمُ الَّذِينَ دَهْبُوا إِلَى وُجُوبِ وَضْعِ الْجَائِحَةِ. قَالَ النَّوَوِيُّ فِي

شَرْحُ مُسْلِمٍ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الشَّرْهَةِ إِذَا بَيَعْتُ بَعْدَ بُدُورِ الصَّلَاحِ وَسَلَّمَهَا الْبَائِعُ إِلَى الْمُشْتَرِي بِالْتَّخْلِيةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ثُمَّ تَلَفَّتْ قَبْلَ أَوْنَانِ الْجُذَادِ بِأَفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، هُلْ تَكُونُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَصَحَّ قَوْلِيهِ وَأَبُو حَيْفَةَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَآخَرُونَ: هِيَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي وَلَا يَجُبُ وَضْعُ الْجَائِحَةِ لَكُنْ يُسْتَحَبُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَطَائِفَةً: هِيَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ وَيَجُبُ وَضْعُ الْجَائِحَةِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَتْ دُونَ الْتَّلْثِ لَمْ يَجُبُ وَضْعُهَا وَإِنْ كَانَتْ الْتَّلْثُ فَأَكْثَرُ، وَجَبَ وَضْعُهَا وَكَانَتْ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّوْوَيُّ دَلَائِلَ هَوْلَاءِ الْأَئِمَّةِ مِنْ شَاءَ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا فَلِيُرْجِعَ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجُوبِرِيَّةَ وَأَنَّسِ): أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ وَحِدِيثُ جُوبِرِيَّةَ فَلِيُنْظَرُ مِنْ أَحْرَجَهُمَا، وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَّسٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاؤَدَ عَنْهُ مَرْفُوعًا: إِنَّ الْمَسَالَةَ لَا تَحْلُ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ لِذِي قُفْرِ مُدْقَعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْطِعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ كَذَا فِي الْمُنْتَقَى. وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ أُخْرَى مذُكُورَةٍ فِي نَصْبِ الْرَّايَةِ وَالدَّرَائِيَّةِ.

قَوْلُهُ (حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثُ حَسْنٍ صَحِيحٍ): وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٥٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مَكْيُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الضُّبْعَيِّ السَّدُوسيُّ قَالَ حَدَّثَنَا بَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى بِشَيْءٍ سَأَلَ أَصْدَقَةً هِيَ أَمْ هَدِيَّةً فَإِنْ قَالُوا صَدَقَةً لَمْ يَأْكُلْ وَإِنْ قَالُوا هَدِيَّةً أَكَلَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّسِ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ وَأَبِي عَمِيرَةَ جَدَ مُعْرَفٍ بْنِ وَاصِلٍ وَاسْمُهُ رُشِيدٌ بْنُ مَالِكٍ وَمَيْمُونٌ بْنُ مِهْرَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو وَأَبِي رَافِعٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلْقَمَةَ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدُّ بَهْرُ بْنِ حَكِيمٍ اسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدِيثُ بَهْرٍ بْنِ حَكِيمٍ حَدِيثُ حَسْنٍ غَرِيبٌ

٥٩٢ - قَوْلُهُ: (وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الضُّبْعَيِّ): بِضمِّ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَعَيْنِ مُهْمَلَةِ نَزَلَ فِي بَنِي ضُبْيَعَةَ فَسِبَّ إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالُوا هَدِيَّةً أَكَلَ): فَأَرَقْتُ الصَّدَقَةَ الْهَدِيَّةَ حَيْثُ حُرْمَتْ عَلَيْهِ تِلْكَ وَحَلَّتْ لَهُ هَذِهِ بِأَنَّ الْفَصْدَةَ مِنْ الصَّدَقَةِ ثَوَابُ الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ يُنْبَئُ عَنْ عَزِّ الْمُعْطَى وَذُلُّ الْآخِذِ فِي احْتِياجِهِ إِلَى التَّرْحُمِ عَلَيْهِ وَالرَّفْقِ إِلَيْهِ، وَمِنْ الْهَدِيَّةِ التَّقْرُبُ إِلَى الْمُهْدَى إِلَيْهِ وَإِكْرَامُهُ بِعِرْضِهَا عَلَيْهِ، فَفِيهَا غَايَةُ الْعَرَةِ وَالرَّفْعَةُ لَدَيْهِ. وَأَيْضًا فَمِنْ شَأنِ الْهَدِيَّةِ مُكَافَأَتُهَا فِي الدُّنْيَا، وَلِذَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَأْخُذُ الْهَدِيَّةَ وَيُبَثِّبُ عِوْضَهَا عَنْهَا فَلَا مِنَةَ الْبَتَّةِ فِيهَا بَلْ لِمُجَرَّدِ الْمَحَبَّةِ كَمَا يَدْلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ: تَهَادُوا تَحَابُوا وَأَمَّا جَرَاءُ الصَّدَقَةِ فَقِي الْعُقْبَى وَلَا يُجَازِيَهَا إِلَّا الْمَوْلَى.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّسِ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ وَأَبِي عَمِيرَةَ جَدَ مُعْرَفٍ بْنِ وَاصِلٍ وَاسْمُهُ رُشِيدٌ بْنُ مَالِكٍ وَمَيْمُونٌ أَوْ مِهْرَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو وَأَبِي رَافِعٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلْقَمَةَ): أَمَّا حَدِيثُ سَلْمَانَ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرِكِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ الْكَنْدِيِّ عَنْ سَلْمَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ الْحَدِيثُ، وَفِيهِ فَسَالَهُ أَصْدَقَةً أَمْ هَدِيَّةً؟ فَقَالَ: هَدِيَّةً. فَأَكَلَ، الْفَفْظُ لِلْحَاكِمِ. وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الطْفَلِ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبِلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَقْبِلُ الصَّدَقَةَ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانَ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَّسٍ فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا

الشِّيخانِ. وأمَّا حَدِيثُ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالطَّبرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْحُورَاءِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍ فَسَأَلَ مَا عَقِلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى جَرِينٍ مِنْ تَمْرَةِ الصَّدَقَةِ فَأَخْذَتْ تَمْرَةً فَأَلْقَيْتُهَا فِي فَمِي فَأَخْذَهَا بِلِعَابِهَا، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: وَمَا عَلَيْكَ لَوْ تَرْكَتْهَا؟ فَقَالَ: إِنَّ أَلْ مُحَمَّدَ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وأمَّا حَدِيثُ أَبِي عَمِيرَةَ بِقَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَاسْمُهُ رُسْيَدٌ بِضمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجمَةِ فَأَخْرَجَهُ الطَّحاوِيُّ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيَ بِطَبَقٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ فَقَالَ "أَصَدَقَةٌ أَمْ هَدِيَّةٌ" الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: إِنَّ أَلْ مُحَمَّدَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، وَأَخْرَجَ الْكَرْخِيُّ فِي مُسْنَدِهِ تَحْوُهُ. وأمَّا حَدِيثُ مَيْمُونِ أَوْ مَهْرَانَ فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ. وأمَّا حَدِيثُ إِبْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَالطَّبرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ قَالَ: إِسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَرْقَمَ بْنَ أَبِي الْأَرْقَمِ عَلَى السَّعَايَةِ فَاسْتَبَّعَ أَبَا رَافِعٍ فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ قَالَ: يَا أَبَا رَافِعٍ إِنَّ الصَّدَقَةَ حَرَامٌ عَلَيَّ وَعَلَى أَلْ مُحَمَّدٍ وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنفُسِهِمْ. وأمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ بِلْفَظِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ تَمْرَةً تَحْتَ جَنْبِهِ مِنْ اللَّيْلِ فَأَكَلَهَا فَمَنْ يَمِّنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَقَالَ بَعْضُ نِسَائِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْقَتِ الْبَارِحةَ قَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً فَأَكَلْتُهَا وَكَانَ عِنْدِنَا تَمْرٌ مِنْ تَمْرَةِ الصَّدَقَةِ فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ". وأمَّا حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِلْفَظِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَّبْنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا فَقَالَ: حَتَّى آتَيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ قَالَ: "مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ". وَاسْمُ أَبِي رَافِعٍ إِبْرَاهِيمُ أَوْ أَسْلَمُ أَوْ ثَابِثُ أَوْ هُرْمُزٌ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ وَفَدٌ لِلتَّقِيفِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُمْ هَدِيَّةٌ فَقَالَ: "أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ" الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: قَالُوا لَا، فَقِيلَهَا.

قُولُهُ: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ): بِقَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْفَافِ  
(اسْمُهُ مُعاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ): بِقَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ وَقَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ  
(الْقُشَّيْرِيُّ): قَالَ فِي الْمُعْنَى بِضمِّ قَافٍ وَفَتْحِ شِينٍ مُعْجَمَةٍ وَسُكُونٍ يَاءٍ مَسْوُبٍ إِلَى قُشَّيْرٍ بْنِ كَعْبٍ مِنْهُ  
بَهْرٌ بْنُ حَكِيمٍ إِنْتَهَى.

٥٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَهَى قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ أَبْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ اصْحَّبْنِي كَيْمًا تُصِيبَ مِنْهَا فَقَالَ لَا حَتَّى آتَيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَأَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ قَالَ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنفُسِهِمْ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمُهُ أَسْلَمُ وَابْنُ أَبِي رَافِعٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبُ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٥٩٣ - قُولُهُ: (بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ): أَبِي أَرْسَلَةَ سَاعِيًّا لِيَجْمَعَ الرَّكَأَةَ وَيَأْتِيَ بِهَا إِلَيْهِ، وَالرَّجُلُ هُوَ الْأَرْقَمُ بْنُ أَبِي الْأَرْقَمِ قَالَهُ السَّيُوطِيُّ (فَقَالَ): أَبِي الرَّجُلِ

(اصحابي) : رافقني وصاحبني في هذا السفر  
(كما تصيب) : تصيب بكي، وما زائدة أي لتأخذ  
(منها) : أي من الصدقة  
(قال لا) : أي لا أصحاب  
(فأسأله) : أي أستاذنا، أو أسأله هل يجوز لي أم لا؟  
( وإن موالى القوم) : أي عتقا لهم

(من أنفسهم) : بضم القاء أي فحتمهم كحكمهم، والحديث يدل على تحرير الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحريمها على موالى آل بيبي هاشم ولو كان الأخذ على جهة العمالة، قال الحافظ في الفتح: وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كabin الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية. وقال الجمهور: يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة، وكذلك لم يعواضوا بخمس الحمس ومثنا الخلاف قوله: مثمن أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في حكم تحرير الصدقة أم لا، وحجة الجمهرة أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحرير الصدقة، لكنه ورد على سبب الصدقة، وقد إنفقوا على الله لا يخرج السبب فإن اختلفوا هل يخص به أو لا إنهم قلت: والظاهر ما ذهب إليه أححمد وأبو حنيفة وغيرهما والله تعالى أعلم.

قوله: (وهذا حديث حسن صحيح) : وأخرجه أبو داود والنسائي  
(وابن أبي رافع هو عبيد الله أبي رافع إلخ) : ثقة من الثالثة.

٥٩٤ - حدثنا قتيبة حدثنا سفيان بن عبيدة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرابط عن عمها سلمان بن عامر يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أفتر أحدكم فليقطع على تمر فإنه بركة فإن لم يجد تمرا فالماء فإنه طهور و قال الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنان صدقة وصلة قال وفي الباب عن زينب امرأ عبد الله بن مسعود وجابر وأبي هريرة قال أبو عيسى حديث سلمان بن عامر حديث حسن والرابط هي أم الرائح بنت صليع وهكذا روى سفيان التوري عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم تحوى هذا الحديث وروى شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر ولم يذكر فيه عن الرابط وحديث سفيان التوري وابن عبيدة أصح وهكذا روى ابن عون وحسام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الرابط عن سلمان بن عامر

٥٩٤ - قوله: (عن حفصة بنت سيرين) أم الهذيل الانصارية البصرية ثقة من الثالثة  
(عن الرابط) : بفتح الراء وتحقيق الموحدة وآخرها موحدة.

قوله: (فإنه) : أي التمر

(بركة) : أي ذو بركة وخير كثير، أو أريد به المبالغة. قال الطيب: أي فإن الإفطار على التمر فيه تواب كثير وبركة. وفيه أنه يرد على عدم حسن المقابلة بقوله: (فإن طهور)، قاله القاري

(فإن لم يجد تمرا فالماء) : أي فالماء كاف لالإفطار أو مجرئ عن أصل السنة

(فإن طهور) : أي بالغ في الطهارة فيتنا به تقاؤلا بطهارة الظاهر والباطن. قال الطيب: لأن مزيل

الْمَائِعُ مِنْ أَدَاءِ الْعِبَادَةِ وَلِذَا مَنْ لَمْ يَعْلَمْ عَلَى عِبَادَهِ (وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) وَقَالَ ابْنُ الْمَلِكِ:  
يُرِيدُ الْعَطَشَ عَنِ النَّفْسِ إِنْتَهَى. وَبِوَيْدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ، ذَهَبَ الظَّمَاءُ  
(الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِنِينَ): أَيْ صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ  
(وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحْمَةِ ثَنَانٌ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ): يَعْنِي أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقْارِبِ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ حِيرَانٌ وَلَا شَكٌ  
أَثْئَمَا أَفْضَلُ مِنْ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ)  
أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَفِيهِ: قَالَ نَعَمْ لَهَا أَجْرٌ الْقُرْبَةُ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ. وَأَمَّا  
حَدِيثُ جَابِرٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.  
قَوْلُهُ: (وَحَدِيثُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ حَدِيثُ حَسَنٍ): وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاؤُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْدَارَمِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ:  
فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ غَيْرُ التَّرْمِذِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى: كَذَا فِي الْمُشْكَاهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ فِي  
صَحِيفَتِهِمَا وَالْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيفُ الْإِسْنَادِ. كَذَا فِي التَّرْغِيبِ  
(وَالرَّبَابُ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ): بِالرَّاءِ وَالْهَمْرَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ  
(ابْنَةُ صَلَيْعٍ): بِمُهْمَلَتِهِنِ مُصَعَّرَةً.

٥٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مَدْوِيَّهُ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ  
عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ سَأَلْتُ أَوْ سُئِلَتْ أَوْ سُئِلَتْ أَنَّهُ حَقُّ الْرَّكَاهُ فَقَالَ إِنَّ فِي الْمَالِ لَحْفًا  
سَوْيَ الرَّكَاهِ ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةُ التِّي فِي الْبَقَرَةِ {لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُؤْلِوا وُجُوهَكُمْ} الْآيَةُ  
٥٩٥ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَدْوِيَّهُ): بِقُثْحِ الْمِيمِ وَشَدِيدِ الدَّالِ قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّفَرِيبِ:  
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مَدْوِيَّهُ بِمِيمِ وَتَسْكِينِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْفَرْشِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّرْمِذِيُّ  
صَدُوقٌ مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةً.

قَوْلُهُ: (إِنَّ فِي الْمَالِ لَحْفًا سَوْيَ الرَّكَاهِ): كَفِاكِ أَسِيرٌ وَإِطْعَامٌ مُضْطَرٌ وَإِنْقَاذٌ مُحْتَرِمٌ، فَهَذِهِ حُقُوقٌ وَاجِبةٌ  
غَيْرَهَا، لَكِنَّ وُجُوبَهَا عَارِضٌ فَلَا تَدَافَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَبْرٍ: لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سَوْيَ الرَّكَاهِ. قَالَهُ الْمُذَاوِيُّ فِي  
شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. وَقَالَ الْفَارِيُّ فِي الْمِرْقاَةِ: وَدَلِكَ مِثْلُ أَنْ لَا يَحْرِمَ السَّائِلُ وَالْمُسْتَقْرِضُ، وَأَنْ لَا يَمْنَعَ  
مَتَّاعَ بَيْنِهِ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ كَالْقُدْرِ وَالْقُصْبَعِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا يَمْنَعَ أَحَدُ الْمَاءِ وَالْمِلحَ وَالنَّارِ. كَذَا ذَكَرَهُ الطَّيْبِيُّ  
وَغَيْرُهُ إِنْتَهَى

(ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةُ إِلَيْهِ): أَيْ قَرَأُهَا اِعْتِضَادًا وَاسْتِشْهَادًا، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا هَكَذَا {لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُؤْلِوا وُجُوهَكُمْ}  
قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَعْرِبِ وَلَكِنَّ الْبَرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالثَّبَيْبِ وَآتَى الْمَالَ عَلَى  
حُبِّهِ ذَوِي الْفُرْنَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرَّقَابِ وَأَقامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الرَّكَاهَ} قَالَ  
الْطَّيْبِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ إِيتَاءِ الْمَالِ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ ثُمَّ قَفَاهُ بِإِيتَاءِ الرَّكَاهِ فَدَلَّ  
ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًا سَوْيَ الرَّكَاهِ، قِيلَ: الْحَقُّ حَقَّانِ: حَقٌّ يُوجِبُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ، وَحَقٌّ  
يُلْتَرْمِمُهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ الزَّكِيَّةِ الْمُوْفَّقَةِ مِنْ الشُّحِّ الْمُحْبُولِ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ إِنْتَهَى.

٥٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطَّفَلِ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ عَامِرٍ  
الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًا سَوْيَ الرَّكَاهِ

قال أبو عيسى هذا حديث إسناده ليس بذلك وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله وهذا أصح

٥٩٦ - قوله: (عن عامر): هو الشعبي الذي وقع في المستند المقدم (هذا حديث إسناده ليس بذلك): والحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارمي (أبو حمزة ميمون الأعور يضعف): قال أحمد: متوك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال النسائي: ليس بثقة كذا في الميران.

٥٩٧ - حذتنا قتبة حذتنا اللين عن سعيد بن أبي سعيد المغبري عن سعيد بن يسار أنه سمع أبي هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصدق أحد بصدق من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمنيه وإن كانت ثمرة تربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربى أخذكم فلوه أو فصيله قال وفي الباب عن عائشة وعدي بن حاتم وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وحارثة بن وهب وعبد الرحمن بن عوف وبريدة قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح

٥٩٧ - قوله: (عن سعيد بن أبي سعيد المغبري): هو ابن أبي سعيد كيسان أبو سعد المدائني ثقة من الثالثة تغير قبل موته بأربعين.

قوله: (من طيب): أي من حلال

(ولا يقبل الله إلا الطيب): جملة معتبرة لغير ما قبله. وفيه إشارة إلى أن غير الحال غير مقبول. قال الفرضي: وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمصدق وهو ممنوع من التصرف فيه والمتصدق به متصرف فيه فلؤ قيل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً وممهياً من وجده واحد وهو محال إنتمي.

قوله: (إلا أخذها الرحمن بيمنيه): وفي حديث عائشة عند البزار: فينالها الرحمن بيده. قال في اللمعات: المراد حسن القبول وقوتها منه عز وجل موقع الرضا، وذكر اليمين للتعظيم والشريف وكلنا يدعى الرحمن بيمني إنتمي. وقال الزبير بن المنير: الكناية عن الرضا والقبول بالتفوي باليمين لتنبيت المعاني المعقولة من الأذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات، أي لا يشكك في القبول كما لا يشكك من عائن التفوي للشيء بيمنيه، لأن التناول كالتناول المعهود، ولا أن المتناول به جارحة إنتمي. فلت: وسيحيء في هذا الباب ما هو الحق في أحاديث الصفات

(تربي): أي تزيد

(حتى تكون): أي التمرة

(فأوه): يفتح الفاء ويضم ويتضمن اللام وتشديد الواو أي المهر وهو ولد الفرس (أو فصيله): ولابن حريم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة فلوه أو قال فصيله، وهذا يشعر بإن أو لشاك قال الحافظ في الفتح: قال في القاموس: الفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أميه جمعه فصلان بالضم والكسر وككتاب. وقال في النهاية: لا رضاع بعد فصال أي بعد أن يفصل الولد عن أميه وبه سمي الفصيل من أولاد الإبل فعيل بمعنى مفعول، وأكثر ما يطلق في الإبل وقد يقال في البقر إنتمي. قوله: (وفي الباب عن عائشة وعدي بن حاتم وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وحارثة بن وهب وعبد

الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَبُرِيْدَةَ): أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَدَى بْنِ حَاتَّمٍ فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَحْمَدُ وَالثَّرْمَذِيُّ وَابْنُ ماجَةَ كَذَا فِي شَرْحِ سِرَاجِ الْحَمْدَ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فَأَخْرَجَهُ الثَّرْمَذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى فَلَيُظْنَرُ مِنْ أَخْرَجَهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَحْمَدُ وَالسَّائِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَدَى فِي الْكَامِلِ وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ. وَأَمَّا حَدِيثُ بُرِيْدَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

قَوْلُهُ: (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ): وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ.

٥٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرْبَةَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا وَكَيْعَ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا الْفَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ يَقْبِلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيمِينِهِ فَيُرَبِّبِهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ مُهْرَةً حَتَّى إِنَّ الْفَمَةَ لِتَصْبِيرٍ مِثْلَ أَحَدٍ وَتَصْدِيقٍ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {إِنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ} وَ{يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَبِرُّي الصَّدَقَاتِ} قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِي هَذَا وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُ هَذَا مِنْ الرَّوَايَاتِ مِنْ الصَّفَاتِ وَنَرْوُلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالُوا قَدْ ثَبَّتُ الرَّوَايَاتُ فِي هَذَا وَبُؤْمَنْ بِهَا وَلَا يُتوهُمْ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ هَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ وَسُعْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَمْرُوهَا بِلَا كَيْفٍ وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ وَقَالُوا هَذَا شَبَّيهٌ وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْيَدِ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ فَتَأَوَّلُتِ الْجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ فَقَسَرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ وَقَالُوا إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ هَا هُنَّا الْفَوَّةُ وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ إِنَّمَا يَكُونُ التَّشَبِيهُ إِذَا قَالَ يَدٌ كَيْدٌ أَوْ مِثْلٌ يَدٌ أَوْ سَمْعٌ كَسَمْعٌ أَوْ مِثْلٌ سَمْعٌ فَإِذَا قَالَ سَمْعٌ كَسَمْعٌ أَوْ مِثْلٌ سَمْعٌ فَهَذَا التَّشَبِيهُ وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَلَا يَقُولُ كَيْفَ وَلَا يَقُولُ مِثْلٌ سَمْعٌ وَلَا كَسَمْعٌ فَهَذَا لَا يَكُونُ تَشَبِيهًَا وَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ {لَيْسَ كَمَثْلِهِ شَيْءٌ} وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}

٥٩٨ - قَوْلُهُ: (كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ مُهْرَةً): بِضمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْمُهْرُ بِالضَّمِّ وَلَدُ الْفَرَسِ أَوْ أَوْلُ مَا يَنْتَجُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ جَمْعُهُ أَمْهَارٌ وَمَهَارٌ وَالْأَنْثَى مُهْرَةٌ (وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ}) قَالَ الْعِرَاقِيُّ: فِي هَذَا تَخْلِيطٌ مِنْ بَعْضِ الرَّوَايَةِ وَالصَّوَابِ: أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبِلُ التَّوْبَةَ الْأُمِّيَّةَ وَقَدْ رَوَيْنَا فِي كِتَابِ الرِّزْكَةِ لِيُوسُفَ الْفَاسِيِّ عَلَى الصَّوَابِ إِنْهَى.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثُ صَحِيحٌ): وَقَدْ صَرَّحَ بِصَحَّتِهِ الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ (وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوِي هَذَا): تَقْدَمْ لَفْظُهُ وَتَخْرِيجُهُ.

قَوْلُهُ: (وَأَمْرُوهَا بِلَا كَيْفٍ): بِصِيغَةِ الْأَمْرِ مِنْ الْإِمْرَارِ أَيْ أَجْرُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَلَا تَعْرِضُوهَا لَهَا بِتَأْوِيلٍ وَلَا تَحْرِيفٍ بَلْ فَوَضُوا الْكَيْفَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ): وَهُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ. وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ كِتَابًا سَمَاءَهُ كِتَابُ الْعُلُوِّ لِلْعُلَى الْغَفَارِ فِي إِيضَاحِ صَحِيحِ الْأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا، وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ

نَبِيْسَ نَافِعٌ جِدًا، ذَكَرَ فِي أُولِهِ عَدَّةَ آيَاتٍ مِنْ آيَاتِ الْإِسْتِوَاءِ وَالْعُلُوِّ ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ أَحَبَبْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ الْإِنْصَافَ فَقِفْ مَعَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ اُنْظُرْ مَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ وَالْتَّابِعُونَ وَأَئِمَّةُ التَّقْسِيرِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَمَا حَكُومَهُ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِنَّا عَلَى إِعْتِقَادٍ صَحِيحٍ وَعَقْدٍ مُتَبَّثٍ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَقَدَّسَ إِسْمُهُ لَا مِثْلَ لَهُ وَأَنَّ إِيمَانَنَا بِمَا ثَبَّتَ مِنْ نُعْوَتِهِ كَإِيمَانِنَا بِذَاتِهِ الْمُقْدَسَةِ، إِذْ الصَّفَاتُ تَابِعَةٌ لِلْمُؤْصُوفِ، فَنَعْقِلُ وُجُودَ الْبَارِيِّ وَنَمِيزُ ذَاتَهُ الْمُقْدَسَةَ عَنِ الْأَشْبَاهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَعْقِلَ الْمَاهِيَّةَ، فَكَذَلِكَ الْقُولُ فِي صِفَاتِهِ نُؤْمِنُ بِهَا وَنَتَعَقَّلُ وُجُودَهَا وَنَعْلَمُهَا فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَتَعَقَّلَهَا أَوْ نُكَيِّفَهَا أَوْ نُمَنِّهَا بِصِفَاتٍ خَلَقَهُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَالإِسْتِوَاءُ كَمَا قَالَ مَالِكُ الْإِيمَامُ وَجَمَاعَةُ مَعْلُومٍ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، ثُمَّ ذَكَرَ الْذَّهَبِيُّ الْأَخْدَادِيُّ الْوَارِدَةَ فِي الْعُلُوِّ وَاسْتَوْعَبَهَا مَعَ بَيَانِ صِحَّتِهَا وَسُقْمَهَا، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ سَرْدِ الْأَخْدَادِيِّ أَفْوَالَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَحَاصِلُ الْأَقْوَالِ كُلُّهَا هُوَ مَا قَالَ إِنَّ إِيمَانَنَا بِمَا ثَبَّتَ مِنْ نُعْوَتِهِ كَإِيمَانِنَا بِذَاتِهِ الْمُقْدَسَةِ إِلَّا، وَنَقَلَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ وَمَالِكَ بْنِ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ التَّوْرِيَّ وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنِ الْأَخْدَادِيِّ الَّتِي فِيهَا الصَّفَاتُ فَكُلُّهُمْ قَالُوا لِي أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا تَقْسِيرٍ وَإِنْ شِئْتَ تَفَاصِيلَ تِلْكَ الْأَقْوَالِ فَارْجِعْ إِلَى كِتَابِ الْعُلُوِّ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْجَهَمِيَّةُ فَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ إِلَّا): قَالَ الْحَافِظُ فِي مُقْدَمَةِ الْفَتْحِ: الْجَهَمِيَّةُ مِنْ يَنْفِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَنْبَثَهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَيَقُولُ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ (وَقَالُوا هَذَا شَسِيبَةُ): وَدَهْبُوا إِلَى وُجُوبِ تَأْوِيلِهَا

(فَتَأَوَّلُتِ الْجَهَمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ وَفَسَرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ): فَتَقْسِيرُهُمْ هَذِهِ الْآيَاتِ لَيْسَ إِلَّا تَحْرِيقًا لَهَا، فَالْحَدَرُ الْحَدَرُ عَنْ تَأْوِيلِهِمْ وَتَقْسِيرِهِمْ (وَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ، وَقَالُوا إِنَّمَا مَعْنَى الْيَدِ الْفُوْرُ): فَغَرَضُهُمْ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ هُوَ نَفْيُ الْيَدِ لِلَّهِ تَعَالَى طَنَّا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ تَعَالَى يَدٌ لَكَانَ شَسِيبَةً، وَلَمْ يَفْهَمُوهُ أَنَّ مُجَرَّدَ تَبُوتَ الْيَدِ لَهُ تَعَالَى لَيْسَ بِشَسِيبَةٍ

(وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ (إِنَّمَا يَكُونُ الشَّسِيبَةُ إِذَا قَالَ يَدٌ كَيْدُ إِلَّا): هَذَا جَوابٌ عَنْ قَوْلِ الْجَهَمِيَّةِ.

٥٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ سُلَيْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الصَّوْمُ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ فَقَالَ شَعْبَانُ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ قَيْلَ فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ قَالَ صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَصَدَقَةٌ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عِنْهُمْ بِذَلِكَ الْقَوْيِ

٥٩٩ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَقْرِيُّ مَوْلَاهُمْ أَبُو سَلَمَةَ النَّبُوَذِكِيُّ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَارِمٍ وَمَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ وَخَلْقِهِ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاؤِدَ، وَرَوَى الْبَافُونَ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيِّ الْخَلَلِ، ثَقَةٌ ثَبَّتْ.

قَوْلُهُ: (قَالَ شَعْبَانُ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ): أَيُّ صَوْمٌ شَعْبَانٌ لِيُطَابِقَ الْمُبَدَّداً، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: يُعَارِضُهُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَفْضَلُ الصَّيَامَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمَحْرُمُ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ ضَعِيفٌ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحِيحٌ فَيَقْدِمُ عَلَيْهِ إِنْتَهَى. وَقَالَ أَبُو الطَّيْبِ السَّنَدِيُّ: وَلَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ: أَفْضَلُ الصَّيَامَ بَعْدَ

رمضان شهْرُ اللَّهِ الْمُحْرَمُ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ الصِّيَامَ بَعْدَ رَمْضَانَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ صِيَامُ الْمُحْرَمِ وَعِنْدَ تَعْظِيمِ رَمْضَانَ صِيَامُ شَعْبَانَ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِتَعْظِيمِ رَمْضَانَ تَعْظِيمٌ صِيَامِهِ بِأَنَّ تَسْعَودَ النَّفْسَ لَهُ لِئَلَّا يَقْلُلَ عَلَى النَّفْسِ فَتَنْكِرُهُ طَبِيعًا وَلِئَلَّا تُخْلِلَ بِإِذَا هِيَ فَجَاهَةُ الصِّيَامِ إِنْهَايِي. وَيَأْتِي بِأَقْبَى الْكَلَامِ فِي صَوْمِ شَعْبَانَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ.

قوله: (وصَدَقَةُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِذَاكَ الْقَوْيِ): ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالسَّائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَيْسَ بِقَوْيٍ كَذَا فِي الْمِيرَانِ، وَقَالَ الْحَافِظُ: صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامُ.

٦٠ - حَدَّثَنَا عُبَيْبُ بْنُ مُكْرِمِ الْعَمِيِّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى الْخَزَّارُ الْبَصْرِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُنْطَفِئُ غَصَبَ الرَّبِّ وَتَنْدُفعُ عَنْ مِيَةَ السُّوءِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوِجْهِ

٦٠ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا عُبَيْبُ بْنُ مُكْرِمٍ): بِضمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ثَقَةٌ مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةً (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى الْخَزَّارُ): بِمُعْجَمَاتِ ضَعِيفٍ مِنْ التَّاسِعَةِ (عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبِيدٍ): أَحَدُ الْأَئِمَّةِ مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ (عَنِ الْحَسَنِ): هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

قوله: (إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُنْطَفِئُ غَصَبَ الرَّبِّ): أَيْ سَخْطَهُ عَلَى مَنْ عَصَاهُ (وَنَدْفَعُ مِيَةَ السُّوءِ): بِكسرِ الْمِيمِ وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فِي الْمَوْتِ، وَالسُّوءُ بِفتحِ السِّينِ وَيُضَمُّ قَالَ الْعِرَاقِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا إِسْتَعَاذَ مِنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَمْدُ وَالْتَّرْدِي وَالْأَعْرَقُ وَالْأَحْرَقُ وَأَنْ يَخْبَطَهُ الشَّيْطَانُ عِنْ الْمَوْتِ وَأَنْ يُقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُذْبِرًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَوْتُ الْفَجَاءَةِ، وَقِيلَ مِيَةُ الشَّهْرَةِ كَالْمَصْنُوبِ مَثَلًا إِنْهَايِي.

٦٠ - حَدَّثَنَا قَتْبَيْهُ حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُجَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أَمْ بُجَيْدٍ وَكَانَتْ مِنْ بَايِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَاتَلَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمِسْكِينَ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي فَمَا أَجْدُ لَهُ شَيْئًا أَعْطِيهِ إِيَّاهُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ لَمْ تَجِدِي شَيْئًا تُعْطِيهِ إِيَّاهُ إِلَّا ظِلْفًا مُحْرَقًا فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَمْ بُجَيْدٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ

٦١ - قَوْلُهُ: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ): الْفَزَارِيُّ مَوْلَاهُمْ ثَقَةٌ مِنْ النَّالِيَةِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُجَيْدٍ): بِضمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْجِيمِ مُضَغَّرًا لَهُ رَوَايَةُ ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ (عَنْ جَدِّهِ أَمْ بُجَيْدٍ): قَالَ إِنَّ إِسْمَهَا حَوَاءُ صَحَابَيَّةً.

قوله: (إِلَّا ظِلْفًا): بِكسرِ الظَّاءِ الْمَعْجمَةِ وَاسْكَانِ الْلَّامِ وَبِالْفَاءِ هُوَ لِلْبَقْرِ وَالْعَنَمِ كَالْحَافِ لِلْفَرَسِ (مُحْرَقًا): إِسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ الْإِحْرَاقِ، وَقَيْدُ الْإِحْرَاقِ مُبَالَغَةً فِي رَدِّ السَّائِلِ بِأَنَّهُ مَا يَتَيَسِّرُ أَيْ لَا تَرَدِيهِ مَحْرُومًا بِلَا شَيْءٍ مَهْمَا أَمْكَنَ حَتَّى إِنْ وَجَدْتُ شَيْئًا حَقِيرًا مِثْلَ الظَّلْفِ الْمُحْرَقِ أَعْطِيهِ إِيَّاهُ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ: أَخْتَافَ فِي تَأْوِيلِهِ فَقِيلَ ضَرَبَهُ مَثَلًا لِلْمُبَالَغَةِ كَمَا جَاءَ: مَنْ بَنَ لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْحَصٍ قَطَاةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْنًا فِي الْجَنَّةِ، وَقِيلَ إِنَّ الظَّلْفَ الْمُحْرَقَ كَانَ لَهُ عِنْدَهُمْ قَدْرًا بِأَنَّهُمْ يَسْتَحْوِنُهُ وَيَسْفُونُهُ إِنْهَايِي.

قوله: (وفي الباب عن علي وحسين بن علي وأبي هريرة وأبي أمامة): أما حديث علي فأخرجه أبو داود بـمثـلـ حـدـيـثـ حـسـيـنـ بـنـ عـلـيـ الـأـتـيـ وـفـيـ سـنـدـهـ رـجـلـ مـجـهـولـ، وـأـمـاـ حـدـيـثـ حـسـيـنـ بـنـ عـلـيـ فـأـخـرـجـهـ أـيـضـاـ أبو داود مـرـفـعـاـ بـلـفـظـ: "الـسـائـلـ حـقـ وـإـنـ جـاءـ عـلـىـ فـرـسـ" وإنـادـهـ حـسـنـ إـلـاـ أـلـهـ مـرـسـلـ، قالـ أبو عـلـيـ بـنـ السـكـنـ وأـبـوـ القـاسـمـ الـبـغـوـيـ وـغـيرـهـماـ: كـلـ روـاـيـاتـ حـسـيـنـ بـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ مـرـاسـيلـ فـهـوـ مـرـسـلـ صـحـابـيـ وـجـمـهـورـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ الـاـحـتـاجـاجـ بـهـ. وـأـمـاـ حـدـيـثـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ فـأـخـرـجـهـ الشـيـخـانـ مـرـفـعـاـ بـلـفـظـ: " لا تـحـقـرـنـ جـارـةـ لـجـارـتـهاـ وـلـوـ فـرـسـنـ شـاءـ" ، وـأـمـاـ حـدـيـثـ أـبـيـ أمـامـةـ فـلـيـتـنـظـرـ مـنـ أـخـرـجـهـ.

قوله: (حديث أم بجيد حديث حسن صحيح): وأخرجه أحمد وأبو داود.

### باب ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم

قال ابن العربي: اختلف الناس في المؤلفة قلوبهم هل كانوا مسلمين لكن إسلامهم كان يتوافق عليه الضعف أو الذهاب فأعطوا ثنتين، وفيما: بل كانوا كفراً أعطوا استثناء لشريهم واستعانته للمجاهدين المحاربين بهم، وهذا هو الصحيح وعليه تدل الأخبار كلها إنهم. فلت: في قوله "عليه تدل الأخبار كلها" نظر في حديث أنس عند مسلم: فإني أعطي رجالاً حديسي عهد بکفر أئلافهم الحديث.

٦٠٢ - حدثنا الحسن بن علي الحال حدثنا يحيى بن آدم عن المبارك عن يوش بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان بن أمية قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وإنما لأبعض الخلق إلى فما زال يعطيوني حتى وإنما لأحب الخلق إلى قال أبو عيسى حذقي الحسن بن علي بهذه أو شبها في المذاكرة قال وفي الباب عن أبي سعيد قال أبو عيسى حديث صفوان رواه معمراً وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأن هذا الحديث أصح وأشباهه إنما هو سعيد بن المسيب أن صفوان وقد اختلف أهل العلم في إعطاء المؤلفة قلوبهم فرأى أكثر أهل العلم أن لا يعطوا وقالوا إنما كانوا قوماً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يتآلفهم على الإسلام حتى أسلموا ولم يروا أن يعطوا اليوم من الرزaka على مثل هذا المعنى وهو قول سفيان التوري وأهل الكوفة وغيرهم وبه يقول أحمد وإسحاق وقال بعضهم من كان اليوم على مثل حال هؤلاء ورأى الإمام أن يتآلفهم على الإسلام فأعطياهم جاز ذلك وهو قول الشافعيي

٦٠٣ - قوله: (أخبرنا يحيى بن آدم): بن سليمان الكوفي أبو زكرياء مولىبني أمية ثقة حافظ فاضل من كبار التاسعة مات سنة ثلاثة ومائتين

(عن صفوان بن أمية): بن خلف بن وهب الفرشي الجمحي المكي صحابي من المؤلفة، مات أيام قتل عثمان

(يوم حنين): كربيه موضع بين الطائف ومكة.

قوله: (وبهذا أو شبها): كان الترمذيا لم يضبط لفظ حديث الحسن بن علي ضبطاً كاملاً فلذلك قال هذا.

قوله: (وفي الباب عن أبي سعيد): أخرجه مسلم. فلت: وفي الباب أيضاً عن أنس أخرجه أحمد بإسناد صحيح، وعن عمرو بن تغلب أخرجه أحمد والبخاري. قال الشوكاني في النيل: وفي الباب أحاديث كثيرة قال: وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفة قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً إنهم.

فَوْلَهُ: (رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَوْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ إِلَّا): أَيْ بِلْفَظِ "أَنَّ" مَكَانٌ لَفْظٌ "عَنْ"

(وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ): أَيْ حَدِيثٌ مَعْمَرٌ وَغَيْرِهِ بِلْفَظِ: أَنَّ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ (أَصَحُّ وَأَشْبَهُ): مِنْ حَدِيثِ يُوئِسَ بِلْفَظِ: عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَيُوئِسُ هَذَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْأَلَيْلِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ تِقْهَةً إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهُمَا قَلِيلًا

(إِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ): قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْعَرَبِيُّ فِي الْعَارِضَةِ الصَّحِيحُ مِنْ هَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ لِأَنَّ سَعِيدًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ صَفْوَانَ شَيْئًا إِنَّمَا يَقُولُ الرَّاوِي فَلَمَّا عَنْ فُلَانٍ إِذَا سَمِعَ شَيْئًا وَلَوْ حَدِيثًا وَاحِدًا فَيَحْمِلُ سَائِرَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ وَاسِطَةِ عَنْهُ عَلَى الْعَنْتَةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا فَلَا سَبِيلٌ إِلَى أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ لَا بِعَنْتَةِ وَلَا بِغَيْرِهَا إِنَّمَّا.

فَوْلَهُ: (فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا يُعْطِوَا إِلَّا): قَالَهُ الرَّبِيعُلُيُّ فِي نَصْبِ الرَّازِيَّةِ: رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ حَدَّثَنَا وَكَبِيعُ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ الْمُؤْفَفَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا وَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اِنْقَطَعَتْ إِنَّمَّا. قَالَهُ الْحَافِظُ فِي الدَّرَائِيَّةِ: فِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ وَأَخْرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْحَسَنِ تَحْوُهُ، وَرَوَى الطَّبرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَبَّانَ بْنَ أَبِي جَبَّالَةَ أَنَّ عُمَرَ لَمَّا أَتَاهُ شَيْبَةَ بْنَ حُصَيْنَ قَالَ: الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ.

يَعْنِي لَيْسَ الْيَوْمَ مُؤْفَفَةً

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَنْ كَانَ الْيَوْمَ عَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ وَرَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يَتَّالِفُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَعْطَاهُمْ جَازَ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ): قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْعَرَبِيُّ: قَالَ قَوْمٌ إِذَا احْتَاجَ الْإِمَامُ إِلَى ذَلِكَ الْآنَ فَعَلَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بَدَا الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا"، فَكُلُّ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحِكْمَةٍ وَحَاجَةٍ وَسَبَبٍ فَوْجَبَ أَنَّ السَّبَبَ وَالْحَاجَةَ إِذَا اِرْتَقَعَتْ أَنَّ يَرْتَقَعُ الْحُكْمُ وَإِذَا عَادَتْ أَنَّ يَعُودَ ذَلِكَ إِنَّمَّا. وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ: وَالظَّاهِرُ جَوَازُ التَّالِيفِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ فِي زَمْنِ الْإِمَامِ قَوْمٌ لَا يُطِيعُونَهُ إِلَّا لِلْدُّنْيَا، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِدْخَالِهِمْ تَحْتَ طَاعَتِهِ بِالْقُسْرِ وَالْغَلْبِ فَلَهُ أَنْ يَتَّالِفُهُمْ وَلَا يَكُونُ لِفُشُوِّ الْإِسْلَامِ تَأْثِيرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ إِنَّمَّا.

٦٠٣ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَهُ أَمْرًا فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ تَصَدَّقُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ قَالَ وَجَبَ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا قَالَ صُومِي عَنْهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا لَمْ تَحْجَ قَطُّ أَفَأَحْجُ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ حُجَّيْ عَنْهَا قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ بُرِيْدَةِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ تِقْهَةً عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرَثَهَا حَلَّتْ لَهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا الصَّدَقَةَ شَيْءٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فَإِذَا وَرَثَهَا فَيَجِدُ أَنَّ يَصْرِفُهَا فِي مِثْلِهِ وَرَوَى سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ وَرَهْبَرُهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ

٦٠٣ - فَوْلَهُ: (قَالَ وَجَبَ أَجْرُكَ): أَيْ بِالصَّلَةِ

(وَرَدَهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ): النَّسْبَةُ مَجَارِيَةٌ أَيْ رَدَ اللَّهُ الْجَارِيَةَ عَلَيْكَ بِالْمِيرَاثِ وَصَارَتِ الْجَارِيَةُ مِلْكًا لَكَ

بِالْأَرْضِ وَعَادَتْ إِلَيْكَ بِالْوُجُوهِ الْحَالَلِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا إِخْتِيَارِيًّا. قَالَ إِبْنُ الْمَالِكِ: أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الشَّخْصَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ عَلَى قَرِيبِهِ ثُمَّ وَرَثَهَا حَلَّتْ لَهُ، وَقَلِيلٌ يَحِبُّ صَرْفَهَا إِلَى فَقِيرٍ لِأَنَّهَا صَارَتْ حَقًا لِلَّهِ تَعَالَى إِنْتَهَى. وَهَذَا تَعْلِيلٌ فِي مَعْرِضِ النَّصْ فَلَا يُعْقِلُ كَذَا فِي الْمِرْفَاهُ.

قَوْلُهُ: (صَوْمِي عَنْهَا): قَالَ الطَّيْبُ: جَوَزَ أَحْمَدُ أَنْ يَصُومَ الْوَلِيُّ عَنِ الْمَيِّتِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ نَدْرٍ أَوْ كَفَارَةً بِهَذَا، وَلَمْ يُجَوَّرْ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِنْتَهَى، بَلْ يُطْعَمُ عَنْهُ وَلِيُهُ لِكُلِّ يَوْمٍ صَاعِدًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَذَا لِكُلِّ صَلَادَةٍ، وَقَلِيلٌ لِصَلَواتٍ كُلِّ يَوْمٍ، كَذَا فِي الْمِرْفَاهُ. قُلْتَ: مَا قَالَ أَحْمَدُ هُوَ ظَاهِرُ الْحِدِيثِ، وَيَحِيَّءُ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمُسَالَةِ فِي مَوْضِعِهَا.

قَوْلُهُ: (قَالَ نَعْمَ حُجَّيْ عَنْهَا): أَيْ سَوَاءُ وَجَبَ عَلَيْهَا أُمْ لَا، أُوفَضَتْ بِهِ أُمْ لَا، قَالَ إِبْنُ الْمَالِكِ: يَجُوزُ أَنْ يَحْجَجَ أَحَدُ عَنِ الْمَيِّتِ بِالْإِنْتَفَاقِ

(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءِ ثَقَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِدِيثِ): ذَكَرَهُ إِبْنُ حِبَّانَ فِي التَّقَاتِ، وَقَالَ الدُّورِيُّ عَنْ إِبْنِ مَعِينٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءِ صَاحِبِ إِبْنِ بُرِيَّةَ ثَقَةُ كَذَا هُوَ فِي تَارِيخِ الدُّورِيِّ رِوَايَةُ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (هَذَا حِدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ): وَأَحَرَجَهُ مُسْلِمٌ.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا الصَّدَقَةَ شَيْءٌ جَعَلَهَا لِلَّهِ فَإِذَا وَرَثَهَا فَيَحِبُّ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي مِثْلِهِ): قَوْلُ هَذَا الْبَعْضِ تَعْلِيلٌ فِي مَعْرِضِ النَّصْ فَلَا يُلْتَقِتُ إِلَيْهِ، وَالْحَقُّ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٤٦٠ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَهْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الرَّهْبَرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ إِبْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ رَأَهَا تُبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَعْدُ فِي صَدَقَاتِكَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حِدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ

٤٦٠ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَهْدَانِيُّ): بِسْكُونِ الْمِيمِ الْكُوفِيِّ أَبُو الْقَاسِمِ صَدُوقٌ مِنْ صِغَارِ الْعَائِشَةِ

(أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ): الْمُرَازُ أَنَّهُ مَلَكُهُ إِيَاهُ وَلِذَلِكَ سَاعَ لَهُ بَيْعَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كَانَ عُمَرُ قَدْ حَبَسَهُ وَإِنَّمَا سَاعَ لِلرَّجُلِ بَيْعَهُ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ هُزُلٌ عَجَرَ بِسَبِيلِهِ عَنِ الْحَلَاقِ بِالْحَيْلِ وَضَعَفَ عَنْ ذَلِكَ وَأَنْتَهَى إِلَى عَدَمِ الْإِنْتَفَاعِ بِهِ، وَيُرَجِّحُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: (لَا تَعْدُ فِي صَدَقَاتِكَ) وَلَوْ كَانَ حَبْسًا لِعِلَّةٍ بِهِ، كَذَا فِي النَّبِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تَعْدُ فِي صَدَقَاتِكَ): زَادَ الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةِ: وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَهِمٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكُلُّ يَعُودُ فِي قَبِيَّهِ. قَالَ إِبْنُ الْمَالِكِ: دَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ شِرَاءَ الْمُنْتَصَدِقَ صَدَقَتُهُ حَرَامٌ لِظَاهِرِ الْحِدِيثِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ لِكَوْنِ الْفَبْحِ فِيهِ لِعْنَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُنْتَصَدِقَ عَلَيْهِ رُبَّمَا يُسَامِحُ الْمُنْتَصَدِقَ فِي النَّمَنِ بِسَبِيلِ تَقْدُمِ إِحْسَانِهِ فَيَكُونُ كَالْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ فِي ذَلِكَ الْمِقْدَارِ الَّذِي سُوْمَحَ إِنْتَهَى. فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا الْحِدِيثُ يُعَارِضُهُ حِدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ مُرْفُوعًا: "لَا تَحْلُ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ" الْحِدِيثُ، فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟ قُلْتَ: جَمَعَ بَيْنَهُمَا مُجْمَلُ حِدِيثِ الْبَابِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ. وَقَالَ الشَّوَّكَانِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا مُعَارِضَةَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، فَإِنَّ حِدِيثَ عُمَرَ فِي صَدَقَةِ التَّطْوِعِ،

وَحِدِيثٌ أَيْ سَعِيدٌ فِي صَدَقَةِ الْفَرِيضَةِ، فَيُكُونُ الشَّرَاءُ جَائِزًا فِي صَدَقَةِ الْفَرِيضَةِ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ الرُّجُوعُ فِيهَا حَتَّى يَكُونَ الشَّرَاءُ مُشْبِهًا لَهُ بِخَلَافِ صَدَقَةِ التَّطْوِعِ فَإِنَّهُ يَتَصَوَّرُ الرُّجُوعُ فِيهَا فَكُرِهَ مَا يُشْبِهُ وَهُوَ الشَّرَاءُ إِنْتَهَى.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

٦٥ - حَدَثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْبِعٍ حَدَثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ حَدَثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَكْرِمَةَ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي تُؤْفِيَتْ أَفَيُنَفِّعُهَا إِنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا فَأَشْهُدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ يَقُولُونَ لَيْسَ شَيْءٌ يَصِلُّ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَالدُّعَاءُ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا قَالَ وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِنَّ لِي مَخْرَفًا يَعْنِي بُسْتَانًا

٦٥ - قَوْلُهُ: (أَفَيُنَفِّعُهَا إِنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا): بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَفَاعِلٌ يَنْفَعُ ضَمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى التَّصْدِيقِ الْمُفْهُومِ مِنْ الشَّرْطِ وَلَا يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ "أَفَيُنَفِّعُهَا" فِي مَعْنَى جَزَاءِ الشَّرْطِ فَكَانَهُ مُتَّاخِرٌ عَنِ الشَّرْطِ رُبُّهُ، أَوْ يُقَالُ إِنَّ الْمَرْجِعَ مُتَقَدِّمٌ حُكْمًا لِأَنَّ سَوقَ الْكَلَامِ ذَالٌ عَلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {لَا يَأْبُوْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ} أَيْ أَبُوْيِ الْمَيِّتِ، قَالَهُ أَبُو الطَّيْبِ السَّنْدِيُّ.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا): بِفَتْحِ الْمِيمِ الْحَدِيقَةِ مِنْ الْخَلِّ أَوْ الْعِنْبِ أَوْ غَيْرِهِمَا (فَأَشْهُدُكَ): صِيغَةُ الْمُتَكَلِّمِ مِنِ الْإِشْهَادِ

(بِهِ): أَيْ بِالْمَحْرَفِ

(عَنْهَا): أَيْ عَنْ أُمِّي.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاؤَدَ وَالنَّسَائِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ: يَقُولُونَ لَيْسَ شَيْءٌ يَصِلُّ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَالدُّعَاءُ): أَيْ وَصُولُ نَفْعِهِمَا إِلَى الْمَيِّتِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لَا إِخْتِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاخْتِلَافٌ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ. قَالَ الْفَارِيُّ فِي شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَجُمَهُورُ السَّلَفِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ إِلَى وَصُولِهِمَا، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكِ عَدَمِ وَصُولِهِمَا إِنْتَهَى. وَقَالَ فِي الْمِرْقاَةِ: قَالَهُ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الصُّدُورِ: أَخْتِلَافٌ فِي وَصُولِ نَوَابِ الْقُرْآنِ لِلْمَيِّتِ، فَجُمَهُورُ السَّلَفِ وَالْأَئمَّةِ الْثَلَاثَةِ عَلَى الْوُصُولِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ مُسْتَدِلاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَوْاْنَ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ عَنِ الْآيَةِ بِأَوْجُهِ: أَحَدُهَا إِنَّهَا مَنْسُوَخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعُهُمْ دُرِّيَّهُمْ يَا يَمَانِ الْحَقْتَا بِهِمْ دُرِّيَّهُمْ} الْآيَةُ، أَدْخِلَ الْأَبْنَاءَ الْجَنَّةَ بِصَلَاحِ الْأَبْاءِ.

الثَّانِي: أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَأَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ فَلَهَا مَا سَعَتْ وَمَا سُعِيَ لَهَا؛ قَالَهُ عَكْرِمَةُ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُرَازَ بِالْإِنْسَانِ هُذَا الْكَافِرُ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَلَهُ مَا سَعَى وَسَعَى لَهُ، قَالَهُ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ.

الرَّابِعُ: لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى مِنْ طَرِيقِ الْعَدْلِ، فَأَمَّا مِنْ بَابِ الْفَضْلِ فَجَائزٌ أَنْ يَزِيدَهُ اللَّهُ مَا شَاءَ، قَالَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ فَضْلٍ.

الْخَامِسُ: أَنَّ الْلَّامَ فِي الْإِنْسَانِ بِمَعْنَى عَلَى، أَيْ لَيْسَ عَلَى الْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَاسْتَدَلُوا عَلَى الْوُصُولِ

بِالْقِيَاسِ عَلَى الدُّعَاءِ وَالصَّدَقَةِ وَالصَّوْمِ وَالحَجَّ وَالْحِنْقَى فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي نَقْلِ الْتَّوَابِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَنْ حَجَّ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ وَقْفٍ أَوْ دُعَاءً أَوْ قِرَاءَةً، وَبِمَا أَخْرَجَ أَبُو مُحَمَّدُ السَّمَرْقَنْدِيُّ فِي فَضَائِلِ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} عَنْ عَلَيِّ مَرْفُوعًا: مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ وَقَرَا {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} إِحْدَى عَشْرَةِ مَرَّةٍ ثُمَّ وَهَبَ أَجْرُ الْأَمْوَاتِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدِ الْأَمْوَاتِ. وَبِمَا أَخْرَجَ أَبُو الْفَاسِمِ سَعْدُ بْنُ عَلَيِّ الرَّنْجَانِيُّ فِي فَوَائِدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ ثُمَّ قَرَا فَاتِحةَ الْكِتَابِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْهَاكُمُ التَّكَاثِرُ ثُمَّ قَالَ إِلَيْيَ جَعَلْتُ تَوَابَ مَا قَرَأْتُ مِنْ كَلَامِكَ لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كَانُوا شُفَعَاءَ لَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى"، وَبِمَا أَخْرَجَ صَاحِبُ الْحِلَالِ بِسْتَدِهِ عَنْ أَنَسِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَا سُورَةَ يَسْ حَفَّ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَانَ لَهُ بِعْدَ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٍ". وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً فَمَجْمُوعُهَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ لِذَلِكَ أَصْلًا وَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَا زَالُوا فِي كُلِّ مِصْرٍ وَعَصْرٍ يَجْتَمِعُونَ وَيَقْرَءُونَ لِمَوْتَاهُمْ مِنْ عِبْرِ نَكِيرٍ فَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ الْخَنْبَلِيُّ فِي جُزِءِ الْفَهْرُسِ فِي الْمَسَالَةِ إِنَّهُ مَا فِي الْمِرْفَأَةِ بِتَدْبِيمٍ وَتَأْخِيرٍ.

فَقُلْتَ: قَوْلُهُ فَمَجْمُوعُهَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ لِذَلِكَ أَصْلًا فِيهِ تَأْمُلٌ، فَلَيُنْظَرَ هُلْ يَدْلُلُ مَجْمُوعُهَا عَلَى أَنَّ لِذَلِكَ أَصْلًا أَمْ لَا، وَلَيَسْ كُلُّ مَجْمُوعٍ مِنْ عِدَّةِ أَحَادِيثِ ضِيَافَتِهِ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ لَهَا أَصْلًا. فَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَا زَالُوا فِي كُلِّ مِصْرٍ وَعَصْرٍ يَجْتَمِعُونَ وَيَقْرَءُونَ لِمَوْتَاهُمْ فَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْثُتْ عَنِ السَّلْفِ الصَّالِحِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اجْتِمَاعُهُمْ وَقِرَاءَتُهُمْ لِمَوْتَاهُمْ، وَمَنْ يَدْعِي تُبُوتَهُ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ. وَقَالَ الشَّوَّكَانِيُّ فِي التَّنِيلِ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ يُخَصِّصُ عُمُومُ الْآيَةِ يَعْنِي آيَةَ {لَيْسَ لِإِلْهَانَ إِلَّا مَا سَعَى} بِالصَّدَقَةِ مِنَ الْوَلَدِ وَبِالْحَجَّ مِنَ الْوَلَدِ وَمِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ أَيْضًا وَبِالْعِنْقِ مِنْ الْوَلَدِ لِمَا وَرَدَ فِي هَذَا كُلُّهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَبِالصَّلَاةِ مِنَ الْوَلَدِ أَيْضًا. لِمَا رَوَى الدَّارْقَطْنِيُّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبُوَانِ أَبْرَهُمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا فَكَيْفَ لِي بِإِرْهِمَاهَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ مِنَ الْبَرِّ أَنْ تُصَلِّي لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَأَنْ تَصُومَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ". قَالَ: وَبِالصَّيَامِ مِنَ الْوَلَدِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلِحَدِيثِ إِبْنِ عَبَّاسٍ عِنْ الدُّبَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَنَّ امْرَأَةَ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرَ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يُؤْدِي ذَلِكَ عَنْهَا" قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَصُومِي". وَمِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ لِحَدِيثِ: "مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ". مُتَقَرَّبٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَ: وَيَقْرَأُهُ مِنْ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ لِحَدِيثِ: "إِقْرَأُوهُ عَلَى مَوْتَاهُمْ بِسْ" قَالَ: وَبِالدُّعَاءِ مِنَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ لِحَدِيثِ: "أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ" وَلِحَدِيثِ: "إِسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ" وَلِغَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَبِجَمِيعِ مَا يَقْعُلُهُ الْوَلَدُ لِوَالِدِيهِ مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ لِحَدِيثِ: "وَلَدُ الْإِنْسَانِ مِنْ سَعْيِهِ". وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا الْأَدَلَّةُ غَيْرُهَا فَيُلْحَقُ الْمَيِّتُ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ غَيْرُهُ. هَذَا تُخَيِّصُ مَا قَالَهُ الشَّوَّكَانِيُّ فِي التَّنِيلِ. فَقُلْتَ: وَحَدِيثُ الدَّارْقَطْنِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّوَّكَانِيُّ ضَعِيفٌ لَا يَصْلُحُ لِلْحِجَاجِ، وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَذَكَرَ وَجْهَ ضَعْفِهِ.

٦٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا شُرْحِبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْحَوَلَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهْلِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ يَقُولُ لَا تُنْقُقُ امْرَأَةَ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ رَوْجَهَا إِلَّا بِإِذْنِ رَوْجَهَا قَبْلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامَ قَالَ ذَاكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ

أَبِي وَقَاصٍ وَأَسْمَاءَ بُنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثُ حَسَنٌ

٦٠٦ - قَوْلُهُ: (لَا تُشْفِقُ): نَفْيٌ وَقِيلَ نَهْيٌ  
(إِلَّا بِإِذْنِ رَوْجِهَا): أَيْ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً

(قَالَ ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا): يَعْنِي فَإِذَا لَمْ تَجُزِ الصَّدَقَةُ بِمَا هُوَ أَقْلُ قَدْرًا مِنَ الطَّعَامِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّزْقِ فَكَيْفَ تَجُوزُ بِالطَّعَامِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ): أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِلْفَظٍ قَالَ: لَمَّا بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النِّسَاءَ قَامَتْ اِمْرَأَةٌ جَلِيلَةٌ كَانَهَا مِنْ نِسَاءِ مُضَرٍّ. فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَنَا كُلُّ عَلَى آبَائِنَا وَأَبْنَائِنَا وَأَزْوَاجِنَا مَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِنَا؟ قَالَ: الرُّطْبُ تَأْكُلُهُ وَتُهْدِيهِ

(وَأَسْمَاءَ بُنْتِ أَبِي بَكْرٍ): خَرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ بِلْفَظٍ: أَنَّ أَسْمَاءَ بُنْتَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: مَا لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا يُدْخِلُ عَلَيَّ الرَّبِّيْرُ أَفَأَتَصَدِّقُ مِنْهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنْفِقِي وَلَا ثُوْكِي فِيْكَ عَلَيْكَ" (أَبِي هُرَيْرَةَ): أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مَرْقُوْعًا بِلْفَظٍ: "إِذَا أَنْفَقْتَ الْمَرْأَةَ مِنْ كَسْبِ رَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ

(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو): لِيُنْظَرْ مِنْ أَخْرَجَهُ (وَعَائِشَةَ): أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثُ حَسَنٌ): فِي سَنَدِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيُّ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ مُخَلَّطٌ فِي غَيْرِهِمْ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُرْحِبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ الْحَوْلَانِيِّ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ فَإِنَّهُ شَامِيٌّ. قَالَ فِي التَّفَرِيبِ فِي تَرْجِمَتِهِ: صَدُوقٌ فِيهِ لِيْنُ، وَقَالَ فِي الْخَلَاصَةِ: وَنَقْهُ الْعِجْلِيُّ وَأَحْمَدُ وَضَعَفَهُ أَبْنُ مَعِينٍ.

٦٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَهَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا وَائِلَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا تَصَدَّقْتُ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ رَوْجِهَا كَانَ لَهَا بِهِ أَجْرٌ وَلِلرَّزْقِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا يَنْفَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرٍ صَاحِبِهِ شَيْئًا لَهُ بِمَا كَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ

٦٠٧ - قَوْلُهُ: (إِذَا تَصَدَّقْتُ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ رَوْجِهَا): أَيْ بِطِيبِ نَفْسٍ غَيْرِ مُفْسِدَةٍ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْأَتِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا.

قَوْلُهُ: (وَلِلْخَازِنِ): أَيْ الَّذِي كَانَتِ النَّفَقَةُ بِيَدِهِ

(الَّهُ بِمَا كَسَبَ): أَيْ لِلرَّزْقِ بِسَبَبِ كَسْبِهِ وَتَحْصِيلِهِ

(وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ): أَيْ وَلِلرَّزْقِجَةِ بِسَبَبِ إِنْفَاقِهَا. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّنْعَانِ: عَامَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا التَّصَدُّقُ مِنْ مَالِ رَوْجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَكَذَا الْخَادِمُ. وَالْحَدِيثُ الدَّالُّ عَلَى الْجَوازِ أَخْرَجَ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْحِجَارَ يُطْلَقُونَ الْأَمْرَ لِلْأَهْلِ وَالْخَادِمِ فِي التَّصَدُّقِ وَالْإِنْفَاقِ عِنْدَ حُضُورِ السَّائِلِ وَنَزُولِ الضَّيْفِ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "لَا تُنْعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ" إِنْتَهَى.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

٦٠٨ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا الْمُؤْمَلُ عَنْ سُفِيَّانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَعْطَتِ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ رَوْجِهَا بِطِيبٍ نَفْسٍ غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا مِثْلُ أَجْرِهِ لَهَا مَا نَوْتَ حَسَنًا وَلِلْخَارِزِ مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ لَا يَذْكُرُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مَسْرُوقٍ

٦٠٨ - قَوْلُهُ: (إِذَا أَعْطَتِ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ رَوْجِهَا): أَيْ أَنْفَقْتِ وَتَصَدَّقْتِ

(غَيْرَ مُفْسِدَةٍ): تُصِيبَ عَلَى الْحَالِ أَيْ غَيْرَ مُسْرِفَةٍ فِي التَّصَدُّقِ. وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى إِذْنِ الرَّوْجِ لَهَا بِذَلِكَ صَرِيقًا أَوْ دَلَالَةً، وَقِيلَ هَذَا جَارٍ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فَإِنَّ عَادَاتِهِمْ أَنْ يَأْذِنُوا لِرَوْجَاتِهِمْ وَخَدِيمِهِمْ بِأَنْ يُضَيِّقُوا الْأَضْيَافَ وَيُطْعِمُوا السَّائِلَ وَالْمُسْكِينَ وَالْجِيرَانَ فَحَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّةَ عَلَى هَذِهِ الْعَادَةِ الْحَسَنَةِ وَالْخَصْلَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ، كَذَا فِي الْمَرْقَةِ (فَإِنَّ لَهَا مِثْلُ أَجْرِهِ): أَيْ لِلْمَرْأَةِ مِثْلُ أَجْرِ الرَّوْجِ (لَهَا مَا نَوْتَ حَسَنًا): حَالٌ مِنَ الْمُؤْسُولَةِ فِي قَوْلِهِ: (مَا نَوْتُ): كَذَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِيِّ. قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ): وَأَحْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ): أَيْ حَدِيثٌ مَنْصُورٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ بِذِكْرِ مَسْرُوقٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ بِذُوْنِ ذِكْرِ مَسْرُوقٍ فَإِنَّهُ قَدْ تَابَعَ مَنْصُورًا الْأَعْمَشَ فِي ذِكْرِ مَسْرُوقٍ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ.

#### بَابٌ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ

أَيْ مِنْ رَمَضَانَ فَأَضَيَّفْتِ الصَّدَقَةَ لِلْفِطْرِ لِكُونِهَا تَحِبُّ بِالْفِطْرِ مِنْهُ وَيُقَالُ لَهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ وَرَزْكَاةُ رَمَضَانَ وَرَزْكَاةُ الصَّوْمِ، وَكَانَ فَرِضُهَا فِي السَّنَةِ التَّانِيَةِ مِنَ الْهِجَرَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ، قَالَهُ الْقَسْطَلَانِيُّ.

٦٠٩ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفِيَّانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عِيَاضٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ كُنَّا نُخْرِجُ رَزْكَةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ ثَمِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ رَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَفْطِرٍ فَلَمْ تَرْزُلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدْمَ مُعَاوِيَةَ الْمَدِينَةَ فَكَانَ فِيمَا كَلَمَ بِهِ النَّاسُ إِلَيْ لَأْرَى مُدَيْنِ مِنْ سَمَرَاءَ الشَّامَ تَعَدِّلُ صَاعًا مِنْ ثَمِيرٍ قَالَ فَلَاحَ الظَّالِمُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَلَا أَرْزَلُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعٌ إِلَّا مِنْ الْبُرِّ فَإِنَّهُ يُجْزِي نِصْفَ صَاعٍ وَهُوَ قَوْلُ سُفِيَّانَ الثُّورِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ يَرَوْنَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ

٦١٠ - قَوْلُهُ: (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ ثَمِيرٍ): ظَاهِرُهُ الْمُغَايِرَةُ بَيْنَ الطَّعَامِ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ بَعْدَهُ وَقَدْ حَكَى الْخَطَّابِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْطَّعَامِ هُنَا الْحِنْطَةُ وَأَنَّهُ إِسْمٌ خَاصٌّ لَهُ، قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ قَدْ كَانَتْ لَفْظَةُ الطَّعَامِ شُسْتَعْلُ فِي الْحِنْطَةِ عِنْدِ الْإِطْلَاقِ حَتَّى إِذَا قِيلَ إِذْهَبْ إِلَى سُوقِ الطَّعَامِ فَهُمْ مِنْهُ سُوقُ الْفَقْحِ، وَإِذَا غَلَبَ

الْعُرْفُ نَزَلَ الْلَّفْظُ عَلَيْهِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفُتْحِ. وَقَدْ رَدَ ذَلِكَ إِبْنُ الْمُنْذِرِ وَقَالَ ظَنَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي حِدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ وَهَذَا غَلْطٌ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَجْمَلَ الطَّعَامَ ثُمَّ فَسَرَهُ ثُمَّ أَوْرَدَ طَرِيقَ حَفْصٍ بْنِ مَيْسِرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ. كُلُّا تُخْرُجُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرُ وَالرَّبِيبُ وَالْأَقْطَطُ وَالثَّمَرُ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِيمَا قَالَ. قَالَ الْحَافِظُ: وَأَخْرَجَ إِبْنُ حُرَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ فُضَيْلِ بْنِ غُرْوَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمْ تَكُنِ الصَّدَقَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الثَّمَرُ وَالرَّبِيبُ وَالشَّعِيرُ وَلَمْ تَكُنِ الْحِنْطَةُ، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ وَجِهِ أَخْرَى عَنْ عِيَاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: كُلُّا تُخْرُجُ مِنْ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطَطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، وَكَانَهُ سَكَّتَ عَنِ الرَّبِيبِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لِفَلَتَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْثَّلَاثَةِ المَذُكُورَةِ، وَهَذِهِ الطُّرُقُ كُلُّها تَدْلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَازُ بِالْطَّعَامِ فِي حِدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ غَيْرُ الْحِنْطَةِ إِنْتَهَى. وَقَالَ الْفَارِيُّ فِي الْمِرْقاَةِ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: الْمُرَازُ بِالْطَّعَامِ الْمَعْنَى الْعَامُ فَيَكُونُ عَاطِفُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ عَاطِفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ إِنْتَهَى  
(أَوْ صَاعًا مِنْ رَبِيبٍ): أَيْ عَنْ يَابِسٍ. قَالَ فِي الصِّرَاحِ: رَبِيبٌ مُؤِيزٌ رَبِيبَةٌ يَكِيٌّ، يُقَالُ رَبِيبٌ فُلَانٌ عَنْهُ تَرْبِيبًا  
(أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطَطٍ): بِفَتْحِ الْهَمْرَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ. قَالَ فِي الْهَمْرَةِ: هُوَ لَبَنٌ مُجَفَّفٌ يَابِسٌ مُسْتَحْجَرٌ يُطْبَخُ

بِهِ

(حَتَّى قَدِيمَ مُعَاوِيَةَ الْمَدِينَةِ): وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: حَتَّى قَدِيمَ مُعَاوِيَةَ حَاجًاً أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَفِي رِوَايَةِ إِبْنِ حُرَيْمَةَ: وَهُوَ يَوْمَنِدُ خَلِيفَةً (مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ): أَيْ الْقَمْحِ الشَّامِيِّ (فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ): الْمُرَازُ بِالنَّاسِ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَا أَزَلَ أَخْرَجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرَجُهُ): وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ: فَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ وَقَالَ: لَا أَخْرُجُ إِلَّا مَا كُنْتُ أَخْرُجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَوْلُهُ: (هَذَا حِدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ): أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ السَّتَّةُ فِي كُتُبِهِمْ مُخْتَصِرًا وَمُطَوْلًا. فَوْلُهُ: (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذِهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعًا): أَيْ مِنْ بُرٌّ كَانَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَحْمَدِ وَإِسْحَاقَ): وَاسْتَلُوا بِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَالْبَرُّ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الطَّعَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِبًا فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَقْسِيرُهُ بِغَيْرِ الْبَرِّ إِنَّمَا هُوَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا عِنْهُمْ فَلَا يُجْزِي دُونَ الصَّاعِ مِنْهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَأَبُو الشَّعَائِرِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكُ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، كَذَا فِي التَّنْبِيلِ. وَاسْتَدَلَّ لَهُمْ أَيْضًا بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ التِّي ثَبَّتَ ذِكْرُهَا فِي حِدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَمَّا كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً فِي مَقْدَارِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مَعَ تَخَالُفِهَا فِي الْقِيمَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَازُ إِخْرَاجُ هَذَا الْمِقْدَارِ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ كَانَ فَلَا فُرْقَ بَيْنَ الْحِنْطَةِ وَغَيْرِهَا.

فَلَتْ: قَوْلُهُمْ هَذَا هُوَ الْأَحْوَطُ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

تَشْبِيهُ: إِعْلَمُ أَنَّ الصَّاعَ صَاعًا حِجَارِيٌّ وَعَرَافِيٌّ، فَالصَّاعُ الْحِجَارِيُّ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَلَذْتُ رَطْلٌ، وَالْعَرَافِيُّ

ثانية أرطال، وإنما يقال له العراقي لأنَّه كان مستعملاً في بلاد العراق مثل الكوفة وغيرها، وهو الذي يقال له الصاغ الحجاجي لأنَّه أبرز الحجاج الولي، وأما الصاغ الحجازي فكان مستعملاً في بلاد الحجاز، وهو الصاغ الذي كان مستعملاً في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبه كانوا يخرون صدقة الفطر في عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال مالك الشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور وهو الحق. وقال الإمام أبو حنيفة رحمة الله بالصاغ العراقي، وكان أبو يوسف يقول بقوله فلما دخل المدينة وناظر الإمام مالكاً رجع عن قوله وقال بقوله الجمهور. وقد بسطنا الكلام في هذا بباب صدقة الزرع والتمر والحبوب.

قوله: (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم: من كُلَّ شيء صاغ إلَّا من البر فإنه يجزئ نصف صاغ، وهو قول سفيان الثوري وأبن المبارك وأهل الكوفة): وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، قال الحافظ في الدرية: منهم أبو بكر رضي الله عنه عند عبد الرزاق من طريق أبي فلاته عن أبي بكر أخرج زكاة الفطر مدين من حنطة، وهو مقطع. ومنهم عمر رضي الله عنه عند أبي داود والسائي من طريق عبد العزيز عن أبي داود عن نافع، وفيه: فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل نصف صاغ حنطة. وسهم عثمان أخرج الطحاوي وفيه نصف صاغ بُر. ومنهم علي ونمهم ابن الزبير أخرج عبد الرزاق، وفيه: مدان من قمح. وعن ابن عباس وجابر وأبن مسعود نحوه. وعن أبي هريرة نحوه أخرج عبد الرزاق أيضاً إثنين. وقال في فتح الباري: قال ابن المذير: لا نعلم في القمح خبراً ثالثاً عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشيء الأيسير، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاغ منه يوم مقام صاغ من شعير وهو الأئمة، فغير جائز أن يعدل عن قوله إلا إلى قول مثلهم. ثم أستد عَنْ عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وأبن عباس وأبن الزبير وأمه اسماء بنت أبي بكر بأسانيد صححه أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاغ من قمح إثنين. واستدل لمن قال بنصف صاغ من البر بأحاديث كلها ضعيفة ذكر الترمذى بعضاً منها وأشار إلى بعضها. قال الشوكانى في التل: ويمكن أن يقال إن البر على شليم دحوله تحت لفظ الطعام مخصوص بآحاديث نصف الصاغ من البر، وهذه الأحاديث بمجموعها تنتهي للتحصيص. إثنين محسلاً.

٦١٠ - حدثنا عقبة بن مكرم البصري حدثنا سالم بن نوح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث مئاديا في فجاج مكة إلا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو إثنى حرق أو عبد صغير أو كبير مدان من قمح أو سواه صاغ من طعام قال أبو عيسى هذا حديث حسن عريب وروى عمر بن هارون هذا الحديث عن ابن جريج وقال عن العباس بن مينا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكر بعض هذا الحديث حدثنا جارود حدثنا عمر بن هارون هذا الحديث

٦١٠ - قوله: (حدثنا عقبة بن مكرم): بضم أوله وسكون الكاف وفتح المهملة العمى أبو عبد الملك البصري الحافظ. قال أبو داود: تقه أخبرنا سالم بن نوح): صدوق له أوهام، كذا في التقريب.

فَوْلَهُ: (فِي فِجَاجِ مَكَّةَ): جَمْعُ فَجْ وَهُوَ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ.

فَوْلَهُ: (مَدَانٌ مِنْ قَمْحٍ): أَيْ هِيَ مَدَانٌ مِنْ حِنْطَةٍ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ حَبْرٌ مُبْتَدِئٌ مَحْذُوفٍ (أَوْ سِوَاهُ): أَيْ سِوَا الْقَمْحِ، وَأَوْ لِلثَّخِيرِ أَوْ لِلتَّشْوِيعِ (مِنْ طَعَامٍ): بَيَانٌ لِقَوْلِهِ سِوَاهُ.

فَوْلَهُ: (هَذَا حَدِيثُ غَرِيبٍ حَسَنٌ): قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّأْيَةِ: وَأَعْلَمُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ بِسَالِمِ بْنِ ثُوحِ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَتَعَقَّبَهُ صَاحِبُ التَّقْيِحِ فَقَالَ: هُوَ صَدُوقٌ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَدُوقٌ تَقْتَهُ، وَوَتَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوْيِّ، وَقَالَ الدَّارْقُطْنِيُّ: فِيهِ شَيْءٌ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: عِنْدَهُ غَرِيبٌ وَأَفْرَادٌ أَحَادِيثُهُ مُقَارِبَةٌ مُخْتَلِفةٌ إِنْتَهَى. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرِيَّةِ: وَرَوَاهُ الدَّارْقُطْنِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَمْرُو بْنِ شَعْبِيْ، وَقَدْ أَخْتَلَ فِيهِ عَلَى عَمْرُو، فَقِيلَ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِيلَ عَنْهُ بِلَغْيِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْتَهَى.

٦١١ - حَدَّثَنَا فُتُّيَّةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي يُوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةً الْفِطْرِ عَلَى الْذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرُّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ

قَالَ فَعَدَلَ النَّاسُ إِلَى نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَدَ الْحَارِثُ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي دُبَابٍ وَتَعْلِبَةَ بْنَ أَبِي صَعِيرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو

٦١٢ - فَوْلَهُ: (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةً الْفِطْرِ) : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ الْفَرَائِضِ. وَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ بْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْحَنْفِيَّ يَقُولُونَ بِالْوُجُوبِ دُونَ الْفَرِيضَةِ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ، قَالُوا إِذْ لَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ ثَبَّتْ بِهِ الْفَرِيضَةُ. قَالَ

الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَفِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ نَظَرْ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُلَيْهِ وَابْنَ بَكْرٍ بْنَ كَيْسَانَ الْأَصْمَمَ قَالَ إِنَّ

وُجُوبَهَا نُسِخَ . وَنَقَلَ الْمَالِكِيَّةُ عَنْ أَشْهَبَ أَنَّهَا سُنَّةً مُؤَكَّدةً، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَابْنِ اللَّبَانِ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ إِنْتَهَى . وَقَالَ التَّنْوِيُّ: إِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى (فَرَضَ) هَاهُنَا فَقَالَ جُمْهُورُهُمْ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ:

مَعْنَاهُ الْزَّمْ وَأَوْجَبَ فَرِكَاهُ الْفِطْرِ فَرْضٌ وَاجِبٌ عِنْدُهُمْ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَنْوَرَ الرَّزْكَاهُ) وَلِقَوْلِهِ: (فَرَضَ) وَهُوَ غَالِبٌ فِي إِسْتِعْمَالِ الشَّرْعِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ: إِيجَابُ زَكَاهُ الْفِطْرِ كَالْإِجْمَاعِ إِنْتَهَى.

فَوْلَهُ: (قَالَ فَعَدَلَ النَّاسُ إِلَى نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ): قِيلَ الْمُرَادُ مِنَ النَّاسِ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيُكُونُ إِجْمَاعًا . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتحِ: لَكِنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ عَلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ ابْنُ عَمَرَ فَلَا إِجْمَاعَ فِي الْمَسَالَةِ إِنْتَهَى.

فَوْلَهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ (وَابْنِ عَبَّاسِ): أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُ قَالَ: فِي آخِرِ رَمَضَانَ أَخْرَجُوا صَدَقَةً صَوْمِكُمْ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ حُرْ أَوْ مَمْلُوكٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَهُ طُرُقُ أُخْرَى كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ قَدْ ذَكَرَهَا الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَحْرِيجهِمَا

لِلْهَدَايَا

(وَجَدَ الْحَارِثُ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي دُبَابٍ): لِيُنْظَرَ مَنْ أَخْرَجَهُ

(وَتَعْلِيَةَ بْنِ أَبِي صُعْبَيْرٍ): بِالْتَّصْنِيفِ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَاعٌ مِنْ بُرٌّ أَوْ فَمْحٌ عَنْ كُلِّ إِثْنَيْنِ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ حُرًّا أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَمَّا غَنِيُّكُمْ فَيَرْكِيهُ اللَّهُ وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرْدُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهُ"، وَفِي سِنَدِهِ وَمُتْهِهِ اخْتِلَافٌ قَدْ بَسَطَهُ الْحَافِظُ الرِّيلِيُّ فِي نَصْبِ الرِّائِيَّةِ (وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو): أَخْرَجَهُ التَّرمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ.

٦١٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ رَكَاءَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسْنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُوبَ وَرَادَ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ يَذُكُرْ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَيْدٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ لَمْ يُؤْدِ عَنْهُمْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَخْمَدَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُؤْدِي عَنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ وَهُوَ قَوْلُ التَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمَبَارِكِ وَإِسْحَاقَ

٦١٣ - قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى): قَالَ التَّوْرِيُّ. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ وَالْبَوَادِي فِي الشَّعَابِ وَكُلُّ مُسْلِمٍ حَيْثُ كَانَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَخْمَدُ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ. وَعَنْ عَطَاءٍ وَالزُّهْرِيِّ وَرَبِيعَةَ وَاللَّيْثِ: أَنَّهَا لَا تَحِبُّ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى دُونَ الْبَوَادِي. قَالَ: وَفِيهِ دَلِيلٌ لِلشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ فِي أَنَّهَا تَحِبُّ عَلَى مَنْ مَلَكَ فَاضِلًا عَنْ قُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ يَوْمَ الْعِيدِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَحِبُّ عَلَى مَنْ يَحِلُّ لَهُ أَحْدُ الرَّكَاءِ، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ مِنَ الْفِطْرَةِ الْمُعَجَّلَةِ فَاضِلًا عَنْ قُوتِهِ لِيَلِةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ لِزِمْتَهُ الْفِطْرَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَعَنْ مَالِكٍ وَاصْحَابِهِ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ. قَالَ: وَفِيهِ حُجَّةٌ لِلْكُوفَيْنِ فِي أَنَّهَا تَحِبُّ عَلَى الرَّوْجَةِ فِي نَفْسِهَا وَيَلْزَمُهَا إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِهَا، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ يَلْزِمُ الزَّوْجَ فِطْرَةً رَوْجَتِهِ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ، وَأَجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ مَا أَحِبَّ لَدَوْدَ فِي فِطْرَةِ الْعَبْدِ إِنْهَى كَلَامَ التَّوْرِيِّ.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ): قَالَ التَّوْرِيُّ: هَذَا صَرِيقٌ فِي أَنَّهَا لَا تُخْرُجُ إِلَّا عَنْ مُسْلِمٍ وَلَا يَلْزَمُهُ مِنْ عَبْدٍ وَرَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدِهِ الْكُفَّارِ وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ الْكُوفَيْنَ وَإِسْحَاقُ وَبَعْضُ السَّلَفِ: تَحِبُّ عَنِ الْعَبْدِ الْكَافِرِ، وَتَأْوِلُ الطَّحاوِيُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) السَّادَةُ دُونَ الْعَبْدِ، وَهَذَا يَرُدُّهُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ إِنْهَى.

قَوْلُهُ: (وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ يَذُكُرُوا فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ): قَالَ التَّرمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: هَذِهِ الْفَظْلَةُ اِنْفَرَدَ بِهَا مَالِكٌ دُونَ سَائِرِ أَصْحَابِ نَافِعٍ وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا، وَلَمْ يَنْفُرِدْ بِهَا مَالِكٌ بِلْ رَافِقَهُ فِيهَا تَقْتَانٌ وَهُمُ الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ وَعُمَرُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ، وَأَمَّا عُمَرُ فَفِي الْبُخَارِيِّ إِنْهَى.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَخْمَدَ): وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُ (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَهِيَ زِيَادَةٌ صَحِيحَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوْلُ التَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمَبَارِكِ وَإِسْحَاقَ): وَاسْتَدَلُوا بِعُمُومِ حَدِيثِ: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةَ الْفِطْرِ". وَأَجَابَ الْآخَرُونَ بِأَنَّ الْخَاصَّ يَفْضِي عَلَى الْعَامِ، فَعُمُومُ قَوْلِهِ فِي عَبْدِهِ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) كَذَا فِي الْفَتْحِ.

٦١٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو عَمْرُو الْحَدَّادُ الْمَدْنَيُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّابِغُ عَنْ أَبِي الرَّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الرَّكَأَةِ قَبْلَ الْغُدُوِّ لِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْغُدُوِّ إِلَى الصَّلَاةِ

٦١٤ - قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي الرَّنَادِ): إِسْمَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَدْنَيُ مَوْلَى قُرْشِ شِصْ صَدُوقٌ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ لَمَّا قَدِمَ بَعْدَدَ وَكَانَ فَقِيهًا مِنِ السَّابِعَةِ

(عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ): بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ الْأَسْدِيِّ مَوْلَى آلِ الزُّبِيرٍ ثَقَةٌ فَقِيهٌ إِمامٌ فِي الْمَعَازِي مِنْ الْخَامِسَةِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ إِبْنَ مَعِينَ لَيْسَ

(كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الرَّكَأَةِ قَبْلَ الْغُدُوِّ لِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ): الْغُدُوُّ الْمُشْبِي أَوْلَى النَّهَارِ أَيْ قَبْلَ خُروجِ النَّاسِ لِالصَّلَاةِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِلْفُظِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ بِرِبَّكَاهَا الْفِطْرِ أَنْ تُؤْدَى قَبْلَ خُروجِ النَّاسِ لِالصَّلَاةِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَيْهِ): قَالَ إِبْنُ عَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِهِ: عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَكْرَمَةَ قَالَ: يُقْدِمُ الرَّجُلُ رَكَاتَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ بَيْنَ يَدَيِّ صَلَاتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ {فَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ وَذَكَرْ إِسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى} وَلِابْنِ حُرَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ "تَرَلْتُ فِي رَكَأَةِ الْفِطْرِ". كَذَّا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: وَكَانَ إِبْنُ عَمْرَ يُعْطِيهَا لِلَّذِينَ يَقْبُلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنَ قَالَ الْبُخَارِيُّ: كَانُوا يُعْطُونَ لِلَّذِي يَجْمَعُ لَا لِفُقَرَاءِ. وَفِي مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ إِبْنَ عُمَرَ كَانَ يَبْعَثُ رَكَأَةَ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي يَجْمَعُ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَقَالَ هَذَا حَسَنٌ وَأَنَا أَسْجُبُهُ، يَعْنِي تَعْجِيلَهَا قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ إِنْتَهَى. وَيَدْلُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوَكَالَةِ وَغَيْرُهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ رَكَأَةِ رَمَضَانَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: أَنَّهُ أَمْسَكَ الشَّيْطَانَ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَهُوَ يَأْخُذُ مِنَ التَّمِّرِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُعَجِّلُونَهَا، وَعَكَسَهُ الْجَوْزِيُّ فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْأَمْرِيْنِ إِنْتَهَى.

قُلْتُ: أَتَرَ إِبْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا يَدْلُ عَلَى جَوَازِ إِعْطَاءِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لِلْفُقَرَاءِ فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَكِيرَاً عَنْ الْحَجَاجِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ حُجَيْةَ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ عَلَيِّ أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحْلَ فَرَحَصَ لَهُ فِي ذَلِكَ

٦١٤ - قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): بْنُ الْفَضْلِ بْنُ بَهْرَامِ السَّمَرْقَنْدِيِّ أَبُو مُحَمَّدِ الدَّارِمِيِّ الْحَافِظُ صَاحِبُ الْمُسْنَدِ ثَقَةٌ فَاضِلٌ مُتَقِنٌ، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاؤَدَ وَالْتَّرْمِذِيُّ وَالْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ الصَّحِيفِ مَاتَ سَنَةً حَمْسٌ وَحَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ): بْنُ شُعْبَةَ الْخُرَاسَانِيِّ نَزِيلٌ مَكَّةَ ثِقَةُ مُصَنَّفٌ، وَكَانَ لَا يَرْجِعُ عَمَّا فِي كِتَابِهِ لِشَدَّدِهِ وُثُوقِهِ بِهِ، كَانَ حَافِظًا جَوَالًا صَنَفَ السُّنْنَ جَمَعَ فِيهَا مَا لَمْ يَجْمِعْهُ غَيْرُهُ، مَاتَ سَنَةً ٢٦٧ سِنِعًا وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ

(عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتَيْبَةَ): بِالْمُنْتَهَا ثُمَّ الْمُوَحَّدَةِ مُصَغَّرًا الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ ثِقَةُ ثَبَّتْ فَقِيهَ إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا دَلَّسَ مِنْ الْخَامِسَةِ

(عَنْ حُجَّيَةَ): بِضمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَشَدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ بِوَزْنِ عَلَيَّةِ  
(بْنِ عَدِيِّ): الْكِنْدِيُّ. قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ يُخْطَىءُ مِنَ الْثَالِثَةِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ:  
حُجَّيَةُ بْنُ عَدِيِّ الْكِنْدِيُّ عَنْ عَلَيِّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ شِبْهُ مَجْهُولٌ لَا يُحْتَاجُ بِهِ. قُلْتَ رَوَى عَنْهُ الْحَكَمُ وَسَلَمَهُ  
بْنُ كُهْنِيلٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَدْ قَالَ فِي الْعِجْلِيِّ ثِقَةً إِنْتَهَى.  
قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ): أَيْ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ وَقْتُهُ مِنْ حُولِ الْأَجْلِ مَحْيَيْهُ كَذَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِيِّ. وَقَالَ فِي  
مَجْمَعِ الْبِحَارِ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ بِكَسْرِ الْحَاءِ مِنَ الْحَالِ أَوْ مِنْ حُولِ الدِّينِ أَيْ يَجِبُ. وَقَالَ الْفَارِيُّ فِي  
الْمِرْفَقَةِ: قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيْ تَحِبُّ الزَّكَاةَ وَقِيلَ قَبْلَ أَنْ تَصِيرَ حَالًا بِمَعْنَى الْحُولِ  
(فَرَّحَصَ لَهُ): أَيْ لِلْعَبَاسِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْحُولِ.

٦١٥ - حَدَّثَنَا الْفَاسِمُ بْنُ دِيَنَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَاجَاجِ بْنِ دِيَنَارٍ عَنِ  
الْحَكَمِ بْنِ جَحْلٍ عَنْ حُجَّرِ الْعَدَوِيِّ عَنْ عَلَيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ إِنَّا قَدْ أَخْذَنَا زَكَاةَ  
الْعَبَاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَبُو عِيسَى لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ تَعْجِيلِ الرَّكَأَةِ  
مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَاجَاجِ بْنِ دِيَنَارٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَحَدِيثِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَكَبِيَا عَنِ الْحَاجَاجِ  
عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَاجَاجِ بْنِ دِيَنَارٍ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتَيْبَةَ عَنِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَعْجِيلِ الرَّكَأَةِ قَبْلَ مَحْلِهَا فَرَأَى طَائِفَةً مِنْ  
أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا يُعَجِّلُهَا وَبِهِ يَقُولُ سُقْيَانُ التَّوْرِيُّ قَالَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُعَجِّلُهَا وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّ  
عَجَّلَهَا قَبْلَ مَحْلِهَا أَجْزَأْتُ عَنْهُ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَالْحَمْدُ وَإِسْحَاقُ

٦١٥ - قَوْلُهُ: (عَنْ الْحَكَمِ بْنِ جَحْلٍ): بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ الْأَزْدِيِّ الْبَصْرِيِّ ثِقَةٌ مِنَ السَّادِسَةِ  
(عَنْ حُجَّرِ الْعَدَوِيِّ): قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ قَبْلَ هُوَ حُجَّيَةُ بْنُ عَدِيِّ وَإِلَّا فَمَجْهُولٌ مِنَ الْثَالِثَةِ.  
قَوْلُهُ: (إِنَّا قَدْ أَخْذَنَا زَكَاةَ الْعَبَاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ): الْمَعْنَى: إِنَّا قَدْ أَخْذَنَا زَكَاةَ الْعَامِ الْأَوَّلَ لِهَذَا الْعَامِ.  
وَرَوَى أَبُو دَاؤَدَ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ بِلْفُظِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ إِنَّا كُنَّا  
تَعَجَّلَنَا صَدَقَةً مَالِ الْعَبَاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَامَ أَوَّلَ كَذَا فِي التَّلْخِيصِ، وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ  
تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ): أَخْرَجَهُ الدَّارِقَطْنِيُّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عُمَرَ  
سَاعِيًّا فَأَتَى الْعَبَاسَ فَأَغْلَطَ لَهُ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ إِنَّ الْعَبَاسَ قَدْ أَسْلَفَنَا زَكَاةَ مَالِهِ  
الْعَامِ وَالْعَامِ الْمُقْبِلِ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا هُوَ وَالطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ نَحْوُ هَذَا  
وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَمِنْ حَدِيثِ أَبْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجَّلَ مِنْ الْعَبَاسِ صَدَقَةَ  
سَنَنَيْنِ، وَفِي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ ذَكْوَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ: وَلَيْسَ

ثُبُوتُ هَذِهِ الْفِحْصَةِ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَةِ الْعَبَاسِ بِعَدِّ فِي النَّظَرِ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْطَّرِيقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِنَّمَا .  
 قَوْلُهُ: (وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتْبَيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلٌ): أَيْ وَهُوَ  
 مُرْسَلٌ ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى الْحَكَمِ وَرَجَحَ رَوَايَةَ مَتْصُورٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ يَتَّاقيِ عَنِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَكَذَا رَجَحَهُ أَبُو دَاؤُدُّ، وَكَذَا فِي التَّلْخِيصِ .  
 قَوْلُهُ: (فَرَأَى طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا يُعْجَلُهَا)

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ: الرَّكَاءُ إِسْقاطُ الْوَاجِبِ، وَلَا إِسْقاطٌ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَصَارَ كَالصَّلَاةِ قَبْلَ الْوَقْتِ بِجَامِعِ اللَّهِ  
 أَدَاءُ قَبْلَ السَّبَبِ إِذْ السَّبَبُ هُوَ النَّصَابُ الْحُوْلِيُّ وَلَمْ يُوجَدْ . قَالَ إِبْنُ الْهُمَامِ فِي جَوَابِهِ: قُلْنَا لَا نُسْلِمُ إِعْتِيَارَ  
 الْزَّائِدِ عَلَى مُجَرَّدِ النَّصَابِ جُزْءًا مِنْ السَّبَبِ بَلْ هُوَ النَّصَابُ فَقَطُ وَالْحَوْلُ تَأْجِيلٌ فِي الْأَدَاءِ بَعْدَ أَصْلِ  
 الْوُجُوبِ، فَهُوَ كَالدِّينِ الْمُؤْجَلِ، وَتَعْجِيلُ الْمُؤْجَلِ صَحِيحٌ فَلِأَدَاءٍ بَعْدَ النَّصَابِ كَالصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لَا  
 قَبْلَهُ، وَكَصَوْمِ الْمُسَافِرِ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ بَعْدَ السَّبَبِ . وَيَدْلُلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الإِعْتِيَارِ مَا فِي أَبِي دَاؤُدَّ  
 وَالترْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ أَنَّ الْعَبَاسَ سَأَلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ رَكَائِهِ الْحَدِيثِ .  
 قَوْلُهُ: (وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّ عَجَلَهَا قَبْلَ مَحْلِهَا أَجْرَاثُ عَنْهُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ)  
 وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّ وَهُوَ الْحَقُّ . وَاسْتَدَلُوا بِحَدِيثِ الْبَابِ وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَبِيلَ مَنَعَ إِبْنَ جَمِيلٍ وَخَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسَ عَمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: وَأَمَّا الْعَبَاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِنْهَا مَعِي، رَوَاهُ مُسْلِمٌ . قَالَ النَّوْوَيُّ قَوْلُهُ: فَهِيَ عَلَيَّ وَمِنْهَا مَعِي  
 مَعْنَاهُ أَنَّى شَلَفْتَ مِنْهُ رَكَاهَ عَامِينَ . وَقَالَ الْذِينَ لَا يُجَوِّزُونَ تَعْجِيلَ الرَّكَاءِ مَعْنَاهُ أَنَا أُوَدِّيَهَا عَنْهُ . قَالَ أَبُو  
 عَبْدِ وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْرَهَا عَنِ الْعَبَاسِ إِلَى وَقْتِ يَسَارِهِ مِنْ أَجْلِ حَاجَتِهِ  
 إِلَيْهَا وَالصَّوَابُ أَنَّ مَعْنَاهُ تَعْجَلْتَهَا مِنْهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: إِنَّا تَعَجَّلْنَا مِنْهُ صَدَقَةَ  
 عَامَيْنِ إِنَّهَيَ كَلَامُ النَّوْوَيِّ .

قُلْتَ: أَشَارَ النَّوْوَيُّ إِلَى مَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَالْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلَفَ  
 مِنْ الْعَبَاسِ صَدَقَةَ عَامَيْنِ وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ دَكْوَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ  
 طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ نَحْوَهُ وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ عَبَّاسِ  
 وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْدُلُ بْنُ عَلَيِّ وَالْعَرْزَمِيُّ وَهُمَا ضَعِيفَانِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ .

### بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهَيِّ عَنِ الْمَسَأَةِ أَيْ السُّؤَالِ .

٦١٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ بَيَانِ بْنِ شِرْ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ  
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَأَنَّ يَعْدُو أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ  
 فَبِسْتَغْنَى بِهِ عَنِ النَّاسِ حَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلَيَا أَفْضَلُ مِنْ الْيَدِ  
 السُّفْلَى وَابْدُأْ بِمَنْ تَعُولُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَالرَّبِيعِ بْنِ الْعَوَامِ وَعَطِيَّةَ  
 السَّعِدِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَمَسْعُودٍ بْنِ عَمْرُو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَتَوْبَانَ وَزِيَادَ بْنِ الْحَارِثِ الصُّدَائِيِّ وَأَنْسِ  
 وَحُبْشِيِّ بْنِ جَنَادَةَ وَقَبِيْصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ وَسَمِرَةَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ  
 صَحِيحٌ غَرِيبٌ يُسْتَغْرِبُ مِنْ حَدِيثِ بَيَانٍ عَنْ قَيْسِ

٦٦ - قوله: (عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ): الْأَحْمَسِيُّ الْكُوفِيُّ أَبِي يَشْرِ الْكُوفِيُّ ثَقَةٌ ثَبَتَ مِنَ الْخَامِسَةِ (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ): الْبَجْلِيُّ الْكُوفِيُّ ثَقَةٌ مِنَ الثَّانِيَةِ مُخْضَرٌ (لَانْ يَغْدُو أَحْدُكُمْ): بِفَتْحِ الْلَّامِ، وَالْغُدُوِ السَّيِّرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ. وَغَالِبُ الْخَطَابَيْنِ يَخْرُجُونَ كَذَلِكَ، وَيُطْلَقُ عَلَى مُطْلَقِ السَّيِّرِ إِطْلَاقًا شَائِعًا فَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَعَلَى الْمَجَازِ الشَّائِعِ (فِيَخْتَطِبَ): بِالْتَّصْبِ عُطِفَ عَلَى يَغْدُو أَيْ يَجْمَعُ الْحَطَبَ (عَلَى ظَهْرِهِ): مُتَعَلِّقٌ بِمُقْرَرٍ هُوَ حَالٌ مُقْدَرَةٌ أَيْ حَامِلٌ عَلَى ظَهْرِهِ أَيْ مُقْدَرٌ حَامِلٌ عَلَى ظَهْرِهِ إِذْ لَا حَمْلٌ حَالَ الْجَمْعِ بَلْ بَعْدُهُ، وَإِنَّمَا حَالَ الْجَمْعِ تَقْدِيرُ الْحَمْلِ (فِيَتَصَدِّقَ مِنْهُ وَيَسْتَغْنِيُ بِهِ): عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ السَّابِقِ وَأَنْ مَعَ مَدْخُولَاتِهَا مُبْتَدَأٌ حَبْرُهُ حَيْرُ، أَيْ مَا يُلْحَفُهُ مِنْ مَشَقَّةِ الْغُدُوِ الْإِحْتِطَابِ وَالْتَّصَدِقَةِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ حَيْرٌ مِنْ ذُلُّ السُّؤَالِ، قَالَهُ أَبُو الطَّيْبِ السَّنْدِيُّ (فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا حَيْرٌ مِنْ الْيَدِ السُّفْلَى): الْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمُتَبَرِّ وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالْتَّعْفُفَ وَالْمَسْأَلَةَ (الْيَدُ الْعُلْيَا حَيْرٌ مِنْ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ). وَذَكَرَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ أَحَادِيثَ فِي هَذَا ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَضَافِرَةٌ عَلَى أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا وَهِيَ الْمُنْفَقَةُ مُعْطِيَةً وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمُهُورِ (وَابْدُأْ بِمَنْ تَعُولُ): خَطَابُ الْمُنْفَقِ أَيْ إِنْدَأْ فِي الْإِتْقَافِ بِمَنْ ثُمُونَ وَيَرْمُوكَ نَفْثَهُ مِنْ عِيَالِكَ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِغَيْرِهِمْ.

قوله: (وَفِي الْبَابِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَالرَّبِيعِيِّ بْنِ الْعَوَامِ وَعَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَمَسْعُودِ بْنِ عَمْرُو وَابْنِ عَبَاسٍ وَتَوْبَانَ وَزَيَادَ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ وَأَنَسِ وَحْبَشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ وَقِبِيسَةَ بْنِ مُخَارِقٍ وَسَمْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ): أَمَّا حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ الرَّبِيعِيِّ بْنِ الْعَوَامِ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ فَلَيْنِطَرَ مِنْ أَخْرَجَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاؤَدَ وَعَنْهُ حَدِيثُ آخْرُ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَالْغَالِبُ عَلَى رِوَايَتِهِ التَّوْثِيقُ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ كَذَا فِي التَّرْغِيبِ. وَأَمَّا حَدِيثُ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرُو فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهِقِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَاسٍ فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبَيْهِقِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ تَوْبَانَ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالبَيْزَارُ وَالطَّبَرَانِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ زَيَادَ بْنِ الْحَارِثِ فَلَيْنِطَرَ مِنْ أَخْرَجَهُ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسِ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ وَالْبَيْهِقِيُّ مُطَوَّلًا وَالْتَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مُخْتَصِرًا. وَأَمَّا حَدِيثُ حَبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ فَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ قِبِيسَةَ بْنِ مُخَارِقٍ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاؤَدَ وَالنَّسَائِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ سَمْرَةَ فَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاؤَدَ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ آخْرَى ذَكَرَهَا الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالْتَّرْهِيبِ وَمِنْ شَاءَ الْوُقُوفَ عَلَى الْفَاظِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا التَّرْمِذِيُّ فَلَيْرُجِعَ إِلَى التَّرْغِيبِ.

قوله: (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِحُ): وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

٦١٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَبْلَانَ حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُذْبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الْمَسَأَلَةَ كَذَّ يَكُذُّ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

٦١٧ - قَوْلُهُ: (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ): بْنِ سُوَيْدِ الْلَّخْمِيِّ الْكُوفِيِّ تَقَهْ فَقِيهٌ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ وَرَيْمًا جَلَسَ مِنْ التَّالِثَةِ

(عَنْ رَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ): الْفَزَارِيُّ الْكُوفِيُّ تَقَهْ مِنْ التَّالِثَةِ

(إِنَّ الْمَسَأَلَةَ كَذَّ يَكُذُّ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ): قَالَ فِي النَّهَايَةِ: الْكَذُّ الْإِنْتَابُ يُقَالُ: كَذَّ يَكُذُّ فِي عَمَلِهِ إِذَا اسْتَعْجَلَ وَتَعَبَ، وَأَرَادَ بِالْوَجْهِ مَاءً وَرَوْنَقَةً إِنْتَهَى. وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي قُوتِ الْمُعْتَدِلِ: كَذَّ بِفَتْحِ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاؤِدَ: كُذُوحٌ بِضَمِّ الْكَافِ وَالدَّالِ وَحَاءٌ مُهْمَلَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفَطَيْفُونَ مَعًا أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي ذِيَّلِهِ عَلَى الْغَرَبِيَّينَ وَفَسَرَ الْكُذُوحَ بِالْحُدُوشِ فِي الْوَجْهِ وَالْكَذُّ بِالْتَّعَبِ وَالنَّصَبِ. قَالَ الْعَرَافِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَذُّ بِمَعْنَى الْكَذُّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّكَ كَادِحٌ} وَهُوَ السَّعْيُ وَالْحِرْصُ إِنْتَهَى مَا فِي قُوتِ الْمُعْتَدِلِ

(إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا): وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاؤِدَ: إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا سُلْطَانِيَّ أَيْ ذَا حُكْمِ وَسَلْطَانَةِ بَيْدِهِ بَيْتِ الْمَالِ فَيَسْأَلُ حَقَّهُ فَيُعْطِيهِ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُسْتَحْفَأًا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيْ وَلَوْ مَعَ الْغِنَاءِ فَسَأَلَهُ حَقَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ السُّؤَالَ مَعَ الْحَاجَةِ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ إِنْتَهَى (أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ): كَمَا فِي الْحَمَالَةِ وَالْجَائِحَةِ وَالْفَاقَةِ.

قَوْلُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ): وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيُّ وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاؤِدَ، وَنَقَلَ الْمُذَنْدِرِيُّ تَصْحِيحَ التَّرْمِذِيِّ.